الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciènes Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــوع

واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية

دراسة الفترة (1990- 2012)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية
تخصص: نقود ومالية

من إعداد الطالب:
- **علاء الدين بن سمينة**

الأستاذة المشرفة:
- **د. دلال بن سمينة**

السنة الجامعية: 2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكـــــــــــــر

الحمد لله الذي أمر بشكره، ووعد من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا إله إلا الله هو المبدي المعيد، ونشهد أن محمد عبده ورسوله الذي بعث القرآن المجيد، ألهم صلي عليه وعلى آله وصحبه أئمة التوحيد

والحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نود أن نتقدم بأحر تشكراتي إلى الدكتورة الفاضلة التي ساعدتني في إنجاز بحثي هذا فكانت بمثابة الموجه والمرشد "دلال بن سمينة"

كما نتوجه بالشكر والثناء والتقدير إلى أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الأفاضل

الإهداء

إلى من رحلت عنا ولم ترحل إلى من سكنت حياة البرزخ مفارقة حياة الفناء إلى من أعطتني الحب والحنان إلى من الجنة تحت أقدامها إلى روح أمي الطاهرة **"جهيدة"**

إلى من وقف إلى جانبي ومازال واقفا إلى جانبي إلى من كان لي نبراسا أضاء دربي وساندني، إلى مرشدي إلى طريق النور إلى من منحني الإرادة وله الفضل في تعليمي إلى من وفى ويوفي بواجباته الأبوية، أفديك بحياتي أبي الغالي **"الحاج عبد العزيز"**

إلى من أعطاني كل شيء دون ملل من سهرت الليالي إلى جانبي وتحملت آلامي وأحزاني، إلى من أدخلت البهجة إلى قلبي وقلوب إخوتي، إلى من ساندتني إلى بلوغ المرام ومن ربتني وجعلتني أصمم على إكمال مشواري الدراسي كل هذا من أجلك فقط أمي الثانية **"حواء"** أطال الله في عمرك

إلى كافة أفراد الأسرة: **"جدتي الغالية"** أتمنى لها الشفاء العاجل، إخوتي: مصطفى، ياسر، مبروكة، يسرى، سميرة.

إلى كل الأهل والأقارب وخاصة ابنة عمتي وأستاذتي **"دلال"**

إلى صديقي وأخي **"بودي"**

إلى جيراني: حمودي، بلبل، حقو، فيصل

وإلى أصدقائي: عبد الرحمان، دراجي، منير، دخي، عصام، أسامة، مراد، عدنان، الطاهر.

وإلى كل من شاركوني في إنجاز هذا العمل زملائي وزميلاتي: نوشة، بودي، صبرين، علي، كريمة، أيمن.

وإلى من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي

علاء الدين

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
الفهرس	III
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
المقدمة العامة	
إشكالية البحث	أ
فرضيات البحث	ب
أهداف البحث	ب
أهمية البحث	ب
دوافع إختيار الموضوع	ج
حدود الدراسة	ج
المنهج المتبع	ج
صعوبات البحث	ج
الدراسات السابقة	د
هيكل البحث	د
الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمارات الأجنبية المباشرة آثارها في الدول المضيفة	1
تمهيد	2
المبحث الأول : ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة	3
المطلب الأول : مفهوم الإستثمارات الأجنبية المباشرة	3
المطلب الثاني : خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر	4
المطلب الثالث : أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر	5
المبحث الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الأول : النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الثاني : المحددات الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر	16
المبحث الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة	20

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للإستثمارات الأجنبية المباشرة 20
المطلب الثاني: الآثار السلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة 29
خلاصة 35
الفصل الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وآثارها على المتغيرات الاقتصادية 36
تمهيد 37
المبحث الأول: مفهوم برامج الإصلاح الإقتصادي 38
المطلب الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي حسب مدارس الفكر الاقتصادي 38
المطلب الثاني: أنواع برامج الإصلاح الإقتصادي 45
المطلب الثالث: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي 48
المبحث الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 62
المطلب الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-1998 62
المطلب الثاني: مواصلة الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1998 80
المطلب الثالث : أثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على الوضعية الاقتصادية في الجزائر 87
خلاصة الفصل 90
الفصل الثالث: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 91
تمهيد 92
المبحث الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 93
المطلب الاول: الأطر القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر 93
المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بمتابعة وترقية الاستثمار 100
المبحث الثاني: تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية. 104
المطلب الأول: تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2012 104
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي وأهم الدول المستثمرة في الجزائر 108
المطلب الثالث: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الإقتصادية 112
المبحث الثالث: تقييم المناخ الإستثماري في الجزائر 116
المطلب الأول: تصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار 116
المطلب الثاني: عوائق الاستثمار في الجزائر 121
خلاصة الفصل 128

الخاتمة

خلاصة عامة 130

نتائج إختبار الفرضيات 130

نتائج الدراسة 131

التوصيات 133

قائمة المراجع 134

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	81
02-02	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	84
03-02	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	86
04-02	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1996-2010)	87
01-03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة: (1990-2012)	104
02-03	مقارنة قدرة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2012)	107
03-03	تقسيم المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2012)	109
04-03	أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)	111
05-03	مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	112
06-03	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2009)	113
07-03	عدد وظائف المشاريع الأجنبية المصرحة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)	115
08-03	المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2010	117

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	دورة حياة المنتج	15
01-03	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	105
02-03	مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (1990-2012)	106

المقدمة العامة

1. إشكالية البحث:

أدت سياسة الإنكماش المالي التي إنتهجتها الدول المتقدمة بغية تخفيض معدلات التضخم خلال عقد الثمانينات، والذي أدى إلى تقليص الإنفاق في هذه الدول على المساعدات الدولية المقدمة إلى الدول النامية من جهة، وتفجر أزمة المديونية الخارجية من جهة أخرى، إلى بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل بديلا عن المساعدات الخارجية وتبعياتها والديون الخارجية وآثارها، فأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية التسعينات المصدر الرئيسي لتمويل التنمية لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وعليه اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نتيجة للدور الهام الذي يلعبه هذا الأخير في توفير التمويل المطلوب والمساهمة في رفع مستويات الدخول والمعيشة.

وتكمن المنافسة بين الدول المضيفة في محاولة خلق مناخ إستثمار أكثر ملائمة للمستثمر الأجنبي من خلال توفير جملة من العوامل المحفزة لإنسياب أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي إقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا أقبلت ومنذ بداية التسعينات على عهد جديد اتسم بميل ملحوظ نحو تبني سياسات الانفتاح وتحسين بيئة الاستثمار المحلي وترقية الاستثمار الأجنبي وتهيئة الاطار القانوني والتنظيمي في إطار جملة من الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة خلال هذه الفترة.

وفي هذا السياق تحاول الدراسة الوقوف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، من خلال محاولة الإجابة على الاشكالية الرئيسية التالية:

- **هل أدت الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة في الجزائر منذ سنة 1990 الى زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إليها وتحسين المناخ الإستثماري فيها ؟**

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة:

- ما هي محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة؟
- ما هي الآثار الناجمة عن الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة؟
- ما أثر سياسات الإصلاح الإقتصادي على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر؟
- هل يعتبر المناخ الإستثماري في الجزائر محفز لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر؟

2. فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة:

- يتحكم في الإستثمار الأجنبي المباشر عدة محددات منها عوامل إقتصادية وسياسية.
- ينتج عن الإستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية تتمثل في زيادة القدرة التصديرية للدولة، التخفيض من البطالة، زيادة معدلات النمو.
- أدت الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر إلى نتائج إيجابية على مستوى المتغيرات الإقتصادية الكلية.
- يعتبر المناخ الإستثماري في الجزائر محفز لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

3. أهداف البحث:

- بلورة المفاهيم الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر.
- ما يمكن أن يقدمه الإستثمار الأجنبي للدول النامية بما فيها الجزائر من منافع اذا أمكنها السيطرة عليه بفاعلية.
- محاولة التعرف على واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية.

4. أهمية البحث:

يستمد هذا الموضوع أهميته من أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت من أهم مصادر تمويل التنمية في الوقت الراهن نتيجة المنافع التي تعود بها على الإقتصاديات المضيفة، وفي هذا الإطار فإن من الأهمية تحليل عوامل جذبها وكذا آثارها خاصة في ظل الإصلاحات الإقتصادية المتبعة في الجزائر وميلها على الإنفتاح أكثر على هذا النوع من التمويل وإيجاد فرص إستثمارية خارج قطاع المحروقات.

5. دوافع إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات أدت إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- معرفة ما اذا كانت الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر منذ 1990 قد ساهمت في زيادة رصيدها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إعتماد الجزائر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدرا هاما للتمويل وتطوير القطاع الاقتصادي وزيادة معدلات نمو.
- إرتباط هذا الموضوع بنوع التخصص الذي ندرس فيه، وكذلك أهمية هذا الموضوع الذي يدرس على مستوى الاقتصاد.
- الرغبة الملحة في اطلاعنا أكثر على هذا الموضوع والتعمق فيه وازالة الكثير من الغموض بشأنه، خطوة للتخصص فيه أكثر مستقبلا.

6. حدود الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بجوانب الموضوع تم تحديد إطار زماني ومكاني، فقد حددت فترة الدراسة ما بين 1990– 2012، أما الإطار المكاني فقد خصصت دراسته على الجزائر.

7. المنهج المتبع:

إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات المتوفرة من الدراسات والإحصائيات الحديثة في صورة جداول ثم تحليلها، وإستخلاص النتائج منها.

8. صعوبات البحث:

- عدم توفر الإحصائيات الجديدة التي نحتاجها إما لإنعدامها أو رفض الجهات المختصة منحها.
- تشابه المراجع من حيث المضمون.
- قلة المراجع ذات المصدر الجزائري.

9. الدراسات السابقة:

أ- بن سمينة دلال، **تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

ب- بطاهر علي، **اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.

ج- فضيل فارس، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية)** أطروحة دكتورا في العلوم الإقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.

10. هيكل البحث:

- الفصل الأول: "**الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها في الدول المضيفة**" وذلك بالتطرق إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول ماهية الإستثمارات الأجنبية المباشرة، المبحث الثاني محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، المبحث الثالث الآثار الإيجابية والسلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الفصل الثاني: "**الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر وآثارها على المتغيرات الإقتصادية**"، وذلك بالتطرق إلى مبحثين: المبحث الأول مفهوم برامج الإصلاح الاقتصادي، المبحث الثاني برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر.
- الفصل الثالث:" **واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**"، والذي تطرقنا إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول الإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المبحث الثاني تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، المبحث الثالث تقييم المناخ الإستثماري في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة

تمهيد:

إن المتبع لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية يدرك دون شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ولا يزال يشكل محوراً من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرها من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أحذ الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيراً حقيقياً في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونه يلعب دوراً هاماً في صياغة المبادئ التي يرتكز عليها النظام العالمي.

ومن بين الخصوصيات الأخرى، نجد الأشكال التي يتدفق من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تختلف بكل وضوح عن تلك المتعلقة بالتدويل والتعاون الدولي ، أي الأشكال التي يجري من خلالها الاستثمار غير المباشر مع الإشارة إلى أن الأشكال المختلفة التي يتخذها الاستثمار المباشر الأجنبي تتباين بشأنها اختيارات ومفاضلة الدول المضيفة وحتى الشركات الأجنبية فيما بينها و ذلك لعوامل واعتبارات عديدة.

إلى جانب هذا، ومما لا شك فيه فإن للاستثمار المباشر الأجنبي دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخص تنميتها عموماً، إلى جانب أنه يدفع الشركات الأجنبية بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات لتجسيد الاعتبارات تخص في معظمها التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية. ولا شك أن تحقيق هذا الاستثمار هو مرهون أساساً بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته، كما انه لا يمكن لاحد تجاهل أهميته بالنسبة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، في نفس الوقت يخطأ من يتصور أن المنافع التي تعود على الدول النامية من جراء جذب هذه الاستثمارات يمكن الحصول عليها بلا تكلفة.

وبغية عرض و تحليل الأفكار السابقة الذكر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلي ثلاث مباحث كما يلي :

- المبحث الأول : ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- المبحث الثاني : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثالث: الآثار الإيجابية و السلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة

المبحث الأول : ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر التمويل الدولية نظرا لما يعود به عن الإقتصاديات المضيفة ونسعى من خلال هذا المبحث إلى الوقوف على ماهية الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التعرض إلى مفهومها وخصائصها وأنواعها.

المطلب الأول : مفهوم الإستثمارات الأجنبية المباشرة

للإستثمار الأجنبي المباشر تعاريف متنوعة ومتعددة نذكر من أهمها:

تعريف صندوق النقد الدولي " يعد الإستثمار الأجنبي المباشر نوعاً من الإستثمارات الدولية وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة "[1]

"وهو مساهمة أحد في شركة أجنبية بخلق فرع أو شراء كل أو جزء من شركة محلية موجودة من قبل بهدف ممارسة رقابة دائمة عليها، عكس ما يتم عند شراء أحد منهم لهدف مالي " [2]

فيما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه "عبارة عن ذلك الإستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع ؛
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة ؛
- إقراض طويل الأجل (خمس سنوات أو أكثر).

كما يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الإستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة ".[3]

---

[1] عبد المجيد قدى، **مدخل إلى السياسيات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجزائرية ،الجزائر، 2003،ص251.

[2] المرجع السابق، ص251.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة ،مصر، 2003،ص ص360-367.

كما يعرف أيضا على أنه " الإستثمار الأجنبي المباشر هو حصة ثابتة للمستثمر المقيم في إقتصاد ما في مشروع مقام في إقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يكون الإستثمار مباشر عند ما يرسى أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل مع إحدى المشاريع ويمتلك نسبة 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدراً ملحوظاً من التأثير والنفوذ على إدارة ذلك المشروع".[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للإستثمار الأجنبي المباشر وهو أنه إقامة مشروع استثماري بتكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، مع إمكانية تملك حق الإدارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة إلى حق ملكية المؤسسة.

المطلب الثاني : خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إستنتاج مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الإستثمار الأجنبي المباشر وهي :

1- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج، فهو بالضرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة. [2]

2- يحقق الإستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسة في الخارج عكس الإستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع، ويمارس المستثمر بإستثماراته التأثير على إدارة المشروع المقام بالبلد المضيف.[3]

3- يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الإستثمار، بينما لايوجد أي إرتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه .[4]

---

[1] أميرة حسب الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعة، مصر، 2005، ص 19.

[2] - http://islamfin.go-forum.net/1826-topic.date:16/02/2014_temps:18:55

[3] محمد مسعود خليفة الثعيلب، خالد علي أحمد كاجيجي، **الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب و الطرد**، مؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، الشارقة، 2006، ص4

[4]- http://islamfin.go-forum.net/1826-topic.date:16/02/2014_temps:18:55.

4- يتجه الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الإستثمار الملائم والمناسب.

5- كذلك إعتمد صندوق النقد الدولي في تمييزه بين الإستثمار المباشر وغير المباشر قاعدة السلطة في اتخاذ القرارات الفعلية وتتراوح نسبة عتبة السلطة بين 10 % و 100% فإذا كانت النسبة أقل من 10% فهنا تسجل محاسبيا على أنها إستثمار في المحفظة (إستثمار أجنبي غير مباشر)، وعليه لا يمكن للمستثمر في المحفظة تسيير شؤون الشركة عكس الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تكون له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات وكذا تسيير الإدارة.[1]

المطلب الثالث : أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر

يحتوي الإستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال لها ما يميزها عن بعضها البعض نحاول التطرق لها بشيء من التفصيل من خلال هذا المطلب.

أولا: الإستثمار المشترك:

هو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية حيث يشارك المستثمر، المحلي الخاص أو الحكومي أو الإثنين معا، المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الإقتصادية المقامة على أراضيه و بالتالي يشاركه في قرارات الإدارة وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم و مصادر وخلاف فضلا عن تحقيق الأعباء المالية التي يتحملها الإقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك. [2]

و هي تلك الإستثمارات التي تتوزع فيها ملكية المشروع وإدارته بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني العام أو الخاص.[3]

و ينطوي هذا النوع من الإستثمار على خاصيتين أساسيتين هما: [4]

- هو إتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي للقيام بالعملية الإنتاجية.
- شراء المستثمر الأجنبي حصة من شركة محلية يؤدي إلى إعطاء العملية طابع الإستثمار المشترك ويمكن أن تكون نسبة التصويت بين الأطراف المشاركة متساوية غير أنه في كثير من الحالات تنجم

[1] Chainais François, **La mondialisation du capital**, édition Syros, collection Alternatives économique, Paris,1994,p.43

[2] لبنى حبري، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية ، كلية الإقتصاد ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011، ص03

[3] أميرة حسب الله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في بيئة الاقتصاد العربي** ، الدار الجامعية، مصر ، 2005، ص 19.

[4] لبني حبري ، مرجع سابق ، ص ص 5-6

خلافات عديدة، ذلك أن تباين الذهنيات بين الطرفين يشكل هاجس حقيقي، يؤدي في بعض الأحيان إلى حل الشركة المشتركة وتبين التجارب السابقة في الدول المتقدمة أن ثمة شركات أمريكية وأوروبية مشتركة قد حلت بعد سنوات عدة من دخولها تحت غطاء الإستثمار المشترك.

ومن مزايا المشاريع المشتركة ما يلي:[1]

- **بالنسبة للدول المضيفة:**

- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجيا مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير.
- تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الإقتصاد الوطني يؤدي إلى خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين مما يؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمل ومايرتبط بها من منافع أخرى .
- يقدم خدمة كبرى للإقتصاد القومي للدولة المضيفة ذلك أنه يستلزم قيام الدولة المضيفة بتعبئة مواردها المحلية التي تتشارك بها مع المستثمر الأجنبي تعبئة تغري الطرف الأجنبي بالمشاركة والتوسع في مشروعات إستثمارية وهذا الإجراء يضمن للدولة المضيفة أيضا فرصة للإستخدام الأمثل لمواردها المحلية .

- **بالنسبة للمستثمر الأجنبي :**

- يساعد هذا الشكل على سرعة التعرف على طبيعة السوق وإنشاء قنوات للتوزيع وحماية مصادر المواد الخام.
- تخفيض الأخطار التي تحيط بمشروع الإستثمار خاصة الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناجمة من التعرض لأي خطر تجاري.
- يساعد في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة .
- وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة وبالتالي تسهيل عملية دخول الأسواق من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء .

أما عيوب المشاريع المشتركة فيمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 483

- **بالنسبة للدول المضيفة:**

- مشاكل التقييم: من المشاكل التي تنشأ في المشروعات المشتركة نجد صعوبة تقييم الأصول التي يأتي بها الشركاء .
- الشفافية: يعتبر عدم توفر البيانات الدقيقة التي يتأسس عليها التقييم من الصعوبات التي تواجه المشاريع المشتركة من بعض الدول النامية خاصة عندما تكون تلك البلدان تستخدم معايير محاسبية تختلف عن المعايير الدولية. [1]
- مشاكل ثقافية: قد يؤدي الإختلاف في مصادر ثقافات الشركات إلى حدوث سوء تفاهم بينهم وعدم بذل جهد لفهم الثقافة المحلية، أما المديرون الأجانب فقد يرفضون بعض ممارسات المحليين وخاصة الفساد والإرتشاء.[2]

- **بالنسبة للمستثمر الأجنبي:**

غالبا هناك تعارض في المصالح بين طرفي الإستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال من مشروع الإستثمار و هذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالرقابة على النشاط وإدارته الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي للمشروع ككل، سواء من مجال التسويق أو الانتاج أو إدارة القوى العاملة أو التمويل، قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي في البقاء والنمو والإستقرار في سوق معين .

كما أن إنخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الإستثمار في تحقيق أهدافه طويلة الأجل و قصيرة الأجل.[3]

وقد تأخذ المشروعات الإستثمارية المشتركة أحد الأشكال الثلاثة الآتية: [4]

1- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومي) وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من المشروعات الإستثمارية المشتركة إلى عمليات التأميم الجزئي التي قامت بها كثير من حكومات البلدان النامية التي حصلت على إستقلالها حديثا والتي أدت إلى مشاركة القطاع العام بها من ملكية المشروعات المؤمنة لذا نجد أن النوع من المشروعات المشتركة بدأ من شركات التعدين والبترول نظرا لإرتباط عمليات التأميم الجزئي في البلدان النامية بهذه الأنشطة .

---

[1] عبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق ، ص 485

[2] نزيه عبد المقصود مبروك ، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية** ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 42

[3] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق ، ص486

[4] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص ص 39-40

2- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من المشروعات المشتركة نتيجة لإلزام الشركات الأجنبية ببيع جانب من أسهمها في السوق الوطنية ليشتريها القطاع الخاص الوطني .

3- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص وقد ينشأ هذا النوع من المشروعات المشتركة نتيجة التأميم الجزئي مع بيع جزء من حصة القطاع العام الوطني إلى القطاع الخاص الوطني .

ويمكن القول أن معظم الشركات الأجنبية الخاصة تميل إلى تفضيل المشاركة مع المستثمر الوطني الخاص نظرا لإعتقادهم أنه أكثر إستعدادا من موظفي الحكومة لعملياته الإنتاجية ومع ذلك فقد انتشر في السنوات الاخيرة مبدأ مشاركة الحكومة المضيفة للمستثمر الأجنبي الخاص، خاصة في مجالات إستغلال مصادر الثروات.

ثانيا: الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات وتجدر الإشارة هنا إلى أن إكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية).[1]

و يمكن تعريف الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي على أنه :

تعتبر الإستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة, و من مزايا وعيوب الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي ما يلي :

[1] عبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق ، ص 273

- **بالنسبة للدول المضيفة:**

تتمثل مزايا الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة في العمل على إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة .

أما بالنسبة للعيوب فتتمثل في الخوف من الإحتكار و التبعية الإقتصادية والسياسية السلبية، ونظرا إلى أن هذا النوع من الإستثمار يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أقصى ربح، عند إنتقاله إلى البدان النامية يتجه إلى الأنشطة الأكثر ربحية وليس إلى الأنشطة التي تهدف إلى التنمية .

- **بالنسبة المستثمر الأجنبي:**

تتمثل المزايا في توافر الحرية الكاملة في الإدارة وكبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، أما العيوب فتتمثل في: الخوف من التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية والتدمير الناجم عن عدم الإستقرار السياسي أو الإجتماعي أو الحروب الأهلية.

و من أهم صور الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي نجد الشركات متعددة الجنسيات:

1- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات:

و يطلق عليها أيضا الشركات العابرة للقارات، حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو مزيج من الإثنين ومن النماذج الشائعة من هذا النوع من شركات البترول وبدائل الطاقة، شركات البتروكيمياويات والأدوية وشركات إعادة التأمين .

2- أهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات :[1]

- **الضخامة:** تمتاز هذه الشركات بضخامة حجمها والذي يمكن قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها رقم مبيعات هذه الشركات (رقم الأعمال) والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات، أو من خلال قيمة دخل الإجمالي لهذه الشركات.
- **تنوع الأنشطة:** لا تقتصر الشركة متعددة الجنسية على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطحب أحيانا بمنتجات ثانوية وعلى العكس تتعدد منتجاتها وذلك من أنشطة متعددة ومتنوعة، والدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا من التدني باحتمالات الخسارة فهي إن خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى.

[1] كريم نعمة،**أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد**،مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.ulum.nl/b97.htm تم الإطلاع بتاريخ: 19-04-2014الساعة: 22:35

- **الإنتشار الجغرافي:** حيث تنتشر في عدد كبير جدا من البلدان مع تنوع نشاطاتها وفروعها، تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وإمتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم.
- **الإعتماد على المدخرات العالمية:** ويأتي ذلك من أن كل الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحد ثم تسعى كل شركة من هذه الشركات إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق .
- **المزايا الإحتكارية:** تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الإحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق إحتكار القلة في الغالب.

ثالثا: الإستثمار في المناطق الحرة:

تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك ويسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة و يتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية، وتجري عليها بعض العمليات الصناعية.[1]

وتدل التجارب العملية في هذا المجال إلى أن المناطق الحرة تساعد على:

- جلب المستثمر الأجنبي و تدعيم خبرات الدولة في الحقل التكنولوجي ومن ثم جلب العملة الصعبة، إحداث المزيد من فرص العمل وتوفير فرص أكبر لتكوين الشباب .
- تنشيط الإقتصاد الوطني في جميع مجالاته ودمجه في الإقتصاد العالمي .

إلا أن المناطق الحرة لا تخلو من بعض السلبيات، من بينها:

- زحف المؤسسات المتواجدة بالإقليم الجمركي العام للدولة إلى المنطقة الإقتصادية الحرة المتواجدة بها أو مناطق حرة متواجد بدول أخرى الأمر الذي قد يغير من النسيج الإقتصادي للدولة تجاريا وصناعيا، ماليا، خدماتيا.
- صعوبة ممارسة و تتبع الضريبة داخل المنطقة الإقتصادية الحرة خاصة بالدول التي لا تقرر الإعفاء الكامل لها بفعل حملة من الأسباب منها أن المؤسسة تقوم بعرض منتجاتها في الأسواق الدولية بأسعار مرتفعة في حين أن الأسعار التي تعمل بها عادة ما تكون منخفضة الأمر الذي يؤمنها من تخفيض العبء الضريبي إلى حدوده القصوى.

[1] أنور عبد الخالق ، محمد عباس، **المناطق الحرة**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مصر ،1978،ص 97

رابعا: مشروعات وعمليات التجميع :

تكون هذه المشروعات على شكل إتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتوج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا تام الصنع و في بعض الحالات وخاصة الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه ومشروعات أو عمليات التجميع قد تأخذ شكل الإستثمار المشترك أو شكل المثلث الكامل لمشروعات الإستثمار للطرف الأجنبي ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة بهاذين الشكليين للإستثمار سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف الوطني.[1]

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص ص 490-491

المبحث الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

يتناول العرض التالي تحليلاً لبعض النظريات والمداخل الخاصة بمحددات الإستثمار الأجنبي ودوافع الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بهذا النوع من الإستثمار، وبهذا الصدد سنقوم بعرض خمسة نظريات تعتبر أكثر شيوعاً وذلك على النحو التالي :

المطلب الأول : النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

حاولت العديد من النظريات الإقتصادية تفسير إنتقال الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة ومن أهم هذه النظريات ما يلي :

أولا: نظرية التحركات الدولية لرأس المال:

تبنى هذه النظرية على إفتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الإستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها تحركات لرأس المال من خلال إختلافات أسعار الفائدة بين الدول، فالإستثمار المباشر هو نتيجة لإنتقال رأس المال من الدول ذات معدلات الفوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات الفوائد المرتفعة، وينبع هذا الرأي من فكرة مؤداها أنه عند تنفيذ قرارات الإستثمار فإن الشركات توازن بين الفوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية، فلو كانت الفوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم وبإفتراض أن التكلفة الحدية متساوية، فهنا يوجد حافز للإستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم .[1]

ثانيا : نظرية عدم كمال السوق :

تبين هذه النظرية تفسيرها للإستثمار الأجنبي المباشر على إفتراض عدم كمال السوق الناجم عن عدم كمال المنافسة أو عدم كمال المعلومات.

ويتفق كل من باري وكيفر وينج في هذا الخصوص، فالإستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمدى توافر بعض المزايا أو إمتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيراتها الوطنية في الدول المضيفة، وهذا يعني أن الدوافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة إحتكارية معينة.[2]

ثالثا : نظرية الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية :

ظهرت هذه النظرية نتيجة لأن عدم كمال السوق وعدم كمال المعلومات يحول دون قيام تجارة دولية كفئ في الأصول غير المنظورة أو المزايا المعنوية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في الخارج، ومن ثم فإن قيام

---

[1] رضا عبد السلام ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر**، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص ص 35، 38.

[2] أميرة حسب الله، مرجع سابق، ص ص 27- 28.

الشركات متعددة الجنسيات والمالكة غالباً لهذه المزايا، بتدويل عملياتها داخلياً أي قيامها بممارسة أنشطتها الخاصة بالبحوث والتطوير والإبتكارات وبراءات الإختراعات وأي عمليات إنتاجة أو تسويقية جديدة داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الدول المضيفة، بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة يمكنها من تخطي القيود التي تفرضها الحكومات المختلفة على الأسواق والتي من شأنها التأثير على حرية التجارة والإستثمار من ناحية، كما يضمن تسرب الإبتكارات الحديثة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى بخلاف الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأطول فترة ممكنة.

ويحقق الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية في صورة إستثمار أجنبي مباشر عدة مزايا للشركات المستثمرة منها:

أ : تحقيق معدل أرباح في الخارج أعلى نسبيا مما كان يمكن تحقيقه في الداخل.

ب : تقليل تكلفة المعاملات مثل نفقات الإتصالات الإدارية إلى أدنى حد ممكن.

ج : زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين التخطيط ومراقبة الإنتاج خاصة فيما يتعلق بالإمداد بالمداخلات الهامة للإنتاج.

د: التغلب على التدخلات الحكومية (التعريفات الجمروكية، الضرائب، الحصص، التحكم السعري) من خلال تحويل الأسعار والقدرة على إستخدام التمييز السعري.[1]

كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الإستثمارات الأجنبية فضلاً على أن التملك المطلق لمشروعات الإستثمار هي الشكل المفضل لإستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.

وفي هذا الشأن يرى هود وينج أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني الحفاظ على قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة، أمام أي مستثمر للدخول في السوق كما أن السلع والخدمات المقدمة (النواتج) أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.

رابعا: نظرية دورة حياة المنتج :

حسب (Vernon) فإن حياة المنتوج تمر بثلاث مراحل، تتمثل في مرحلة ميلاد منتوج جديد، مرحلة النضج ومرحلة المنتوج العادي.

[1] المرجع السابق، ص ص 30-31.

فعملية إنشاء **منتوج جديد** تستلزم تخصيص نفقات البحث والتطوير، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة، إلى جانب ذلك يجب الأخذ بعين الإعتبار تكاليف هذه العملية، كما يجب أن يطرح المنتوج لأول مرة في الدول الأكثر تطوراً (السوق المحلي) .

وفي إطار هذه المرحلة نجد أن عملية خلق منتوج جديد وطرحه في السوق تكون في الدول التي تتميز بشروط تكاليف وطلب يسمحان بذلك، لهذه الأسباب فإن المنتوج الجديد يصنع إلى جدار السوق النهائي ويبقى مستقراً في الدول التي طرح فيها لأول مرة.

وبعد عرض هذا المنتوج في السوق المحلي سوف يعرف تحسنا، وهذا بفضل المعلومات التي يقدمها السوق، ليصل تدريجياً إلى مرحلة النضج.

وأثناء **مرحلة النضج** يمكن للمؤسسة أن تقوم بعرض المنتوج في الأسواق الأجنبية، حيث تتمكن المؤسسة من تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج بتكنولوجيا عالية وهذا عامل مهم في نقله إلى الأسواق الأجنبية.

ولما تفقد المؤسسة إحتكارها التكنولوجي، ينتقل المنتوج إلى **مرحلة المنتوج العادي**، والذي يتميز بالمعرفة الدقيقة لإجراءات التصنيع، إلى جانب التحكم الكلي في شروط البيع والتسويق من طرف المؤسسات الأخرى، وفي هذا الإطار نجد إنتاجية السلعة تنتقل إلى المنطقة التي تعطيها مستوى أكبر من الفعالية الإقتصادية، هكذا فإن عملية تصنيع المنتوج تطلب نقله إلى دول أقل تطوراً أين تكون تكلفة اليد العاملة منخفضة، وهذا ما يفسر قيام الإستثمار الأجنبي المباشر.[1]

و يمكن توضيح المراحل السابقة من دورة حياة المنتج بالشكل الموالي:

[1] رضا عبد السلام ، مرجع سابق، ص ص 48- 50.

الشكل (01-01) : دورة حياة المنتج

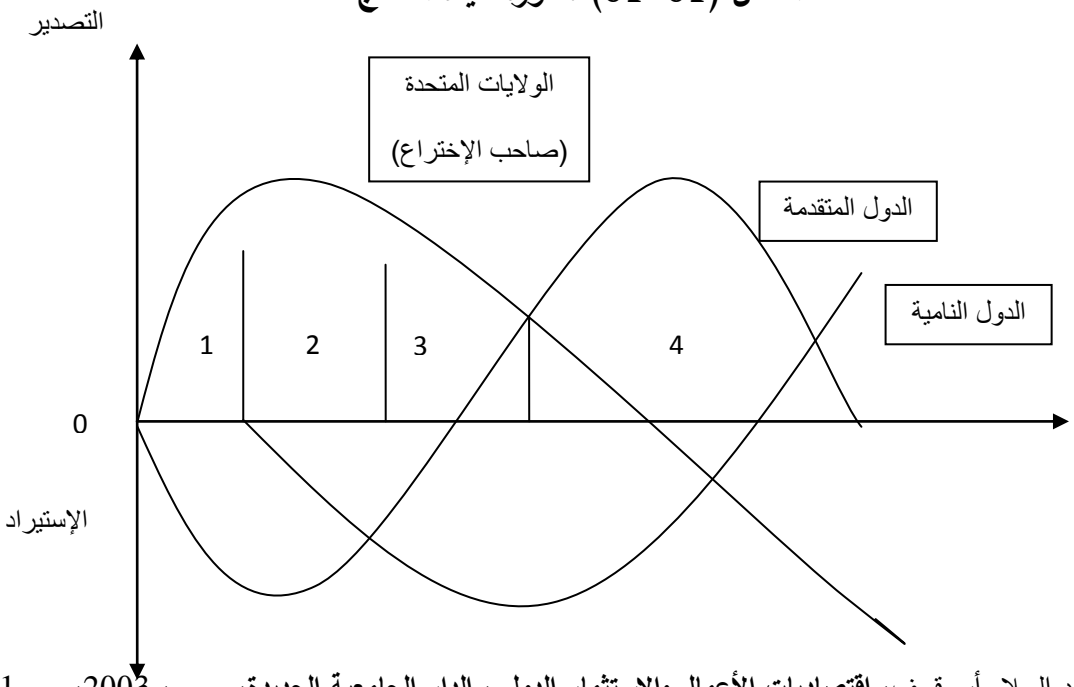

المصدر: عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، الدار الجامعية الجديدة**، مصر، 2003، ص 401

خامسا : نظرية الموقع :

تهتم النظرية بقضية إختيار المستثمر الأجنبي للدول التي ستكون مقراً للإستثمار، فهي تركز على المحددات والعوامل الموقعية والبيئية المؤثرة على قرارات الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وعليه تؤثر العوامل الموقعية على قرار الشركة متعددة الجنسيات للإستثمار في إحدى الدول المضيفة، وكذا المفاضلة بين الإستثمار في هذه الدولة أو التصدير إليها أو لغيرها من الدول الأخرى، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1/ العوامل المرتبطة بالسوق : مثل السوق ومدى إتساعها ونموها في الدول المضيفة.

2/ العوامل التسويقية : مثل درجة المنافسة، توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.

3/ العوامل المرتبطة بالتكاليف: كالقرب من مصادر المواد الخام، وفرة الأيدي العاملة، مدى إنخفاض تكاليف النقل والتسهيلات الإنتاجية.

4/ **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص ومختلف القيود المفروضة على التصدير والإستيراد.

5/ **العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار:** مثل مدى قبول الإستثمار الأجنبي، الإستقرار السياسي مدى إستقرار سعر الصرف، مدى ملائمة نظام الضرائب، وتوفر البيئة الأساسية ومختلفة القيود المفروضة على ملكية المستثمر الأجنبي للمروعات.

6/ مختلف الحوافز القيود والإمتيازات والتسهيلات الممنوحة من طرف الحكومة المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر.

7/ **عوامل أخرى:** مثل الأرباح المتوقعة، الموقع الجغرافي، توافر الموارد الطبيعية، مختلف القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.[1]

المطلب الثاني : المحددات الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع العملي تشمل هذه المحددات مختلف الأوضاع والظروف السياسية والإقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، المحيطة بالإستثمار يمكن تصنيفها كما يلي:

أولا: المحددات الإقتصادية:

سوف يتركز الشرح على أهم المحددات الإقتصادية التي تقوم بدور مؤثر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وفقاً لما يلي :[2]

1- **درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي:** يميل المستثمر الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الإقتصاديات المفتوحة والتي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج، كما يضمن حسن الكفاءة الإقتصادية في توجيهها وعدم وجود أية إختلالات في الأسواق، بمعنى أنه كلما كانت درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الإقتصاد القومي جاذبا للإستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي، ودرجة تركيز الصادرات بالإضافة إلى التخفيضات في القيود الغير التعريفية.

2- **القوة التنافسية للإقتصاد القومي** : تمثل القوة التنافسية للإقتصاد أحد المحددات الهامة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن، كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية، ويمكن الإستدلال على القوة التنافسية للإقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات فكلما إرتفع هذا المعدل كلما دل على زيادة القوة التنافسية للإقتصاد القومي وهناك أيضاً الرقم القياسي لأسعار الصادرات، فكلما إتجه إلى الإنخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للإقتصاد القومي في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

[1] أميرة حسب الله محمد ، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر وغير المباشر**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002، ص7.

[2] فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات** ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص ص 22، 25.

3- القدرة على إدارة الإقتصاد القومي : إنتقالات الإستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الإقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الإقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف.

ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الإقتصادية على إدارة الإقتصاد القومي، قيام الإدارة الاقتصادية بالإحتفاظ بمجموعة من الإحتياطات، ومدى ثباتها وإستمرارها، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الإقتصاد القومي الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الإستثمارات الأجنبية.

4- قوة الإقتصاد القومي وإحتمالات تقدمه: يمكن الإستعانة بالمقاييس التالية للتعرف على مدى قوة الإقتصاد القومي وإحتمالات تقدمه.

أ/ **معدل زيادة الناتج القومي:** حيث أن إرتفاع هذا المعدل يعين إرتفاع فرص التقدم والتحسن في الإقتصاد القومي، وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لإتباع الرغبات الجديدة، والتي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.

ب/ معدلات نمو عناصر الإنتاج : فهذه المعدلات تشير إلى إحتمالات التقدم والتخصص الإنتاجي وتحديد السلع ونوعيتها التي يتم التعامل بها في السوق العالمي، فازدياد الكثافة البشرية وإرتفاع نسبة التعليم يزيد من المهارة وتحسين من الإنتاج، ويدعم التخصص في السلع خاصة ذات الكثافة العالمية.

ج/ شروط التجارة وقوة إتجاهاتها : حيث أن إرتفاع هذه الشروط أو إنخفاضها سوف ينعكس على قوة الإقتصاد القومي، فتحسن هذه الشروط يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة، والعكس صحيح بالنسبة لإنخفاضها، لذلك فإن إتجاه هذه الشروط سيكون له أهمية في جذب الإستثمارات الأجنبية من عدمه. [1]

كذلك فإن النظام الإقتصادي الذي تنتهجه الدولة يكون محل إعتبار في القرار الذي يمكن أن يتخذه المستثمر لمزاولة نشاطه في دولة ما دون غيرها، فإذا كانت الدولة تتبع النظام الرأسمالي وتتبنى الإقتصاد الحر الذي يؤمن بدوره القطاع الخاص وأهميته للإقتصاد الوطني، فإن ذلك يشجع المستثمر الأجنبي على توجيه نشاطه إلى تلك الدولة، أما إذا كانت الدولة تتبع النظام الإشتراكي، وتسير على نهج التخطيط الشامل وتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، فإن المستثمر الأجنبي سوف يمتنع عن توجيه نشاطه إلى تلك الدولة، نظراً للقيود التي تعوق نشاطه.

[1] المرجع السابق، ص 25

ثانيا : العوامل السياسية :

تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي فطبيعة النظام السياسي ومدى الإستقرار فيه، والتغيرات محتملة الحدوث في البلد المستقبل وكذلك الظروف الإقليمية والعالمية، ومن أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الإعتبار عند الإستثمار في بلد ما جملة من المخاطر المتمثلة في مدى التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي من خلال تملك القطاع العام لمعظم المشروعات، ومدى منافسة هذه القطاعات للقطاع الخاص.[1]

ثالثا: العوامل التشريعية والقانونية:

تلعب القوانين والتشريعات التي تسنها الدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي، دوراً فعالاً في جذب الإستثمار حيث تميزت هذه القوانين والتشريعات بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيها كلما كانت جاذبة للإستثمار،كما أن هذه القوانين والتشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية من عدة مصادر، عدم التأمين وأموال المشروعات وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج، إضافة إلى دخول وخروج رأس المال المستثمر الأجنبي، كلما كان ذلك جاذبا للإستثمار والعكس صحيح.

كذلك كلما إتجه قانون الإستثمار إلى تحريره في المناطق الحرة من القيود، عمل على تسهيل إدارة تلك المناطق ووفرة المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية كلما كان ذلك جاذبا للإستثمار والعكس صحيح. [2]

رابعا : العوامل المتعلقة بالنظام الإداري:

كلما تميز النظام الإداري بسلامة الإجراءات ووضوحها، وعدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية، وكلما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الإستثمار والإطار التنظيم الذي تعمل من خلاله، يتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء، وتوافر نظام معلومات إستثمارية يتيح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب أدى إلى جذب الإستثمار الأجنبي.

خامساً: العوامل المتعلقة بتنمية العوامل البشرية :

إن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنياً من العناصر الهامة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكييف مع طرق الإنتاج وإستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدول.[3]

---

[1] دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي "المعوقات والضمانات القانونية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص28

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسيات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي** ، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2002، ص ص 193، 194.

[3] المرجع السابق، ص192.

سادسا: العوامل الإجتماعية:

وتنعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره، وبهذا قد تؤدي هذه العوامل دورا إيجابيا في إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال، إضافة إلى القيم والتقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع والتي تشكل عنصر طرد أو جذب للإستثمار الأجنبي المباشر في الدولة، فإختلاف القيم لدى البلد المستثمر عن البلد المضيف قد يدفع المستثمر إلى تحويل إستثماره إلي بلد يتوافق وطبيعة النظام في بلده أو لبلد لا تشكل فيه القيم عائقا لطبيعة إستثماره، كما قد يترتب عن عدم تجانس الدين والعقيدة داخل الدولة المضيفة توجيه المشاريع الإستثمارية نحو إنتاج سلع معينة، أو حظر إنتاج معين أو الإستثمار في بعض الأنواع من المنتجات، كما أن تدني مستوي الدخل لدي الأفراد قد يكون عامل معرقل للمستثمر الأجنبي، كما يؤدي إرتفاع نسبة الأمية في المجتمع إلى إنخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالكثير من الحملات الإعلانية أو التسويقية أو الترويجية...إلخ.

المبحث الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة

يختلف تحليل الآثار الإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدول المضيفة بين مؤيد ومعارض، حيث ترى المجموعة المؤيدة أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في زيادة معدلات النمو في الدول المضيفة عن طريق سد الفجوة بين الإدخار والإستثمار ونقل التكنولوجيا وتأهيل اليد العاملة وترفيه حجم الصادرات، أما المجموعة المعارضة فترى أن أعباء الإستثمار الأجنبي تفوق مزاياه، حيث يتسبب في تعميق عجز ميزان المدفوعات ويعمل على تشويه أنماط الإنتاج والإستهلاك الوطني إلى جانب تأثيره السلبي على القرارات السياسية الوطنية، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة مختلف الآثار.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للإستثمارات الأجنبية المباشرة

يرد الفريق المؤيد للإستثمارات الأجنبية أن فوائد ومنافع هذه الإستثمارات للدول النامية إنما تتمثل فيما يترتب على هذه الإستثمارات من زيادة معدل التكوين الرأسمالي، خلق فرص العمالة، تحسين ميزان المدفوعات، زيادة معدل النمو الإقتصادي.

أولا: زيادة معدل التكوين الرأسمالي:

تعد هذه الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر للإستثمارات الأجنبية، و كما ذكرنا فإن معظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية بسبب ضعف دخلها القومي وصعوبة الإدخار فيها، مما يضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف و الفوائد الثقيلة والمضرة على المدى القصير والمتوسط على الإقتصاد الوطني، وإما يلجأ إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات إقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها .[1]

يضاف إلى ذلك أن الإستثمارات الأجنبية تساهم في سد بعض الفجوات في البلدان النامية، فهي تساهم في سد الفجوة الإدخارية لتمويل الإستثمارات اللازمة، سد فجوة النقد الأجنبي اللازم للإستيراد بوجه عام وإستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص، و سد الفجوة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة عن طريق حصيلة الضرائب من نشاط المشروعات الإستثمارية، كما أن هذه الإستثمارات تعتبر بمثابة قرض بالعملات الصعبة للدول المضيفة مرتين، الأولى عند قدومها إلى البلاد و الثانية عند بيعها للمنتجات في الأسواق الخارجية مما يحول

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق ، ص ص 399 – 409.

إقتصاد الدولة إلى إقتصاد تصديري، و يرفع بذلك القدرة الشرائية للبلد للحصول على ما تحتاجه من الخارج،كما أن الشركات الدولية التي تقوم بالإستثمار المباشر في البلدان النامية تساهم في حل مشكلة قصور التمويل أو عجز الموارد المالية في هذه البلدان عن الوفاء بإحتياجات التنمية وذلك إما مباشرة بتوفيرها داخليا أو من أسواق المال أو بأسلوب غير مباشر بطرق ثلاث:

- تستطيع هذه الشركات توفير التمويل اللازم عن طريق دعوة شركات دولية أخرى للإشتراك معها في بعض المشروعات بالبلدان النامية.
- توفر تلك الشركات الأموال عن طريق تدفقات المعونات الرسمية من الدولة الأم.
- تستطيع تلك الشركات تعبئة المدخرات المحلية بتقديمها فرص مغرية للإستثمار.

إذن فالشركات الإستثمارية الأجنبية تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية في الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، ومن ثم إرتفاع فوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الإستثمارات. [1]

ثانيا :خلق فرص العمالة:

تعد البطالة أحد أهم الدوافع و الأسباب الرئيسية التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة فهي تمثل قارب النجاة الذي يمكن أن يساعدها إما في التخلص من البطالة أو على الأقل في الحد منها، ويقصد بالبطالة الحالة التي يكون فيها الشخص قادر على العمل و راغبا فيه، ويبحث عنه ولا يجد فرصة للعمل عند معدلات الأجور السائدة، ونظرا لأن البلدان النامية تبني على الإستثمارات آمالا كبيرة في خلق فرص للعمل بها والمساهمة في حل مشكلة البطالة، فإنها عادة ما تشترط في قوانينها على الشركات الإستثمارية إستخدام نسبة معينة من العمالة الوطنية مقابل التمتع بالضمانات القانونية والحوافز الضريبية المنصوص عليها في قوانينها. [2]

ويمكن أن تساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة على خلق فرص للعمل وذلك في ضوء الإعتبارات والإفتراضات الآتية:[3]

---

[1] المرجع السابق ، ص 409.

[2] عبد الله بلوناس و بوهدة محمد، **آثار و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية – حالة الجزائر** ، كلية العلوم الإقتصادية– مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي – حالة بعض الدول النامية – جامعة بومرداس، يومي 22 و23 أكتوبر 2007 ص9.

[3] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1998، ص ص 198. 199.

– إن وجود الشركات عابرات القارات التي تقوم بالإستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية، أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة في الدولة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل؛

– إن قيام شركات الإستثمار الأجنبي بدفع ضرائب على الأرباح المختلفة سيؤدي إلى زيادة فوائد الدولة، هذه الأخيرة التي ستمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشروعات إستثمارية ستساهم في خلق فرص جديدة للعمل؛

– إن توسع الشركات الإستثمارية الأجنبية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الإنتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المختلفة إقتصاديا داخل الدولة؛

– إن إنشاء المشروعات الإستثمارية الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة؛

– إن وجود الشركات الإستثمارية الأجنبية ذات الأجور المرتفعة بالمقارنة بنظيرتها الوطنية، فإنه من المحتمل أن تتجه العمالة و الكوادر الفنية و الإدارية المتميزة للعمل بهذه الشركات الأجنبية.

ثالثا: الأثر على ميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الإقتصادية في توجيه و إدارة الإقتصاد الوطني، لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات الإقتصادية التي تتخذ في دولة ما بحالة ميزان مدفوعاتها فالبيانات و الإحصاءات التي يتضمنها هذا الأخير تعتبر أداة لتفسير و تقييم العديد من الظواهر الإقتصادية.

ويعرف ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد بأنه بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع و الخدمات و الهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدية الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة.[1]

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان يسجل الحقوق الدولية للدولة والديون الدولية التي عليها خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة. [2]

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2001. ص 32.

[2] أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، **مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية الدار الجامعية الجديدة**، الإسكندرية، 1997. ص 37.

وينقسم ميزان المدفوعات إلى عدة موازين فرعية، أهمها الميزان التجاري الذي يسجل المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين في مجال تبادل السلع، أي الصادرات و الواردات السلعية، و يكون الميزان التجاري في صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أكثر من قيمة الواردات السلعية، وعلى العكس يكون الميزان التجاري في غير صالح الدولة إذا كانت قيمة الواردات السلعية تفوق قيمة الصادرات السلعية. [1]

وبالتالي يمكن القول بأن القضية الأساسية التي تمثل محور إهتمام الدول النامية المضيفة في هذا الخصوص ولا ترتبط بالآثار المترتبة على ميزان المدفوعات كنتيجة لفتح الباب أمام الإستثمارات الأجنبية بقدر ما ترتبط بالآثار المتوقعة على التجارة والعوائد أو الدخل الحقيقي للدول النامية. [2]

ونظرا للعجز المزمن التي تعانيه منه الدول النامية في موازنة مدفوعاتها نظرا لزيادة قيمة وارداتها على قيمة صادراتها، ورغبة منها في علاج هذا العجز وتحسين موازين مدفوعاتها، اتجهت إلى فتح أبوابها أمام الإستثمارات الأجنبية كأحد البدائل التي أظهرت نجاحا في بعض الدول الأخرى المناظرة.

لكن ليس بالضرورة أن يكون الإستثمار الأجنبي المباشر كعلاج لعجز ميزان المدفوعات، فقد يكون له أثر سلبي في بعض الأحيان و بصفة عامة فإن دراسة و تقييم أثر الإستثمارات الأجنبية على التجارة و ميزان المدفوعات يستلزم دراسة ما يلي:

أولا: التدفقات الداخلة:

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الإستثماري، فكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلما زاد حجم المشروع، ما يؤدي بزيارة حجم التدفق من النقد الأجنبي.
- مقدار تدفق الوفرة من النقد الناجم من الوفرة في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة للتصدير.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومة الأم.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منع تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب.
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق ،ص 432.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 372

ثانيا: التدفقات الخارجة:[1]

- مقدار التدفقات الخارجية من النقد الأجنبي لإستيراد مواد خام و مواد أولية أو مستلزمات الإنتاج.
- مقدار الأجور والمرتبات و الحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.
- مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج و التسويق وغيرها من المراحل.
- مقدار رأس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل.
- فروق أسعار تحويل المواد الخام الأولية.
- المعاملات بين الشركة الأم والمضيفة.

كما يجب دراسة العوامل والمتغيرات الآتية والتي قد تؤثر بصورة أو بأخرى على ميزان المدفوعات والتجارة:[2]

- مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في دعم وإنشاء مراكز وأنشطة البحوث والتنمية البشرية والفنية.
- شكل الإستثمارات الأجنبي المسموح به، فمقدار التدفق من النقد الأجنبي يكون في شكل رأس المال المبدئي للمشروع وكذلك نوع المشروع الإستثماري ذاته، هل يتصف بكثافة رأس المال أو كثافة العمالة.
- عدد العاملين الوطنيين في المراكز الوظيفية أو التنظيمية المختلفة مقارنة بنظائرهم من الأجانب.
- مقدار الأرباح التي أعيد أو يعاد إستثمارها سنويا.
- درجة فعالية ومدى تواجد المناطق الحرة وشروط ممارسة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية داخلها وخارجها.
- درجة التوجه بمشروعات الإستثمار الموجهة للتصدير أو لتخفيض الواردات.
- المعدل الضريبي على الأرباح التجارية والصناعية ودخول العاملين الأجانب المطبقة على الشركات الأجنبية فهذا وإن كان يؤثر على جاذبية الدولة كسوق مرتقب إلا أنه يؤثر على مقدار بعض أنواع التدفق الخارج من النقد الأجنبي مثل الأجور والمرتبات وغيرها.
- الضرائب والرسوم المرفوضة على الصادرات والواردات.
- فرق العملة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة.
- الإقتراض بالعملة الأجنبية من البنوك الوطنية أو الأجنبية داخل الدولة المضيفة.

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمارات بين النظرية والتطبيق**، درا الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009، ص 351.

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 155.

وبالنسبة لتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للدول النامية، فيتمثل في أن تدفق الرؤوس الأموال الأجنبية وزياداتها في الدول المضيفة تترك تأثيرا إيجابيا على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال لجوء الشركات متعددة الجنسيات إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعات المحلية، أو محاولة التخفيف من النقد الأجنبي في حالة توجيه الإستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية التي تؤدي إلى إحلال الإستيراد ويساهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية، وهذا يعني تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات. [1]

رابعا: تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الإقتصادية بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للإقتصاد خلال فترة زمنية طويلة أو هي تلك الإجراءات و الجهود التي تبذل في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي و الفردي الحقيقي، أو هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

ويرى البعض الآخر أن النمو الإقتصادي يستخدم للإشارة إلى مظاهر التقدم الحقيقي أو متوسط الدخل أما اصطلاحا التنمية الإقتصادية فيستخدم للإشارة إلى التغيرات الأساسية التي تؤدي إلى إحداث التقدم، وعلى الأخص التغير في البنيان الإقتصادي الذي يصاحب عادة نمو الدخل الحقيقي في المدى الطويل.

وإذا كانت البلدان النامية تسعى لتحقيق تنميتها الإقتصادية وزيادة معدل النمو الإقتصادي بها فإن ذلك يحتاج إلى إستثمارات ضخمة، وبالتالي فهي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية الحقيقية وحدها، و أمام هذا العجز فإنها تلجأ إلى الإستثمارات الأجنبية بإعتبارها الطريق الوحيد للخروج من المأزق و تسهيل إنتاج عملية التنمية الإقتصادية. [2]

– إن إستقدام الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية يعد علاجا لبعض الظواهر غير الصحيحة في هذه البلدان، مثل هجرة العمال والعلماء إلى الخارج، وهجرة أصحاب رؤوس الأموال الوطنية على ندرتها، بطرق مشروعة أو غير مشروعة لإستثمارها في الخارج.

[1] ساعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي ، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر. دراسة لعينة من الدول العربية** – بحث في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق 2007. ص03.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص ص 462. 470.

– إن تواجد المشروعات الإستثمارية الأجنبية في البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحقيق وفرات إستهلاكية عالية المستوى و الجودة، و بأسعار أقل نسبيا، الأمر الذي يزيد من الرفاهية الإقتصادية المجتمع كما قد يؤدي توافر هذه السلع الجيدة الصنع إلى إرتقاء أذواق المستهلكين و تطوير أنماطهم الإستهلاكية.

– إن إستقدام الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية، ومهما قدمت لها الدولة من حوافز ضريبية، سوف يؤدي إلى زيادة إيرادات حكومة الدولة النامية نتيجة ما سوف تستقطعه من ضرائب على السلع المنتجة والأرباح المحققة لهذه الإستثمارات الأجنبية وأرباح الإستثمارات الوطنية التي كان للمستثمر الأجنبي الفضل في قيامها وتشجيعها، الأمر الذي يمكن حكومة الدولة النامية من تنفيذ جزء أكبر من مشروعات التنمية الإقتصادية، إذن فالمصلحة النهائية لإستقدام الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية أن هذه الإستثمارات من الممكن أن تلعب دورا حيويا في جهود التنمية الشاملة في البلدان النامية إذا تمكنت هذه البلدان من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الإستثمارات بصورة جيدة خاصة أن هذه الإستثمارات تعتبر مصدرا جيدا للحصول على رؤوس الأموال التي تمثل محورا أساسيا لأنه برنامج تنموي في البلدان النامية.[1]

فالإستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية ومثال ذلك:[2]

- قد يقوم المستثمر الأجنبي بتمهيد ورصف الطرق المؤدية إلى مصنعه ومد شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والإتصالات السلكية, مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الإجتماعي في الدولة النامية.
- وجود المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات إتصال مسبقة في الأسواق العالمية من شأنه أن يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.
- إن تواجد الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية كثيرا ما يؤدي إلى ظهور المحاكاة بين المنتجين المحليين حيث يقتبسوا الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية.
- إن تواجد الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحقيق وفورات إقتصادية للعمال تتمثل في إرتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية.
- من الممكن أن تستفيد البلدان النامية من تواجد المشروعات الأجنبية، وذلك بأن تستخدم هذه المشروعات كمراكز لتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية، ثم إمتصاص هذه

[1] المرجع السابق، ص 474.

[2] المرجع السابق، ص477.

المجموعات من العمال المهرة تدريجيا في المشروعات الوطنية مما يجبر المستثمر الأجنبي على تدريب دفعات جديدة.

خامسا: الأثر على الإدارة و التنمية الإدارية:

إن الإدارة كأحد عوامل الإنتاج تلعب دورا رئيسيا في تحديد إنتاجية كل منظمات الأعمال والإقتصاد القومي ككل، هذا بالإضافة إلى تحديد مركزها التنافسي سواء على المستوى القومي أو الدولي، وبالنسبة للدول النامية فقد تضافرت مشكلة نقص الكوادر الإدارية مع غيرها من مشكلات عدم توافر عناصر الإنتاج في تخلف هذه الدول عن ركب التقدم، وهو ما أدى إلى زيادة طلب الدول النامية على خدمات و مساعدات الشركات متعددة الجنسيات لسد جوانب الخلل والقصور والنقص في المهارات والكوادر الإدارية.[1]

وفي هذا الصدد يمكن تحديد إسهامات الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية للدول النامية في كثير من المجالات منها:[2]

- تنفيذ برامج التدريب الإدارية داخل وفي الدولة الأم.
- تقديم وإدخال أساليب حديثة متطورة.
- إستفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية أو متعددة الجنسيات بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد أو المحاكاة.
- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات.

سادسا : الأثر على التقدم التكنولوجي:

يعد موضوع التكنولوجيا موضوع الساعة الذي يهم كل دول العالم بصف عامة والدول النامية بصفة خاصة، حيث يعتبر السبب الرئيسي لوجود الفجوة العميقة الحالية بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالتكنولوجيا بتنوع تعاريفها يمكن تعريفها على أنها عبارة عن الكم الهائل من المعارف العالمية العلمية والتقنية والمواد التجهيزية، يد عاملة مؤهلة أو متخصصة، الخبرات المتراكمة, البحوث والتطوير، فهي إذن الكم الهائل الذي يجسد لدولة ما القوة العلمية والتقنية.

[1] عبد الله بلوناس، بوهدة محمد، مرجع سابق، ص ص 10, 11.

[2] عبد السلام أبوقحف، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 421.

ونظرا لأن التكنولوجيا تلعب دورا بارزا في إستراتيجية التنمية ونظرا لأن البلدان النامية ترغب وتسعى لتحقيق تنميتها الإقتصادية سعيا منها للإلتحاق بوكب التقدم التكنولوجي فقد إتجهت الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الإستثمارات الخارجية المباشرة وجذب الشركات متعددة الجنسيات كأحد وسائل بلوغ الهدف المشار إليه.[1]

و يمكن توضيح بعض الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة من خلال ما يلي: [2]

- يؤدي التعاون بين فروع الشركات الأجنبية مع الموردين المحليين و الزبائن إلى ما يسمى إنسكابات التكنولوجيا إلى الشركات المحلية المرتبطة عموديا بتلك الفروع وإلى مقدمي الخدمات المختلفة في الدول المضيفة.
- كما يكون له أثر على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة في حال تسنى لشركاتها المحلية من إستيعاب التكنولوجيا الحديثة ومن ثم تنشيط قاعدتها التكنولوجيا الداخلية.

كما أن هناك عوامل أخرى يجب مراعاتها عند نقل التكنولوجيا وتتمثل هذه العوامل في:

- الشروط التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية المضيفة.
- مدى مناسبة المستوى التكنولوجي الذي تم نقله إلى الدول المضيفة مع خصائص ودرجة التقدم وأهداف هذه الدول.
- تكلفة التكنولوجيا المنقولة.
- الآثار المترتبة عن إستيراد التكنولوجيا الأجنبية على درجة التقدم التكنولوجيا الوطنية كما تشير إحدى التقارير إلى الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بإعتبارها المصدر الأكبر في هذا المجال حيث تنتقل ما بين 75% إلى 85 % من إجمالي التكنولوجيا القادمة إلى هذه الدول.

و مما سبق يمكن القول أن آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة مرهونة بإستراتيجية الشركات الأجنبية أهدافها من جهة ومن جهة أخرى بالظروف التي تمر بها الدول المضيفة نفسها.

[1] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية)** أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004، ص 13.

[2] المرجع السابق، ص 14

المطلب الثاني: الآثار السلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة

إن تدفقات رؤوس الأموال الدولية يعرض البلدان النامية لمتاعب قد تؤدي إلى زعزعة الإستقرار أو تخلق متاعب تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والقدرة على المنافسة في السوق المحلي، مما يؤثر سلبيا على السياسة الإقتصادية الكلية وبالتالي على السيادة الوطنية.

أولا: ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية:

إذا كان يترتب على وجود الشركات الإستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات، فإنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافي لأنه في سبيل إجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تلجأ البلدان النامية المضيفة إلى منح هذه الإستثمارات العديد من المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب، ويقابل هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة أو إبتلاع موارد حكومية كان من الممكن لتلك البلدان النامية في سبيل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني إلى منح المستثمرين الوطنيين مثل هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات متى تساوت الظروف والمزايا الناتجة من كلا النوعين من الإستثمارات (الأجنبية و المحلية) مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية المحتملة وقد قدر صندوق النقد الدولي أن حوالي 10% من إيرادات الموازنة المحلية لبعض الدول المضيفة للإستثمارات الأجنبية يمكن أن تقل بسبب المزايا الضريبية باسم إجراءات تشجيع الإستثمار، وحاولت بعض الدراسات تقدير الإيرادات المفقودة بسبب الإعفاءات الضريبية المقررة بغرض تشجيع الإستثمار، فقدرت هذه النسبة في سنة 1974 ب 34% في تشاد، 42% في الصومال، 50% في زمبيا، 52% في مالي.[1]

ثانيا : ارتفاع معدلات التضخم:

لا ينازع أحد في أن البلدان النامية تتسم بمصادر خاصة للضغط التضخمني فيها، مثل إرتفاع معدل النمو السكاني لزيادة الطلب (لاسيما في الأجل القصير)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب عن المعروض و وجود هذا الوضع يعمل على وجود إختناقات و يرفع الأسعار صعوديا، جمود الجهاز المالي بالبلدان النامية وغير ذلك من العوامل التي تعمل على ظهور حالات من التضخم ومع ذلك يجب أن لا ننسى أن أشكال

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص ص 487. 488.

التمويل الخارجي ومنها الإستثمارات الأجنبية تولد عند استقدامها وعند تسديد أعباءها ضغطا خاصا على الأسعار الداخلية بالبلدان النامية.[1]

و في واقع الأمر فإن تدفق الإستثمارات الأجنبية على البلدان النامية قد يتسبب في بعض الأحيان في إحداث موجات تضخمية تجتاح إقتصاديات هذه البلدان ويظهر ذلك على النحو التالي:

-زيادة الإستثمار تخلق دخولا نقدية ذلك أن لكل إستثمار طبيعة مزدوجة فهو من جهة يخلق طاقة إنتاجية معينة ومن جهة أخرى يولد طلبا فعالا عن طريق الدخول النقدية الناشئة عن إنفاقه، و تزداد حدة الضغط التضخمي إذ كان الإنفاق الإستثماري موجها إلى إنشاء مشروعات لا تنتج إنتاجا مباشرا و إنما إنتاجا غير مباشر.

و إذا كان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان النامية من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم بهذه البلدان النامية من شأنه أن يخلق صعوبات إقتصادية وإجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها تعرقل التنمية الإقتصادية و هي:

أ- إن التضخم يحد من الإدخار الإختياري نظرا لأن أصحاب الدخول لن يميلوا إلى الإحتفاظ بالنقود إذا كانت قوتها الشرائية في تدهور مستمر.

ب- إن التضخم يشجع الإستثمار في المجالات غير الضرورية ذات الربح السريع، حيث يؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال الوطنية إلى فروع النشاط الإقتصادي، لا تفيد التنمية الإقتصادية حيث تتجه رؤوس الأموال الخاصة في فترات التضخم إلى إنتاج السلع و الخدمات التي ترتفع أسعارها بإستمرار.

ج- إن التضخم يفاقم من عجز ميزان المدفوعات لأنه يعوق الصادرات ويشجع على زيادة الواردات فالتضخم وما ينجم عنه من إرتفاع في الأسعار سوف يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج وهذا الوضع سوف يؤدي إلى إنكماش أسواق التصدير أمام المنتجات الوطنية للبلدان النامية وبالتالي تقل صادراتها وتزداد وارداتها مما يفاقم من عجز ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

د- إن التضخم يؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد في عملتهم الوطنية ويترتب على ذلك أن تفقد النقود أحد وظائفها الهامة بإعتبارها أداة لإختزان القيم.

[1] المرجع السابق، ص ص 495- 500

ثالثا: تلوث البيئة:

تعتبر مشكلة تلوث البيئة من المشاكل التي تشغل بال العلماء سواء كان ذلك على مستوى الإقتصاد الوطني أو العالمي، نظرا لما يترتب على هذه المشكلة من آثار و نتائج تضر بالسكان و تحد من درجة التقدم الإقتصادي المرجو.

وترجع مشكلة التلوث البيئي إلى عدة أسباب من أهمها :[1]

- التزايد السكاني الرهيب خاصة في البلدان النامية.
- التقدم الصناعي في الدول.
- زيادة درجة التقدم التكنولوجي.

بالإضافة إلى هذه الأسباب، فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تكون لها آثار سلبية على البيئة نظرا لأن هذه الإستثمارات تتركز في الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكلة تلوث البيئة من خلال توطنها في بعض الأنشطة أو الصناعات الملوثة للبيئة مثل: الصناعات الإستخراجية النفطية والتعدينية والغاز الطبيعي ... إلخ.

كما أن الإستثمارات الأجنبية عند إنتقالها إلى البلدان النامية تصطحب معها أحدث التكنولوجيا التي تستخدمها في أنشطتها في هذه البلدان، و هذه التكنولوجيا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق التلوث البيئي، ذلك أنه كلما زادت درجة التقدم التكنولوجي كلما أدى إلى التوصل إلى طرق إنتاج أحدث و التوصل إلى إستخدام آلات أحدث في العمليات الإنتاجية والنشاط الإقتصادي.

و هكذا يترتب على وجود الإستثمارات الأجنبية في البلدان النامية وما تصطحبه معها تكنولوجيا متقدمة، مزيد من التلوث البيئي، ويؤدي هذا التلوث إلى مزيد من التكاليف الإقتصادية والإجتماعية حيث تنقل الإستثمارات الأجنبية أنشطتها الملوثة للبيئة إلى البلدان النامية، نظرا للقيود المفروضة عليها في ظل غياب الرقابة الفعالة على أنشطتها في البلدان النامية، وتعد ظواهر تلوث الهواء والماء وظهور الأمراض الناجمة من الصناعات الملوثة للبيئة من أكثر الأمثلة التي تبين الآثار السلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة.

ونظرا للآثار السلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة، ونظرا لحاجة البلدان النامية لهذه الإستثمارات، فإنه يتعين على حكومات هذه البلدان أن تتدخل لإلزام المستثمرين الأجانب بإتباع المعايير السائدة في دولهم الأصلية في مجال سلامة البيئة، وأن تقدر ما يمكن أن يترتب على وجود الإستثمارات الأجنبية من آثار سلبية على

[1] الجوزي جميلة، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي ومهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 22 و 23 أكتوبر 2007، ص10

البيئة، وأن تتخذ السياسة الحكيمة لحماية البيئة من التكنولوجيا غير الملائمة، وبهذا الأسلوب يمكن تحقيق التنمية مع حماية البيئة أو ما سماه البعض بتنمية البيئة.[1]

رابعا : الإستثمارات الأجنبية و زيادة الإستهلاك:

إن قيام مشروعات الإستثمار الأجنبي في البلدان النامية سوف تؤدي إلى تحقيق وفورات إقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الإستهلاكية وهذا يؤدي إلى جانب نقل أنماط الإستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة إلى زيادة الإستهلاك في البلدان النامية المستضيفة للإستثمارات الأجنبية، فالشركات الإستثمارية الأجنبية غالبا ما تنتج سلعا عالية الجودة وإقبال المواطنين على مثل هذه المنتجات من الممكن أن يولد لديهم أنماط إستهلاكية و قد تبدد مدخراتهم و المدخرات القومية بصفة عامة، والواجب في المراحل المبكرة للتنمية أن يكف الأفراد عن طلبهم على ذلك النوع من الإستهلاك حرصا على توفير الموارد الوطنية للمجالات الإنتاجية، ولعل ما تقوم به الشركات الأجنبية من حملات إعلانية لتسويق منتجاتها له تأثير قوي على المستهلكين، حيث تقوم بدور فعال في تسويق منتجات الإستثمار الأجنبي المباشر وإقبال المستهلكين على هذه المنتجات وفي نفس الوقت فإن ما تنفقه هذه الشركات من ملايين الدولارات على الحملات الإعلانية في الراديو والتلفزيون وغيرها من الوسائل فيه تبديد للموارد المحلية التي تكون الدولة في أشد الإحتياج إليها للمساهمة في عملية التنمية.

كما أن وجود الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يؤدي إلى جلب أنماط من الإستهلاك تتلاءم وخصائص البلدان النامية ومتطلبات التنمية فيها، ويرجع ذلك إلى ما يقوم به الشركات الإستثمارية الأجنبية من ممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار جديدة وأنماط جديدة للإستهلاك تؤدي إلى إنخفاض الميل الحدي للإدخار، مما يترتب عليه التأثير على تمويل التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالبلدان النامية، فضلا عن إستمرار إعتماد هذه البلدان على دول أخرى في تمويل برامج التنمية الشاملة في الكثير من المجالات والنتيجة الطبيعية والمتوقعة لكل هذه الآثار هي إنخفاض الكفاءة الإقتصادية للبلدان النامية.[2]

يضاف إلى ذلك أن يترتب على وجود الإستثمارات الأجنبية المباشرة تشويه أنماط الإنتاج والإستهلاك، وبالتالي سوء تخصيص الموارد وسوء توزيع الدخل، كما أن طبيعة السلع و الخدمات التي تجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي سلع وخدمات من نوع خاص يحقق الربح السريع لأنه يتناسب مع حاجات وأذواق الفئة ذات الدخل المرتفع من المستهلكين، كذلك فإن إنتشار هذا النوع من الخدمات يشوه الأنماط الإستهلاكية لعدد

[1] المرجع السابق، ص 11

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق ، ص ص489-493.

جديد من المواطنين حيث يظهر أثر المحاكاة أو التقليد في زيادة الاستهلاك وتقليل الادخار ويكون هذا الأثر قويا، حيث تبدأ الطبقات والفئات الإجتماعية الأغنى في سلوك أنماط إستهلاكية ترفيهية أعلى مما يدفع الطبقات والفئات الإجتماعية الأقل غنى لتقليدها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإستهلاك و يقلل بالتالي حجم الإدخار القومي.

خامسا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على السيادة الإقتصادية ومفهوم السيادة والإستقلال:

يثير المعارضون للإستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الإستثمارات على السياسة العامة للدول المضيفة وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومة الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، فقد إنتقلت حكومة الدولة المضيفة من كونها عنصرا فعالا مهيمنا في النشاط الإقتصادي إلى العنصر المستهدف بالأساس، ومن ثم تتعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة إلى ضغوط ولذا فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الإنقاص من الإستقلال السياسي والإقتصادي للدولة النامية، ولكن بدرجات متفاوتة.

كما أن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات حيث تضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم، و يشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاعات عن تلك الشركات ولو على حساب المصلحة الوطنية مما يكرس المفهوم الإستعماري في ثبات جديدة.[1]

سادسا : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على المديونية الخارجية:

إن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تفاقم المديونية لا يظهر إلا بعد فترة عندما يتم تحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج ودفع الفوائد على التمويل الخارجي وتحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب، الأمر الذي يدفع الدول المضيفة إلى زيادة الإقتراض، وهكذا بدلا من قيام الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالمساهمة الحقيقية في زيادة رأس المال المتاح لتمويل الدول المضيفة لها، فهي تسبب نقصا فيما هو متاح أصلا، وبدلا من أن تخفف من حدة إقتراضها فهي تزيد من حاجاتها إليه.

سابعا : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على هيكل السوق المحلي:

تمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع إحتكاري أو نسبة إحتكار في أسواق الدول المضيفة وذلك راجع إما لإنفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو تلك الشركات

[1] عبد الله بلوناس، بوهدة محمد، مرجع سابق ،ص 14.

التي تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدول المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية، ولذلك يعتبر من الآثار السلبية التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات. [1]

[1] الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 11.

خلاصة الفصل:

رغم إختلاف أراء المفكرين حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشرة إلا أن الأغلبية يقرون بأهمية ومساهمته في تطوير الدول وإزدهارها خاصة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي الحاليين، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة لا بد منها في معظم الدول للحاق بالركب الحضاري وإتقان تطبيق أحدث أساليب التكنولوجيا في مختلف الميادين خاصة الاقتصادية منها.

لكن الإستفادة منه لا تكون قبل توفير مختلف العوامل والمحددات اللازمة لإجتذاب المستثمر الأجنبي وتحفيزه على ذلك، لما له من آثار إيجابية من بينها نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، تحسين ميزان المدفوعات، وبالرغم من هذا إلا أنه لا يخلو من الآثار السلبية.

الفصل الثاني:

الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر وآثارها على المتغيرات الاقتصادية

تمهيد:

في أواخر السبعينات عرفت دول العالم إختلالات عميقة في مؤشرات الإقتصاد الكلي ومستوى مرتفع للمديونية الخارجية كان لها تأثيرها السلبي على موازين مدفوعاتها والميزانية العمومية، وهذا ما قادها إلى وضع سياسات تصحيحية، وأغلب هذه البلدان إعتمدت السياسات المحددة من قبل المنظمات الدولية على أساس رؤى ليبرالية إقتصادية، كما حاولت بعض الدول في بعض المراحل، مثل الأرجنتين والبرازيل إعتماد سياسات تصحيحية تدعى بالسياسات غير الأصولية ودول أخرى إعتمدت سياسات تصحيح ذاتية مثل رواندا وبوركينا فاسو، وتهدف هذه السياسات إلى تفادي الإنعكاسات السلبية على المستوى الإجتماعي، والتي غالبا ما تخلقها السياسات المعتمدة من قبل الهيئات الدولية.

وتعد الجزائر إحدى الدول النامية التى عانت من مشكلات اقتصادية كلية مزمنة فى نهاية ثمانينات القرن الماضي، حيث أدى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 1986، إلى سقوط حر للإيرادات النفطية في الجزائر، مما أثر سلبا على اقتصادها وأدى إلى ضعفه في هذه المرحلة، ولقد أدى فشل محاولات الإصلاح الذاتية بالجزائر إلى الإستنجاد بالهيئات المالية الدولية في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، إذ بدأت الجزائر منذ عام 1989 وبمساعدة البنك وصندوق النقد الدوليين، بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى ساعد على استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، وعقب استكمال هذه البرامج و في ظل الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي، باشرت الدولة في العمل على مواصلة وتكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، حيث قامت ببعث برنامجا للإنعاش الاقتصادي يمتد على فترة (2001-2014) رصدت له مبالغ مالية ضخمة قدرت بـ 432 مليار دولار والتي ساعدت على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز الاتجاه الايجابي للتوازنات الاقتصادية الكلية من خلال النتائج المحققة في السنوات الأخيرة.

وعليه نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الأول: مفهوم برامج الإصلاح الإقتصادي
- المبحث الثاني: برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: مفهوم برامج الإصلاح الإقتصادي

تتبنّى الكثير من البلدان من حين إلى آخر برامج لمواجهة الإختلالات الهيكلية المتمثلة عمومًا في اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وذلك لدعم الإصلاحات الهيكلية المتمثلة في السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الإقتصاد، وتكون هذه البرامج في بعض الأحيان ذاتية وأحيانًا أخرى موصى بها ومساندة من قبل بعض الهيئات الدولية، كما أن هذه الأفكار نابعة من أفكار ومفاهيم وسياسات تبلورت من خلال بعض المدارس في الفكر الإقتصادي ولهذا سنتطرق في بداية الأمرإلى تعريف الإصلاح الاقتصادي ثم ننتقل إلى أنواع ومتطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي حسب مدارس الفكر الاقتصادي

إن مدارس الفكر الإقتصادي وإن كانت لا تختلف كثيرًا حول مفهوم الإصلاح الإقتصادي، إلا أنها تختلف على أسباب عدم الإستقرار الإقتصادي ومن ثم تختلف على نوع السياسات اللازمة لتحقيق هذا الإصلاح وسوف نتناول من خلال هذا المطلب مفهوم الإصلاح الإقتصادي من وجهة نظر هذه المدارس.

أ- مفهوم الاصلاح الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة التقليدية:

إن ظهور الفكر الإقتصادي التقليدي يعكسه نضج الإقتصاد الإنجليزي ببلوغه مستوى من التطور تصبح معه الحرية الإقتصادية داخليًا وخارجيًا وسيلة في الهيمنة على الإقتصاديات الأخرى الأقل نضج، حيث أنه يبني الفكر التقليدي على فروض التشغيل الكامل من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب وتصوره بعدم وجود بطالة على مستوى النشاط الإقتصادي ككل، وبالتالي يرون أن التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الأجل القصير سوف تتلاشى في الأجل الطويل وذلك وفق عوامل الإستقرار الذاتية الكامنة في الجهاز الإقتصادي، الذي يتمثّل أهمها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة، إن هذه التقلبات قصيرة الأجل في النشاط الإقتصادي الذي يؤثّر على مستوى التشغيل الكامل ترجع من وجه نظر التقليديين إلى عدة عوامل خارجية منها: [1]

- تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي مما يؤدي إلى إعاقة سير العوامل الإقتصادية المختلفة في طريقها نحو التوازن.

- جمود الأجور والأسعار نتيجة ظهور الإحتكار.

[1] مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص26

– الأسباب الكامنة في بنية النظام الإقتصادي الحر في عدم الإنسجام والتجانس بين العناصر المختلفة للنظام والتناقض بين الإنتاج والإستهلاك حيث يميل النظام بطبيعته نحو تحقيق فائض في الإنتاج عن الإستهلاك ما يترتّب عن ذلك عدم قدرة الإستهلاك على امتصاص النتائج.

إن طول فترات الكساد الإقتصادي وخاصة في مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين جاءت مغايرة بحكم التقليديين، فبالرغم من انخفاض الأجور مقارنة بالأسعار فلم يؤدي ذلك إلى عودة الإقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل بل لقد استمر الركود الإقتصادي بمظاهر متعددة تمثلت في:

– زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 25% من قوة العمل في الولايات المّتحدة الأمريكية، 33 % في ألمانيا، 20 %في بريطانيا.

– انهيار أسعار الأسهم والسندات المتداولة في بورصات الولايات المّتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا.

– انخفاض مستوى الأسعار ب % 25 في الولايات المّتحدة الأمريكية وبنسبة 20% في سويسرا.

كل ذلك ترتب عنه انخفاض كبير في حجم الإنتاج ومعدل الاستثمار ومن ذلك في الطلب الكلي الفعال، وظهور البطالة على نطاق واسع، وهذا كشف عن ضعف الفروض التي بني عليها الفكر الإقتصادي الكلاسيكي و يتّضح ذلك مما يلي:

– اختلاف مفهوم الرأسمالية الحديثة عن مفهومها في الفكر الإقتصادي التقليدي، فلم تعد الرأسمالية الواقعية تعمل في ظلّ المنافسة الكاملة التي تتعادل فيها قوى العرض والطلب بطريقة آلية، ويقوم فيها جهاز الأسعار بتوزيع الدخل وتخصيص الموارد، بل أصبحت المنافسة تدور حول إنتاج سلع جديدة باستمرار واستخدام أحدث التكنولوجيات والسيطرة على مصادر المواد الأولية والتحكم في الحياة الإقتصادية.

– استخدام الفكر التقليدي لنظرية التوازن الجزئي كأساس لتحليل التوازن العام وإن كان ذلك ممكنًا عندما كانت أحجام المشروعات الإنتاجية في معظمها صغيرة، لكن مع توسع النشاط الإقتصادي وظهور المؤسسات الحديثة التي تّتسم بتضخم حجمها وتنظيمها، أوضح أن التوازن الجزئي لا يؤدي إلى التوازن الكّلي إذ أن التوازن الجزئي على مستوى المشروع الإحتكاري يتم عند مستوى الناتج أقل مما تسمح به طاقاته الإنتاجية الفعلية، وهو ما يعني

أن التوازن العام لا يتحقق عن مستوى التشغيل الكامل للموارد والطاقات الإنتاجية القائمة، بل عند مستوى أقل من ذلك.[1]

ب-مفهوم الاصلاح الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة الكينزية:

لما عجزت المدرسة التقليدية في تغيير الأزمة الإقتصادية التي أصابت العالم في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، وعدم إيجاد حلول لها برزت المدرسة الكينزية بقيادة مؤسسها البريطاني " كينز " والتي تصدت بتفسير العوامل التي أدت الى ظهور هذه الأزمة مع إقتراح السياسات الضرورية لعلاجها في الآجال القصيرة، ونجد أن كينز يعالج الأزمة بإفتراض ثبات التغير في مجموعة من العوامل في الآجال القصيرة ، وهي:

- كمية العمل وخصائصه الكمية؛
- حجم الجهاز الانتاجي ونوعه؛
- درجة المنافسة والاحتكار؛
- أدوات وعادات المستهلكين لأن هذه العوامل تلعب دور أساسي في جانب العرض ، وعليه فإن كينز قد بين أن التقلبات في الدخل الوطني وبالتالي مستويات الناتج والتوظف هي نتيجة لثلاث عوامل:
- الميل الحدي للاستهلاك؛
- الكفاية الحدية لراس المال؛
- سعر الفائدة.

ومعنى ذلك أن هذه العوامل تلعب دورا أساسيا في تحديد جانب الطلب، وعندما افترض كينز ثبات الميل الحدي للاستهلاك في الاجال القصيرة فهذا يؤدي الي تغيير النشاط الاقتصادي حيث يحفز السلوك الاستثماري وهذا يعني أن التغيير في مستوى النشاط الاقتصادي إنما يتوقف على التعديل في خطط الاستثمار بفعل العوامل التالية:

- التفضيل النقدي؛
- تغيير كمية النقود؛

[1] المرجع السابق، ص28

- الكفاءة الحدية لرأس المال.

ومع زيادة الدخل الوطني فإن الميل الحدي للاستهلاك يأخذ في التناقص التدريجي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للإدخار فالمدخرات تتزايد عند الرواج ومعدل الكفاءة الحدية لرأس المال تكون في الإنحدار ومن ثم يزيد العرض الكلي عن الطلب الكلي وهذا ما يؤدي الى الزيادة في حجم الانتاج ومن ثم وجود بطالة شديدة .

ومن هنا يتضح أن الفكر الكينزي يرى أن التقلبات التي تحدث في مستوى النشاط الاقتصادي ترجع الى مستوى التغيير الذي يحدث في كمية النقود وإن السياسة النقدية تؤثر في الطلب الكلي مثلما تؤثر السياسة المالية في هذا الطلب، ومن هذا فان الكينزيين قد اعتبروا السياسة المالية أداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإن اعتقادهم في هذا الدور الهام الذي تلعبه السياسة المالية إنما يرجع الى أن التقلبات الاقتصادية تعزي لأسباب حقيقية منها: [1]

- عدم التأكد الذي يكتنف سلوك وقرارات الوحدات الاقتصادية وخاصة قرارات الاستثمار والانتاج.
- قيام المنشآت الانتاجية بتحديد أسعار منتجاتها في ضوء تكاليف الانتاج، وهذا يعني أن السوق التي تعمل فيها هذه المنشآت هي سوق منافسة غير كاملة.

ان المحدد الرئيسي لعرض النقود هو الطلب عن الائتمان وأن فترة السبعينات تبين أن النموذج الكينزي غير قادر على تفسير ظاهرة الركود والتضخم والتعايش بينهما بحيث أن بروزه يرجع الى:

- هيمنة المشروعات الاحتكارية على النشاط الاقتصادي من انتاج وتوزيع واستهلاك وتمويل.
- محاربة التضخم قد أثرت على الاستقرار المالي وذلك نتيجة السياسة النقدية المقيدة.
- التضخم كظاهرة احتكارية ناشئة عن جمود كل من الأجور والأسعار في الاتجاه النزولي، ففي حالة الانكماش فغالبا ما تلجأ المؤسسات الانتاجية ذات الطابع الاحتكاري الى تخفيض الانتاج دون الأسعار.

ويترتب عن ذلك وجود بطالة في ثنايا التضخم أو ما يسمى بالركود التضخمي وهي حالة لا تستجيب للمفهوم الكينزي الهادف إلى محاربة التضخم مع الحفاظ على العمالة الكاملة ومنها نجدها ذات اتجاه واحد فقط

[1] المرجع السابق، ص ص29-30

محاربة الكساد والانكماش دون مكافحة التضخم ولم توافق النظرية الكينزية في سياسة تحديد ديناميكية الأجور والأسعار وهي عنصران رئيسيان في تحديد البطالة والتضخم.

ت-مفهوم الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو):

إن مدرسة شيكاغو وهي فرع من فروع المدرسة النقدية، تتخذ من تغلب كمية النقود سببا رئيسيا لتفسير النشاط الاقتصادي ويتخذ موقف مدرسة شيكاغو فيما يتعلق بالسياسة النقدية، المرونة والاستقرار الاقتصادي الى عدة فرضيات. [1]

- إن الإقتصاد الحر لديه عوامل استقرار ذاتية تضعف تيار عدم الاستقرار الاقتصادي ومن أهمها:
  - استقرار حالة الطلب على النقود في الأجل القصير والطويل وبالتالي سوف تتصرف الزيادة في كمية النقود الى زيادة الطلب الكلي.
  - استقرار دالة الانفاق الاستهلاكي الذي يعتمد الى حد كبير على الدخل الدائم الذي يتسم بدوره بالاستقرار خلال الآجال الطويلة.
- ضعف السياسة النقدية التوسعية في تخفيض معدل البطالة بشكل دائم في الآجال الطويل.
- الهدف الأول لتحقيق الاستقرار هو تحقيق الاستقرار في الأسعار.
- إن التضخم والانكماش واختلاف ميزان المدفوعات هي مجرد ظواهر نقدية .
- التحكم في كمية النقود من قبل السلطات النقدية.

وتفسير مدرسة شيكاغو لعدم الاستقرار الاقتصادي يرجع في التقلبات في عرض النقود وهذا من خلال:

- التضخم كظاهرة نقدية.
- اختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية.

- **التضخم كظاهرة نقدية:**

يرى مفكروا هذه المدرسة أن زيادة كمية النقود في الأجل القصير يؤدي حتما الى الزيادة في مستويات الدخل والناتج والتوظيف، بينما يقرون أن زيادة كمية النقود تؤدي الى زيادة معدل التضخم لكن في الآجال الطويلة دون الزيادة في مستويات الدخل والناتج والتوظيف وعلى هذا الأساس يرى أنصار مدرسة شيكاغو أن محاولات الحكومة تخفيض معدلات البطالة عن معدلها الطبيعي الذي يرتفع باستمرار نتيجة التغيرات الدينامكية

[1] المرجع السابق، ص31

التي يمر بها اقتصاد حركي، إذ سيتم فقط مع زيادة كبيرة في معدل التضخم، وبالتالي نجدهم ينكرون العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة أي ينكرون منحنى فيليبس الذي يقرر أن ثمة علاقة تحكمية بين التضخم ومعدل البطالة عندما تكون عند مستوى أدنى من معدلها الطبيعي، فإنه إذا ما تم الإحتفاظ بمعدل البطالة أقل من معدلها الطبيعي في الآجال الطويل ويصاحبه في ذلك معدل التضخم بإرتفاع مستمر في عرض النقود ومنه تتم التضحية بالاستقرار في المستوى العام للأسعار الذي يزيد بمعدلات كبيرة ومنه يؤدي الى اختلال الاستقرار الاقتصادي :[1]

- **إختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية:**

كما يرى مفكروا هذه المدرسة أن اختلال ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية تظهر كنتيجة لعرض النمو بمستوى أعلى من معدلات الناتج الحقيقي أو في زيادة معدل نمو عرض النقود عن معدل الطلب عليها، ويظهر الاختلال من خلال زيادة أو نقصان الأرصدة النقدية الذي يؤثر على مستوى الاحتياطات النقدية الأجنبية، وعليه فإن زيادة عرض النقود سوف تؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، ومنه تتم الزيادة في الطلب على النقد الأجنبي وهو ما يعكس بالضرورة بزيادة أو تخفيض فائض ميزان المدفوعات.

ونرى أن تحليل مدرسة شيكاغو لتفسير عدم الاستقرار هو نفسه المنهج التقليدي بحيث أن كلاهما يتماثلان في:

- يأخذان مبدأ تأثير النقود على النشاط الاقتصادي وخاصة مستوى الناتج القومي .
- الاعتماد على الأجل الطويل وإهمال الأجل القصير
- يدعو كلا منهما بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بأي شكل كان حتى لا تعيق الأداء التلقائي لعوامل الاستقرار الذاتية.

بالتالي نستخلص أن كلا من المنهج التقليدي ومنهج مدرسة شيكاغو قد تناولا موضوع الاستقرار الاقتصادي من منظور واحد بالرغم من تباعد مدة وجودهما، الأولى في القرن التاسع عشر والثانية في القرن العشرين، وما شهده هذا الأخير من تغيرات هيكلية وتكنولوجية جد متطورة ونجد أن الدول المتقدمة تبنت غالبيتها السياسة الاقتصادية المنبثقة من هذا المنهج، قصد مواجه مشكلات التضخم والبطالة والركود وأدى ذلك

[1] المرجع السابق، ص ص 32-33

الى تفاقم معدل البطالة وتدهور معدلات النمو الاقتصادي وانتشار المضاربات في أسواق النقد والمال وضعف الاستثمار أدى ذلك الى ركود اقتصادي استمر لسنوات طويلة.

وعلى هذا الأساس فان زيادة معدل عرض النقود بما يساوي معدل نمو الانتاجية في الآجال الطويلة لن يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي ذلك لأن الاستهلاك سوف يميل الى التناقص في الأجل الطويل لضعف التشغيل.

ث-مفهوم الاصلاح الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة الهيكلية:

تبلورت أراء و مفاهيم المدرسة الهيكلية على يد عدد من الإقتصاديين أمريكا اللاتينية منذ الخمسينات حينما تعرضت العديد من دول أمريكا اللاتينية لضغوط تضخمية، تقدم المدرسة الهيكلية تفسيرًا مغايرًا تمامًا لتفسير المدرسة النقدية فيما يخص الأزمة الإقتصادية التي هزت إقتصاديات الدول النامية، فالأزمة وفق منظور هذه المدرسة لا ترجع إلى وجود فائض في الطلب الكّلي وما ينجم عنه من عجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وإنّما تعود الأزمة إلى وجود ضعف الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني جمود العرض الكّلي وصلابته. [1]

وحددت هذه المدرسة ثلاث إختناقات أو قيود تضغط على جانب العرض الكلّي وتمثل أسباب أساسية لحالة عدم الإستقرار الإقتصادي في البلدان النامية وهي:

- عدم مرونة العرض في القطاع الزراعي نتيجة زيادة دخول السكان والتمدين وهو ما أدى إلى إرتفاع معدل التضخم.
- إختلال بخصوص عرض العملة الصعبة والطلب المتزايد على الواردات من السلع والخدمات، وهو ما أدى إلى إرتفاع أسعار الواردات وتفاقم معدلات التضخم.
- نقص الموارد المحلية للدولة وعدم كفايتها في تغطية النفقات العامة المتزايد للدولة في النشاط الإقتصادي، ويرى هذا الإختلال إلى ضعف الكفاءة في تحصيل الضرائب وإنتشار الفساد المالي والإداري والتهرب ونهب الموارد العامة.

ومن هنا فالأزمة الإقتصادية في البلدان النامية في نظر الهيكليين لا تعود إلى العوامل النقدية أو السياسات النقدية والمالية الخاصة، وإّنما ترجع إلى إختلالات هيكلية تتم معالجتها في الفترة الطويلة.

[1] المرجع السابق، ص 34

ومن ثم رؤية المدرسة الهيكلية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي تبنى على تدخل الحكومات لإزالة أسباب الإختناقات السابقة وزيادة الإستثمار، أي تبنى سياسة إقتصادية توسعية، ذلك أن السياسة النقدية التقيدية وتخفيض العملة سيكون لها أثر إنكماش وتزايد التضخم وتراجع معدلات النمو الإقتصادي.

المطلب الثاني: أنواع برامج الإصلاح الإقتصادي

إذا ما تتبعنا الأسس النظرية لبرامج الإصلاحات الإقتصادية التي يتبناها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين سنجد أنها تعتمد على مزيج من الأفكار الإقتصادية التي تبنتها المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية، والتي تعتبر هذه الأخيرة إمتداد للمدرسة الأولى، والتي نادت جميعها بالحرية الإقتصادية والحد من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وإن كان يغلب على هذه البرامج النظرة النقدية حيث يلاحظ أن الصندوق قد إعتمد في برامجه من أجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي على نظرية – كمية النقود – نظرية الكلاسيكية، والتي ترجع مسؤولية التضخم وارتفاع الأسعار الى زيادة عرض النقود في المجتمع، كما اعتمد الصندوق في برامجه أيضا على المنهج النقدي (الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات) الذي طورته مدرسة شيكاغو ضمن مفهوم نظرية كمية النقود، والتي تندرج أفكار هذه المدرسة ضمن أفكار المدرسة النيوكلاسيكية، ويعطي هذا المنهج أهمية كبيرة للسياسات النقدية في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات والمشاكل الاقتصادية الأخرى، حيث يرجع هذا المنهج أسباب عجز الميزان التجاري في بلد ما الى عوامل داخلية أبرزها الإفراط في الإصدار النقدي والذي أسهم بدوره في زيادة الطلب ، وبالتالي لابد من إتباع سياسات نقدية إنكماشية كوسيلة لتخفيض الطلب والتحكم فيه، ونشير أن برامج الاصلاحات الإقتصادية التي يتبناها الصندوق والبنك تشمل بصفة عامة برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي، ونتناول فيما يلي نبذة عن هذه البرامج:

أولا: برامج التثبيت الاقتصادي:

تعرف برامج التثبيت الاقتصادي على أنها "حزمة من السياسات والإجراءات المصممة لإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الإقتصاد المعني، والتي تنعكس في ظهور عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار"، ومن خلال التعريف السابق فإن هذه البرامج تهدف الى تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في البلد المعني من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية ، والتي من أبرزها عجز ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة، وخفض معدلات التضخم.[1]

[1] محمد علي المقبلي، **سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012، ص ص 61- 62

وتتضمن برامج التثبيت الاقتصادي سياسات مالية ونقدية، وكذلك سياسة أسعار الصرف وعادة ما يطلق على هذه السياسات بسياسات جانب الطلب، وتهدف سياسات برامج التثبيت المنبثقة من سياسات جانب الطلب الى تخفيض وتقييد الطلب الكلي ليتلاءم مع حجم العرض الكلي المتاح من جهة، ومن جهة أخرى تحويل الإنفاق نحو الأنشطة الإقتصادية التي تحقق وفر في النقد الأجنبي، ومن ثم تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وعادة ما يتم تطبيق هذه البرامج على المدى القصير (تتراوح ما بين 6 الى 18 شهر) ونشير الى أن مسؤولية تصميم ومتابعة وتنفيذ هذه البرامج تندرج ضمن مهام صندوق النقد الدولي وقد بدى الصندوق منذ عقد الستينات من القرن الماضي بتطبيق هذه البرامج على نطاق ضيق في بعض الدول النامية التي كانت تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها في اطار ترتيبات الإستعداد الإئتماني إلا أنه وبحلول عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي إنتشر تطبيق تلك البرامج على نطاق واسع في العديد من الدول النامية.

كما تعبر سياسة التثبيت أو الإستقرار عن تلك البرامج الإقتصادية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول بغرض إرساء الاستقرار الإقتصادي والمحافظة عليه، بمعنى أنها تهدف الى استعادة التوازنات الاقتصادية والكلية بتصحيح الإختلالات المالية وتكون هذ البرامج بموجب إتفاقيات قروض تلتزم الدولة بموجبها بتنفيذ شرطية الصندوق لمدة قصيرة. [1]

ولقد بدأ الصندوق باعتماد هذه السياسات منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات بتقديم مثل هذه البرامج لبعض الدول النامية مثل أندونيسيا وتونس بغرض إصلاح أوضاعها الإقتصادية.

تهدف سياسات التثبيت الاقتصادي بصفة أساسية الى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الانتاج المحلي.

تقليديا يتم امتصاص الاختلال في ميزان المدفوعات ، على الخصوص باعتماد سياسات التثبيت. وهذا بافتراض اشتغال آلية السوق بشكل سليم وهذا ما يدفع الى البحث عن المتغيرات الاقتصادية الكلية (انتاج، عمالة، كتلة نقدية)، القادرة على ضمان العودة على التوازن. والاستقرار يهدف الى اصلاح المشكلات العاجلة والآنية: التضخم المتراكم، استنزاف احتياطي الصرف...الخ. ومن هذا المنظور يمكن العودة الى التوازن في المدى القصير.[2]

[1] المرجع السابق، ص63

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 273

وإذا كان امتصاص العجز في الدول الصناعية ممكن في المدى القصير، بتقليص معدل النمو مقارنة بمعدل الشركاء التجاريين حتى يمكن العودة بمستوى الواردات الى مستوى متناسب مع الصادرات، وهذه السياسة فعالة في هذه الدول، لأن مرونات الدخل للصادرات والواردات أكثر ارتفاعا في هذه الدول من مرونات الأسعار، فكبح نمو الدخل يكون مستهدفا ومطلوبا لتحقيق هدف الاستقرار.

ثانيا: برامج التكيف الهيكلي:

نظرا لاقتصار اهتمام برامج التثبيت – التي يتبناها صندوق النقد الدولي– على الجوانب المتعلقة بالطلب وتركيز هذه البرامج على استعادة التوازن الداخلي والخارجي، وعدم اهتمامها بالجوانب المتعلقة بالعرض والنمو الاقتصادي، قام الصندوق والبنك باستحداث برامج للتكيف الهيكلي تهتم بهذه الجوانب وتكون مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي.

وتعرف برامج التكيف الهيكلي على أنها "مجموعة من السياسات التي تطبق في المدى المتوسط والطويل وتهدف الى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، وعلى وجه الخصوص النقد الأجنبي والطاقة ورأس المال ومواصلة النمو الاقتصادي عند مستوى مناسب"، تتضمن برامج التكيف الهيكلي سياسات عادة مايطلق عليها سياسات جانب العرض التي تهدف الى زيادة الناتج المحلي من خلال تحسين كفاءة استخدام عوامل الانتاج وكفاءة توزيعها بين الاستخدامات المختلفة كما تهدف أيضا الى زيادة معدلات نمو الطاقة الانتاجية في المدى الطويل. والفرق بين سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض فإن الأولى تتركز على تحفيز النمو الاقتصادي والثانية تتركز على ضبط الطلب الكلي وتحسين ميزان المدفوعات. ونشير الى أن مسؤولية تصميم ومتابعة تنفيذ برامج التكيف الهيكلي يقع بالدرجة الأولى على عاتق البنك الدولي، وقد تم البدء بتطبيقها في العديد من الدول النامية منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي في اطار تسهيل التكيف الهيكلي الذي استحدثه صندوق النقد الدولي عام 1986.[1]

أما سياسة التكيف أو التعديل فتعمل على اتخاذ الاجراءات الضرورية واللازمة للتكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية. وتهدف الى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتتجه سياسة التكييف الى اصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية أي اصلاح النظام الاقتصادي بما يؤدي الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط والطويل.

[1] محمد على المقبلي، مرجع سابق، ص64

ولقد تم اللجوء الى مثل هذه السياسات بعد أن أدركت المنظمات الدولية أن سياسة التثبيت قد لا تتلاءم والأوضاع التي تعرفها معظم دول العالم الثالث حيث الاختلالات عميقة وآلية السوق لاتعمل بشكل سليم وفي هذا السياق تم اعتماد سياسات التكيف حيث عن طريقها تتم العودة الى التوازن الخارجي عن طريق مجموعة من التدابير المؤسسية أو التنظيمية التي تضمن الممارسة السليمة لآلية السوق وتهدف الى القضاء على عراقيل النمو.

ورغم هذا التوضيح فان هناك تداخل بين أدوات السياستين يعبر عن حجم الترابط والتكامل بينهما، وذلك أن سياسة التثبيت تترك في العادة أثر ايجابي على سياسات التكيف إذ أن مساهمتها في تراجع معدلات التضخم ونسبة العجز الموازني تمكن من تبني رؤية واضحة ودقيقة لتحديد الأهداف المتبقية والمطلوبة من عملية التكيف، كما يكون لسياسة التكييف في حال نجاحها أثر ايجابي على سياسة التثبيت بما يمكن تخفيف الأعباء عنها. فالأداء الاقتصادي المصحوب بمعدلات نمو مرتفعة يساعد على التغلب على العجز في ميزان المدفوعات والعجز الموازني حتى وإن كانت التدابير التثبيتية محتشمة الا أنه في بعض الأحيان يكون التوافق صعب بين نوعين من السياسات خاصة في المدى القصير، فمثلا للعودة الى التوازن الموازني أثر انكماشي على الإقتصاد فتخفيض الانفاق العام أو رفع الإيرادات العامة يحمل في طياته مخاطر تراجع النشاط الاقتصادي والاستثمار في القطاع الخاص وفي المقابل يخفض التحرير الواسع للإقتصاد الحقوق الجمركية أو الضرائب على الصادرات وهو ما يمكن أن يؤدي الى زيادة العجز الموازني بشكل محسوس، ومن هنا يكون من المفيد المزج أو التوفيق بين تدابير سياسات التثبيت والتدابير الأخرى (التكيف) الهادفة الى انعاش النمو الاقتصادي في الاقتصادي التي يمكن فيها تحقيق نمو بشكل سليم. [1]

المطلب الثالث: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي:

إن برنامج التثبيت الإقتصادي و التعديل الهيكلي، يستهدف أساسًا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات إقتصاد السوق وإزالة عوائق حركية رؤوس الأموال والسلع والعناصر الإنتاجية في السوق الدولي من خلال تقلص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك بإزالة كافة أشكال تدخل الدولة في جهاز

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص274- 275

الأسعار سواء كان تدخلا مباشرًا أو غير مباشر سعريا أو إداريا أو تنظيميا، من هنا يمكننا أن نتناول المحاور الأساسية لبرنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي وهي[1]:

- تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أولا: تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة

ويعتبر من أهم الأهداف التي تبناها صندوق النقد الدولي سعيا منه إلى تحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات لأن عجز ميزان المدفوعات يرجع أساسا إلى معدل التضخم المرتفع الذي يرجه بدوره إلى الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام عن الإيرادات العامة، وهو ما يؤدي إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة ثم تمويله بزيادة عرض النقود وعليه يوصي صندوق النقد الدولي بالتخفيف من هذا العجز والقضاء عليه من خلال:

الحد من الاقتراض العمومي من البنوك وذلك من أجل التقليل من عرض النقود ويكون ذلك عن طريق:

- الإلغاء التدريجي لكل أنواع الدعم.
- رفع أسعار المنتجات والخدمات حّتى تصل إلى مستوى العالمية.
- التقليل من الوظائف الحكومية.
- العمل على تجميد الرواتب والأجور لمدة معينة ورفعها عند الضرورة بمعدلات ضئيلة جدا.
- الحد من الاستثمارات العمومية وتقليصها لفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة.
- التطهير الكّلي للاقتصاد الوطني من المؤسسات العمومية المحققة للخسارة أو المحققة لعائدات ضئيلة.

ويلاحظ أن هذه الإجراءات تستهدف التحكم في إدارة الطلب الكلي بالمقارنة مع إدارة العرض الكلي رغم أن إعادة صيغة قوى الطلب كماً ونوعاً ينعكس بالضرورة الى إعادة صياغة قوى العرض، ذلك لأن السوق يتكون من عرض وطلب، أما الوسائل المفروض إتباعها للتقليص من عجز الميزانية فتتمثّل فيما يلي:[2]

[1] حمزة بن حافظ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر _ دارسة حالة الجزائر 2008/1998**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية و النقدية الدولية ، السنة الجامعية 2011/2010، ص ص 16-20.

[2] المرجع السابق، ص 17

1- تخفيف النفقات الجارية للحكومة:

وذلك بترشيد الإنفاق العام على السلع والخدمات والإعانات النقدية الحكومية ومدفوعات خدمة الدين وذلك من خلال:

- تغيير سياسة التشغيل وذلك عن طريق تعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد والمدارس.

- تجميد كل أنواع الإعانات والدعم ويكون ذلك بطريقة تدريجية.

- تخفيض الإنفاق الحكومي على السلع التي تستخدمها الوزارات والهيئات العامة.

- تخفيض الإنفاق العام للمؤسسات والمشروعات الإنتاجية العمومية وزيادته في المشروعات البنية الأساسية التي تتكامل ولا تتنافس مع مشروعات القطاع الخاص.

2- زيادة الإيرادات العامة: ويتم ذلك من خلال:

رفع المعدلات الضريبية والزيادة من حصيلتها وإعادة تنظيمها وإيجاد أوعية ضريبية أخرى وزيادة قاعدة الممولين والحد من الإعفاءات الضريبية وتطوير طرق التحصيل الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي، لأ ن النظم الضريبية في الدول التي تحتاج إلى برامج صندوق النقد الدولي تتّسم بتحيزها ضد الإنتاج للتصدير والسلع الفلاحية القابلة للتسويق والمشروعات كبيرة الحجم والقطاع الرسمي وبالتالي فإ ن هذا التحيز يؤّثر سلبيا على الإستثمار في هذه القطاعات ومن هنا فإن أحد الجهود الصعبة في إصلاح الهيكل الضريبي هو تنقيح النظام الضريبي مما يستبعد الحوافز السلبية عليه، وينطوي إصلاح النظام الضريبي على:

- الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة أي بتطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي مع فرضها على الأجور والزيادة في الاشتراكات الموجهة إلى الضمان الاجتماعي.

- رفع معدلات الضرائب على دخول المؤسسات الاقتصادية العمومية وتغير قيمة الضرائب على الأرباح بما يتناسب والإصلاحات العامة.

- رفع قيمة الضرائب العقارية والأملاك المدنية.

- رفع الرسوم على المنتجات البترولية.

- فرض ضرائب مبيعات عامة.

- الانتقال من الضرائب الجمركية المتعددة الأسعار إلى الضرائب الجمركية الأكثر توحيدا.

- التخفيف أو حذف بعض رسوم الاستيراد.

- إلغاء الإعفاءات الجمركية إذ أن هذه الإعفاءات تشوه جهاز الأسعار.

وإن إحدى السمات الأساسية للهيكل الضريبي في البلد الذي يخضع بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي في مجال الإصلاح المالي هي[1]:

- تخفيض الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية.

- زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة الأخرى.

- زيادة المجال الضريبي للدخل الشخصي.

- تخفيف العبء الضريبي على القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

ونجد أن الإدارة الضريبية تلعب دورًا أساسيا في تحديد النظام الضريبي الحقيقي بحيث أن تغير السياسة الضريبية من دون تغير إداري لا يعني شيئا إذ أنّه من الضروري ضمان أن التغيرات في السياسة الضريبية هي متلائمة مع القدرة الإدارية وإ ن تحسين الإدارة الضريبية تعمل على المحافظة على العوائد وحتّى زياداتها في الوقت ذاته، وأ ن الشرط الأساسي المسبق للإصلاح الضريبي هو أن يكون هناك إصلاح للإدارة الضريبية مرتبط بتبسيط أنظمة لضرائب لضمان إمكانية تطبيقها بفعالية في ظلّ اقتصاد يتّسم بتزايد تعقد قطاعاته، وعموما فإن إصلاح النظام الضريبي وفق لما يراه الصندوق، يتّسم باستراتيجية واضحة المعالم بتحديد الأطر الضريبية والقوانين المحاسبية التي تتطلب التحديث من حين لآخر فضلا عن الاعتماد على تشريع هادف وفق المعايير الدولية، مع تحسين الإجراءات الإدارية وتطوير الأجهزة الضريبية.

3- تخفيض الدعم:

يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض كل أشكال الدعم سواء الدعم الموجه إلى الخدمات الاجتماعية أو المواد الغذائية الأساسية و دعم الصادرات و القروض أو دعم بعض الأنشطة الإنتاجية أو الخدماتية الأخرى لأن هذا الدخل يؤدي إلى اختلال هيكل الأسعار والنفقات وهو ما يؤدي إلى تدهور مستوى الكفاءة الاقتصادية،

[1] المرجع السابق، ص 18

وبلتالي انخفاض مستوى الناتج، وإن انخفاض الدعم في الميزانية العامة له آثاره الإيجابية على مستوى الكفاءة الاقتصادية ويقلل من معدل التضخم ومن هنا يؤكّد الصندوق أن الدعم يمثل أحد أسباب التضخم.[1]

4- إصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة:

يعد العجز في الميزانية العامة أحد الإشكاليات المزمنة لاقتصاديات الدول التي تبنت برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإن معالجة العجز تقتضي البحث عن مسبباته وإيجاد نوع من التفاعل بين السياسة المالية مع السياسات الاقتصادية وأ ن تقليص عجز الميزانية يؤدي إلى انخفاض تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج وبالتالي يجب إيجاد مصادر تمويل ذلك العجز بحيث توجد مجموعة من خيارات التمويل مع مراعاة أثر كل خيار تمويلي على المستوى الكلي وذلك، لأن لكل طريقة تمويل آثار وتكاليف خاصة بها تنعكس على مستوى الطلب الكلي والأسعار سواء أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو الميزان الخارجي، ونلخص هذا التمويل فيما يلي:

- التمويل من البنوك.
- التمويل غير البنكي.
- التمويل الخارجي.

4-1- التمويل من البنوك:

ويتم ذلك إما بالتوسع بالاقتراض الحكومي من البنك المركزي أو بالاقتراض من البنوك التجارية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية وعرضها الأمر الذي ينعكس على زيادة حدة التضخم وسيتبع ذلك ارتفاع حجم الاقتراض الخارجي وتراجع في حجم الاحتياطات الخارجية وبالتالي تظهر آثار هذا النوع من التمويل على نحو سلبي عندما يتغلب على هيكل النفقات النسبية غير المنتجة.

4-2- التمويل غير البنكي:

هو دالة تطور أسواق المال وحجم الطلب العام على السندات الحكومية وبالتالي تظهر الميزة الكبيرة في انخفاض التضخم، إلا أنّه يكاد يكون منعدما في بعض البلدان النامية بسبب طبيعة القطاع الخاص غير البنكي وله أثر يكون انكماشيا على الطلب من خلال أن طريقة التمويل الحكومي قد تقضي إلى تحويل القوة الشرائية للقطاع الخاص إلى شراء السندات الحكومية ومن ثم تدفع نحو ارتفاع أسعار الفائدة وهو ما يؤثّر سلبيا على استثمارات القطاع الخاص.

[1] المرجع السابق، ص19

4-3- التمويل الخارجي:

وهو استخدام الموارد الأجنبية بهدف توسيع العرض المحلي وزيادة الواردات مما يؤدي إلى انخفاض أثر العجز على الطلب الفائض على السلع والخدمات. وهكذا تباينت طرق تمويل العجز فالاستدانة من البنوك هي طريقة تمويل التضخم كونها تمارس تأثيرًا ملحوظا على الأساس النقدي وعرض النقد ودفعها بمعدلات التضخم نحو الارتفاع والتعاظم وتأثر نموه سلبا على الاقتصاد بحكم تلك الاستدانة وخاصة إذا كانت المصروفات غير منتجة، في حين أن التمويل من القطاع غير البنكي تعتبر عنصرًا مؤّثرًا على هيكل الطلب الكلي للاقتصاد بفعل تحجيمه لطلب القطاع الخاص وتأثره على المواد المخصصة لذلك التمويل وتكمن المخاطرة في أّنه قد يحجم توفر الموارد لتمويل الاستثمار الإنتاجي للقطاع الخاص وعلى وجه الخصوص إذا كان اقتراض الحكومة على أساس سعر الفائدة السوقي وكان نسبيا أعلى من العائد في مجالات الأنشطة الأخرى، ويرد الخيار التمويلي الأخير المتمثل الخارجي محفوفا بالمخاطر ما لم يقترن بمنهجية إقتراضية رشيدة، وعليه فإ ن تمويل العجز محليا أحسن من الاقتراض الإجباري من المؤسسات المالية وهذا بدوره أفضل من الاقتراض من البنوك؛ لأن سوق السندات الحكومية من شأنه الحد من الأثر التضخمي للاقتراض استناداً إلى ما يمكن أن يتولد عن ذلك من تضخم إثر عملية الاقتراض من البنك وإّنما كذلك فإن إقامة سوق للأوراق المالية يتيح للحكومة ممارسة حالة استخدام السوق المفتوحة للتحكّم بالكتلة النقدية والائتمان دون حدوث أي تشويه محتمل أن ينشأ على أساليب التدخل المباشر وخير دليل تجارب الدول التالية: إندونيسيا، الفيليبين، سيريلانكا. [1]

ثانيا: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

إن المحور الأساسي للإصلاح الاقتصادي هو نظام ميزان المدفوعات وهو سجل نظامي وكامل لجميع الصفقات التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة، كما يقصد بالتوازن لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافأ في ظّلها الإيرادات التي تتحصل الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج ولا شك أن اختلال ميزان المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فإذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فهذا يعني أن الاستثمار يفوق الادخار المحلي وبالتالي فإ ن الصادرات تكون على الغالب أقل من الواردات،

[1] المرجع السابق، ص20

مما يدل على أن فجوة الموارد المحلية لفرق بين الادخار والاستثمار (تؤثّر على فجوة تجارية خارجية الفرق بين الصادرات والواردات[1].

ويرى صندوق النقد الدولي أن الإفراط في الطلب الناتج عن العجز في الميزانية العامة للدولة بسبب عجز القطاع العام المالي وعجز المؤسسات الإنتاجية والخدماتية التابعة للقطاع العام وذلك العجز الممول إما من مصادر تضخمية أو من مصادر خارجية أو الاثنين معًا، كما أنّه يرى كذلك أن أسباب العجز يرجع إلى السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف المؤثّرة في حجم الواردات والصادرات بالإضافة إلى عدم وجود سعر فائدة حقيقي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم ومن هنا وضع صندوق النقد الدولي آليات لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات هي:

- تخفيض فجوة الموارد المحلية.
- إصلاح سعر الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية.
- إصلاح هيكل أسعار الفائدة.

1- تخفيض فجوة الموارد المحلية:

إن صندوق النقد الدولي وضع نموذجا يتضمن عناصر ومفردات تطبق في معظمها على البلدان التي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها، ومن ثم في الجهاز الاقتصادي سواء أكان بلدًا متقدما أو متخلفا، وكذا في تحليل الصلة بين تراكم الديون الخارجية وبين الإصلاح الذي يتعين تطبيقها في الاقتصاد الوطني لتصحيح عجز التوازن في ميزان المدفوعات وأن فجوة الموارد المحلية تظهر من خلال ما يلي:

$$F = X - M = I - S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

F: الحساب الجاري

X: الصادرات

[1] علي حافظ، منصور أحمد الصفتي، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار الثقافة العربية ، بدون ذكر بلد النشر، 1996، ص375.

M: الواردات

S: الإدخار

I: الإستثمار

فإذا كان الاستثمار أكبر من الادخار فإ ن الصادرات تكون أقل من الواردات وبالتالي فإ ن الحد من فجوة الموارد المحلية يتطلب التأثير عن كل من الادخار والاستثمار المحليين أساسا، وبما أ ن الاستثمارات موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبالتالي يمكن ملاحظة الفجوة القائمة بين هذين القطاعين فإنّها تنعكس على الحساب الجاري على النحو التالي:[1]

$$M - X = (IP - SP) + (IG - SG) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

IP: الإستثمار الخاص

SP: الإدخار الخاص

IG: الإستثمار الحكومي

SG: الإدخار الحكومي

ويظهر من المعادلة السابقة (2) بأن فجوة الموارد المحلية هي انعكاس لوجود عجز في الميزانية العامة أو مدخرات القطاع الخاص ومقارنة باستثماراتها أو الاثنين معا. حيث أ ن فجوة لقطاع الخاص تعود إلى حالات التضييق عليه سواء بارتفاع معدلات الضرائب أو تشديد الرقابة على الأجور، والأسعار، وتكاليف الائتمان وارتفاع الرسوم الجمركية ... الخ.

و على هذا الأساس فإن فجوة الموارد المحلية يرجعها الصندوق إلى أخطاء السياسات المالية والنقدية للبلد.

2-إصلاح سعر الصرف:

إن سعر صرف العملة يظهر من خلال جانبي العرض والطلب، وإذا كان التمويل خارجي فإن الاختلال يكون بدرجة كبيرة ويؤدي إلى تصاعد الاختلالات بين الاسعار والتكاليف المحلية وابتعادها على السوق

[1] حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 22.

العالمية، وبالتالي إضعاف القدرة التنافسية، وعليه يتطلب إصلاح سعر الصرف، لأّنه يلعب دورًا رئيسا في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات، وكذلك كإجراء يهدف إلى تقليص معدلات التضخم. إن سياسة أسعار الصرف تلعب دورا رئيسيا في تثبيت العجز في موازين المدفوعات، ويرى الصندوق أن العديد من البلدان التي تعاني من العجز تقوم بتحديد الأسعار صرفها بطرق تحكمية لا تعكس حالة السوق، وهذه الأسعار عادة يكون مغاليا فيها، فهي بالتالي تؤدي إلى ضياع القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق العالمية نظرًا لارتفاع أسعارها، الأمر الذي يعرقل القدرة على التصدير، وتشجيع على ظهور السوق السوداء أو الموازية التي تتعامل في بيع وشراء العملة الوطنية وتكون لها سعرين، السعر الذي تعلنه الحكومة وهو السعر الرسمي، وسعر السوق وهو السعر الغير الرسمي، كما أن مغالاة في قيمة العملة يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال للخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبي في السوق السوداء، وتقلل من الاستثمار الأجنبي في داخل البلد، لذا يوصي الصندوق بأن إجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية للبلد التي تقوم بالتخفيض سواء على المستوى الاقتصادي الداخلي أو الخارجي، كما أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية وهذا من شأنه منع تسرب النقد الأجنبي للأسواق الموازية بحثا عن الربح، بالإضافة إلى أنّه يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للنقد الأجنبي من خلال بيعه في السوق الرسمية، ولتخفيض قيمة العملة أثار على الصادرات والواردات وكذلك تدفق رأس الأموال، وتحويلات العاملين بالخارج، فإن الصندوق يرى أنّه من الصواب التدرج في تخفيض قيمة العملة وذلك باستعمال الأسعار السائدة في السوق الموازية أو باستخدام مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات أو بربط التعديل بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، أو الجمع بين كل هذه الأساليب ويكون من الأفضل في كلّ هذه الحالات التدرج في التعديل حّتى يتم الوصول إلى التعديل الذي يؤدي إلى أفضل النتائج النسبية لميزانية المدفوعات.[1]

3- تحرير التجارة الخارجية:

إن التغيرات الهيكلية تؤدي إلى إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فهذا يؤدي إلى تساوي العلاقة النسبية للأسعار في السوق المحلية مع الأسعار في السوق العالمية الشيء الذي يوحي بأ ن المنتجات المحلية تّتسم بالقدرة التنافسية في الاسواق الخارجية ومن خلال تحرير التجارة الخارجية يسعى الصندوق إلى إزالة العوائق الإدارية والتسعيرية، أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية وذلك تماشيا مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة كما أن تحرير التجارة الخارجية تعمل على:

[1] المرجع السابق، ص24

– تحسين المعاملات الفنية للإنتاج، بحيث أ ن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة.

– تبني تكنولوجيا حديثة وغير مكلفة وتشجيع المؤسسات على إعادة هيكلة مراحل إنتاجها.

– البحث عن أسواق جديدة لضمان زيادة الصادرات مما يؤدي إلى رفع مدخولاتها المالية.

وعليه يوصي صندوق النقد الدولي ب:

– تخفيض قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية، مع رفع كل القيود التي من شأنها أن تعرقل حركة سير الواردات ابتدءا من المواد الأولية ومرورا بالسلع الرأسمالية إلى استيراد السلع الاستهلاكية.

– إلغاء كل الأشكال التنظيمية والتشريعية التي من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية ويكون ذلك تدريجيا.

– إتباع سياسة إصلاح التعريفات الجمركية، وتركها تلعب دور حماية الإقتصاد وعلى أن يتم تخفيضها حّتى تتناسب مع المعدلات الدولية وفق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

الحقيقة أن مطلب الصندوق بتحرير التجارة الخارجية في البلدان النامية تكمن في أ ن إشكالية اقتصاديات الدول الرأسمالية تتطلب البحث عن أسواق جديدة لتوسيع صادراتها من جراء الفائض الإنتاجي المتزايد الذي تعاني منه وتمكين البلدان النامية من الوفاء بخدمة ديونها من حصيلة صادراتها.[1]

4-إصلاح هيكل أسعار الفائدة:

إن سعر الفائدة على القروض والودائع لا يؤثّر فقط على مستوى الإنفاق والتضخم وتوازن ميزان المدفوعات بل يؤّثر وبدرجة كبيرة على الادخار والاستثمار، حيث تتضمن برامج المساندة التي يؤازرها الصندوق، تحديد أسعار فائدة محلية واقعية، إذ أن سعر الفائدة لا يؤثّر فقط بعمق على تكييف مستوى الإنفاق، التضخم والتوازن والمدفوعات الخارجية، بل يؤثّر أيضا بدرجة كبيرة على مدى تراكم الثورة المالية بما في ذلك المدخرات في الأجل الطويل، وكذلك على مستوى ونمط الاستثمار.

وتواجه سياسات سعر الفائدة وإصلاحات القطاع الحقيقي قيودا صعبة تفقد فاعليتها في ظلّ وجود نظام مصرفي ضعيف ومثقل بالأعباء، ويكون أمر إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية الضعيفة أمراً ضروريا من أجل إعادة رسملتها ودمجها ضمن نظام إصلاح النقد، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الإصلاحات التدبيرية التي

[1] المرجع السابق، ص25

تشمل قواعد محاسبية تتعلق باحتساب الفائدة على القروض واعتماد نظام تصنيف القروض الجديدة .وإن من أبرز العوامل التي تؤثّر على سعر الفائدة في ظلّ عملية التحرير المالي هي:

- درجة الممارسة في النظام المالي لاسيما الأسواق المصرفية.
- درجة انفتاح الاقتصاد الوطني أي حركية رؤوس الأموال.
- درجة قوة المؤسسات المالية.
- درجة قوة المؤسسات الغير مالية.

كما أن تحرير سعر الفائدة ينبغي أن يكون تدريجيا وخاصة إذا كان مناخ الاقتصاد الكلي غير مستقر، المؤسسات المصرفية غير فاعلة، لأنّه يؤثّر في ربحية القطاع الخاص والهدف من عملية التدرج هي تجنب الآثار السلبية المحتملة للإلغاء الفجائي لأنظمة سعر الفائدة، كما يوصي صندوق النقد الدولي بوضع إستراتيجية محددة لسعر الفائدة حسب حالة الاقتصاد، فالاقتصاد الذي يّتسم بمعدلات تضخم مرتفعة فإن عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي اتّخاذ خطوات ملائمة لجعل أسعار الفائدة تتحدد وفق قوى السوق مقترنة بوجود إطار تنظيمي وإشرافي ملائم للأسواق المالية، أما الاقتصاد الذي يّتسم بمعدلات تضخم منخفضة فإ ن عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي وجود نظام مصرفي قوي بقواعد الحيطة المالية في حالة وجود مفاجآت.

كما يؤكّد الصندوق أ ن مسألة تحرير أسعار الفائدة وتركها تعمل بفاعلية تمنع المدخرات الداخلية من الهروب إلى الخارج وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل وتزيد من الاستثمارات الداخلية التي تدفع إلى تحقيق حالة التحسن في ميزان المدفوعات وتعزز من عملية الادخار والاستثمار ومن ثم إيجابيا على الحساب (الجاري لميزان المدفوعات)

ثالثا: دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي:

قبيل عقد الثمانينات من القرن العشرين فإن البرامج التي انبثقت عن كلّ من صندوق النقد والبنك الدوليين كانت تحترم فيها خيارات الدول التي أضفت للقطاع العام دورًا رئيسيا في التنمية، وفرضت رقابة صارمة على الأموال الأجنبية، وعمدت إلى إقامة منظومة أسعار محلية مستقلة إلى حد كبير عن المنظومة العالمية، لكن منذ بداية عقد الثمانينات فإن هاتين المؤسستين قد تبنتا السياسات الليبرالية الجديدة الأقصى تطرفًا وذلك من خلال وضع برنامج بسيط عام مطلوب تنفيذه عالميا مهما اختلفت ظروف ومكان تطبيقه وهو برنامج الإصلاح

الاقتصادي الذي يحتوي على برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي تم تنفيذه على مجموعة من الدول النامية، حيث اكتشف الصندوق أن الاختلالات التي تواجه هذه الدول ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية بل إن هذه الاختلالات لها جذور هيكلية يحتاج حلّها إلى مدة أطول، وقد شكل ذلك التطور نواة لبدء تعاون أوثق بين كل من الصندوق والبنك الدوليين، ذلك التعاون الذي نما من خلال ما يسمى بالمشروطية المتبادلة، فالسياسة المالية والنقدية وما يترتب عنها من تحقيق التوازن على المستوى الكلي، جعل الصندوق يقوي من وجود القطاع الخاص وفتح المجالات التنافسية ومعنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق ويظهر ذلك من خلال:[1]

- تقليص دور القطاع العام؛
- دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الخوصصة؛
- توفير فرص لكل من القطاع العام والقطاع الخاص.

1- تقليص دور القطاع العام:

إن أغلب الدول النامية تبنت نموذج الاقتصاد الاشتراكي ومنها تدخل الدولة في كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي ومن أساسيات هذا النموذج إعطاء دور فعال للقطاع العام في إدارة شؤون الدولة سواء كان ذلك من الناحية الإنتاجية أو الخدماتية، وهو ما يتعارض مع فلسفة الصندوق والبنك العالميين، وعليه يوصي برنامج الإصلاح الإقتصادي بضرورة عدم تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام وبخاصة في مشروعات الصناعات التحويلية على أن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في مشروعات البنية الأساسية وذلك لعدم كفاءة القطاع الخاص من وجهة نظر الصندوق. [2]

وبالتالي كّلما زاد تحويل الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص زاد تحويل الموارد من استخدامات أقل كفاءة إلى استخدامات أكثر كفاءة مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، كما أ ن تقليص دور القطاع العام يستند إلى:

- تخفيض بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي التي تتم من خلال الوحداتالإنتاجية للقطاع العام.

[1] المرجع السابق، ص55

[2] المرجع السابق، ص56

- التقليل من قيمة الضرائب المختلفة على القطاع الخاص.

- التخلص من المؤسسات المفلسة أو التي حققت خسارة حتى لا تكون عبء على الاقتصاد الوطني.

2- دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يحد من آليات اقتصاد السوق ويخلق معوقات أمام تدفق رؤوس الأموال وخاصة رأس المال الأجنبي الذي يؤثّر سلبيا على الاستثمار المحلي، وبالتالي يوصي الصندوق بأنّه على الدولة أن تهيئ الظروف الملائمة الداعمة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وعليه إتباع الإجراءات التالية:

- إعفاء رأس المال الأجنبي من كل أنواع الضرائب والرسوم إ ما كليا أو جزئيا.

- تقديم ضمانات تشجع الاستثمار لهذه الأموال.

- عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية في مجالات معينة وإعطائها الفرصة في الولوج في جميع الأنشطة الاقتصادية كالاستثمار في القطاع العام.

- إعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الأموال منها تحويل الأرباح إلى الخارج.

- إجراء تعديلات في المجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد وآليات اقتصاد السوق.

إن هذه الإجراءات تجعل تدفق الاستثمار الأجنبي يوفر عملات أجنبية وتكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية وعلمية تضاف إلى الاقتصاد الوطني[1].

3- الخوصصة:

إن التشوهات الهيكلية للدول النامية مرده للأداء الاقتصادي السيئ للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام، فقد كانت إيراداتها أقل من التزاماتها المالية الجارية وكان عائد رأس المال ضعيفا وقرارات الاستثمار والتسعير والتوظيف تحدد إداريا من جانب الدولة، وكانت ميزانية الدولة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام نتيجة الدعم المتواصل لها، ونجد أ ن نظرة برنامج الإصلاح الاقتصادي للخوصصة تطورت من التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات ثم التخلص منها جزئيا

[1] المرجع السابق، ص 57

أو كليا ومن هنا يوصي صندوق النقد الدولي بتصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو العمل على إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية .وتشير أدبيات الصندوق من وضع برنامج ذي آليات خاصة يبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته ثم تحديد المراد خوصصته ووضع أسس تقييم الأصول ووضع جدول زمني للبيع وإنشاء جهاز خاص يتولّى تنفيذ هذا البرنامج مع إتباع قواعد بسيطة وشفافة للبيع، ونجد الدعوة للخوصصة جذورها في المدرسة التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية) التي نادت بتصفية المشروعات القائمة باعتبارها أحد الحلول للخروج من الكساد التضخمي، فالمشكلة لم تعد نقص في الطلب الكلي الفعال بل هي نقص في العرض وتصفية هذه المشروعات تعمل على زيادة جانب العرض ويرى الصندوق أن بيع هذه الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون إيجابيا على عدة محاور هي:

- التخفيف من أعباء ميزانية الدولة في دعم هذه الوحدات وبالتالي توفير أموال الدعم خصيصها في مجالات اقتصادية أخرى أكثر إنتاجية.
- التقليل من أعباء الإدارة التي تتحمله الدولة.
- إن عائد هذه الوحدات يمكن أن تستخدمه الدولة لسداد جزء من ديونها وتمويل نفقات التقاعد المسبق لمستخدميها.
- استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة إلى القطاع الخاص بسبب زيادة إنتاجية هذا الأخير.

4-توفير فرص لكل من القطاع العام و القطاع الخاص:

يرى صندوق النقد الدولي أن القطاع الخاص له دور كبير في الإنعاش الاقتصادي يتطلّب عدم التمييز بينه وبين القطاع العام حّتى تسود البيئة التنافسية ويكون كذلك ب:

- فتح رأس مال القطاع العام لرأس مال القطاع الخاص.
- إعطاء ضمانات القروض لكل من القطاعين بالتساوي مع إلغاء الضمانات الخاصة
- للقطاع العام.
- جعل أسعار الفائدة الخاصة بالقروض متساوية بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- التسعير الاقتصادي لمنتجات القطاع العام.[1]

[1] المرجع السابق، ص57

المبحث الثاني: برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر

أدى فشل محاولات الاصلاح الذاتية بالجزائر إلى الاستنجاد بالهيئات المالية الدولية في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت إختلالات كبيرة.

أولى بدايات هذا الإصلاح تم بعقد اتفاقيتي ماي 1989 وجوان 1991، قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يسمح بفتح المجال لانطلاق النمو الاقتصادي، وعقب استكمال هذه البرامج سنة 1998 باشرت الدولة في العمل على مواصلة وتكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة .

المطلب الأول: برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-1998

بقصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي قامت السلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال عقد اتفاقيات الإستعداد الائتماني و برنامج الاستقرار الاقتصادي ثم برنامج التعديل الهيكلي.

أولا: إتفاقيات الإستعداد الإئتماني:

تنقسم اتفاقيات الاستعداد الائتماني الى قسمين:

- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول: من 31 ماي 1989إلى 30 ماي 1990
- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992

1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول: من 31 ماي 1989إلى 30 ماي 1990

في ضوء الأزمة الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف الجهات المانحة للقرض عن منح قروض جديدة الجزائر وإصرارها على التوصل إلى اتفاق مع الهيآت المالية الدولية، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية ،[1] وقد تضمن خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد

[1] علي بطاهر، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد 01، 2004، ص181.

الدولي في شهر مارس 1989، تعهد الجزائر بالالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، فأكدت على "المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذاك سياسة سعر الصرف"، وقد تعهدت الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار(التثبيت) في الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد والدولي في ماي 1989 ، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة ، وبموجب هذا الاتفاق وافق الصندوق على تقديمه 155.7 مليون وحدة سحب خاصة للجزائر وهو ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي، استخدمت في شريحة واحدة، كما استفادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت يقدر بحوالي 315.2 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي، مما جعل القرض الكلي في النهاية يساوي 560 مليون دولار أمريكي، وقد تم هذا في سرية تامة نظرا لطبيعة المرحلة التي كانت تعرفها الجزائر آنذاك، وقد كان محتوى الاتفاق يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم، اتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا وتنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب وإجراء خفض كبير في سعر الصرف، وتنفيذا لهذا الاتفاق عمدت الجزائر إلى إجراء الإصلاحات التالية:[1]

أ- **إصلاح نظام الأسعار**: حيث عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 89-12،المتعلق بالأسعار وذلك بعد شهرين فقط من توقيع الإتفاق ، وبذلك بدأت الجزائر في تطبيق الأسعار الحقيقية وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة، ومكن هذا الإجراء من إحداث تغيير جذري في نظام الأسعار، حيث أنه وبداية من شهر جوان لسنة 1991 قد تم تحرير كل الأسعار ما عدا أسعار 50 منتوجا، بقيت تخضع لنظام الأسعار بهامش أقصى تحدده الدولة، و22 منتوجا مدعما من طرف الدولة لحماية الطبقات الفقيرة.

ب-**إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية:** وذلك بصدور قانون النقد والقرض90-10 ، والذي يفضي بتحرير الاقتصاد الجزائري بتحضير مؤسساته للدخول في مرحلة التمويل المولد للمردودية، فهو قانون يطمح إلى المساهمة في تطهير المؤسسات والبنوك، وإعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية في ضبط الاقتصاد كمهمة منادى بها، كما يسعى إلى تنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج مما يتيح فرصة دخول استثمارات أجنبية، كما يتيح هذا القانون إمكانية إقامة فروع للبنوك أو المؤسسات الأجنبية.

وقبل هذا القانون لم يكن بالإمكان الحديث على وجود سياسة نقدية فعلية، نظرا للتداخل الذي كان موجودا بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وإلى ضعف الوساطة المالية التي كانت تقوم بها البنوك الأولية والخزينة العامة من جهة ثانية ، وقد تضمن هذا القانون المبادئ التالية:

[1] المرجع السابق، ص 182.

●توحيد السلطة النقدية: حيث نص قانون النقد والقرض على وحدانية السلطة التي يجسدها بنك الجزائر في شخص مجلس النقد والقرض والذي يصدر تعليمات تنظيم النشاط النقدي والمالي والبنكي ويقوم باتخاذ القرار بكل حرية داخل الدائرة النقدية وفق مبادئ الاستقلالية، ويمثل المجلس أعلى هيئة نقدية في البلاد يخول لها القانون القيام بعمليات الإصدار النقدي، مراقبة الائتمان وتوزيعه، تنظيم وتحديد الشروط البنكية وتسيير السياسة النقدية وأقلمتها مع مختلف المتغيرات، بما يتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية العامة.

●عزل القرار في الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية: ويحقق هذا المبدأ مجموعة من الأهداف أهمها استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و المسؤول عن تسيير السياسة النقدية واستعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة وكذا خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض[1].

●الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية: وذلك بوضع حد نهائي لتمويل الدين العمومي الداخلي عن طريق تسبيقات بنك الجزائر، وفي هذا الصدد يجب على الخزينة أن تمدد ديونها الناتجة عن سنوات التخطيط المركزي تجاه بنك الجزائر في شكل أقساط لمدة 15 سنة[2]، أما الإستراتيجية المستقبلية فتمثلت في عدم ترك المجال لتراكم دين الخزينة، حيث تم تحديد تسبيقات بنك الجزائر لها ب 10 % كحد أقصى للوفاء بها مع ضرورة تسديدها قبل نهاية كل سنة مالية[3]، وقد حدد هذا القانون أيضا المبالغ العامة التي يمكن لبنك الجزائر الاحتفاظ بها بنسبة 20 % كحد أقصى من الإيرادات العامة للسنة المالية السابقة.

●الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض : ويسمح هذا المبدأ باستعادة البنوك لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح الائتمان، كما يصبح توزيع القرض في ظل هذا المبدأ لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

ت-**القيام بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام:** هاته الأخيرة التي تهدف حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق.

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001، ص ص196،197.

[2] المادة 213 من القانون 90 – 10.

[3] المادة 78 من القانون 90 – 10.

ث-**تخفيض قيمة العملة الوطنية:** وتبعا لذلك عرفت قيمة الدينار تخفيضا قدره 70% خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991، لينتقل سعر الصرف الدولار من 10.476 دج إلى 17.8 دج.

ج- **تدعيم التوجه نحو حرية التجارة:** حيث ظهرت عدة نصوص قانونية مكرسة لهذه السياسة وهذا ما نلمسه من خلال قانون النقد والقرض والذي تنص المادة 189 منه على أنه يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة، أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، ومن بين القوانين المدعمة لحرية التجارة، نجد المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية، حيث تضمنت مواده مبدأ التحرير الفعلي وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وهكذا أصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة وكل شخص طبيعي أو معنوي، منتجين وتجار جملة، التدخل في التجارة الخارجية لاستيراد أو تصدير كل البضائع التي لاتكون محل حظر، وأسندت بموجب هذا القانون مهمة تنظيم ومراقبة هذه العمليات إلى البنك المركزي، على أساس معايير مالية بحتة.

2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني: من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني، بين صندوق النقد الدولي و الجزائر، بتاريخ 3 جوان 1991، وتم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة .

- الشريحة الأولى في جوان 1991 .
- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991 .
- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991 .
- الشريحة الرابعة في مارس 1992 .

غير أن الشريحة الرابعة، لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية المبرمجة مع صندوق النقد الدولي، إذ تراجعت الحكومة عن سياسة التشدد المالي محاولة منها لامتصاص الغضب الاجتماعي.

ويهدف هذا الاتفاق إلى:[1]

- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار.
- ترشيد الاستهلاك والادخار، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع، والخدمات و كذلك أسعار الصرف.

وكإجراءات عملية لجأت السلطات العمومية إلى:

أ- تطهير المؤسسات العمومية، تحت إشراف صناديق المساهمة، حيث خصصت لها المبالغ المالية التالية :

- 16.9 مليار دج سنة 1991.
- 42.50 مليار دج سنة 1992.
- 83.5 مليار دج سنة 1993.

ب- ابتدءا من 1 أكتوبر 1991، بدأ تقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء.

ت- تحديد نمو الكتلة النقدية M3 بـ: 12 % لسنة 1991، وعليه تم رفع نسبة إعادة الخصم من 7% وهو المستوى الذي عرفته سنة 1989، إلى 10.5% سنة 1991 ثم إلى 11.5 % سنة 1992، كما تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز 20%، وإنشاء سوق ما بين البنوك.

ث-شهدت نهاية سبتمبر 1991 تخفيضا لقيمة الدينار، حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 18.5 دينار جزائري ، لينخفض بعدها سنة 1992 إلى 21.8 دينار للدولار الواحد، ثم 24.12 دينار للدولار سنة 1993 .

ج- في الجانب المالي، انتهجت السلطات الجزائرية سياسة تقشفية صارمة للنفقات العامة للدولة بهدف التخفيف من حدة التضخم وتقليص عجز الميزانية العامة للدولة، وفيما يخص جانب الإيرادات العامة فقد قامت السلطات الجزائرية بإدخال إصلاحات عميقة على النظام الضريبي ضمن قانون المالية لسنة 1991، وذلك من أجل تحديثه وعقلنته، حيث أن الهدف من النظام الضريبي الجديد هو تبسيط النظام الضريبي وكذا تخفيف العبء الضريبي بالشكل الذي يحفز المؤسسة على مزاولة نشاطها والتوسع فيه ويساعد في

[1] الهادي خالدي،**المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** ، دار الهومة للنشر، الجزائر، 1996 ، ص .116

تكوين مؤسسات جديدة، وهكذا تم إنشاء ضرائب جديدة وإلغاء الضرائب السابقة وتمثلت الضرائب الجديدة في الضريبة على أرباح الشركات IBS، الرسم على القيمة المضافةTVA، الضرائب على الدخل الإجمالي IRG، ،كما تدعمت هذه الإصلاحات بإصلاح للجهاز الضريبي وذلك عن طريق وضع أنظمة معالجة مع تسجيل التصريحات الضريبية و إعداد برنامج للكشف عن مخالفات التأخر في الدفع وعدم التصريح(الغش الضريبي والتهرب الضريبي) ، واستكمل الإصلاح الضريبي في عام 1992 بتطبيق تعريفة جمركية جديدة تحوي على ثمانية معدلات تتراوح بين الصفر و 60 % ، وقد نصت التعريفة على زيادة الضرائب بدرجة عالية المنتجات النهائية مقارنة بالضرائب على المواد الخام والسلع الوسيطية، ، كما تم بموجب قانون المالية لسنة 1992 إنشاء الرسم العقاري الذي يفرض سنويا على الملكيات داخل التراب الوطني باستثناء المعفية منها، وكذا إنشاء الضريبة على الأملاك بموجب قانون المالية لسنة 1993 والني تفرض على أملاك الأشخاص الطبيعيين المقيمين بالجزائر.

ح- تم تحرير الأسعار أكثر، حيث عرفت أسعار بعض السلع الأساسية ارتفاعا محسوسا، كأسعار النقل والمنتجات الطاقوية نتيجة رفع الدعم عنها، كما تم في نهاية جوان 1992 التحرير شبه الكلي للأسعار، حيث تم رفع الدعم عن 18منتوجا أساسيا، ولم يبق خاضعا لهذه العملية إلا أربع منتجات أساسية[1]، ولمواجهة الانعكاسات السلبية لتحرير الأسعار على الاستقرار الاجتماعي وحماية الفقراء من نتائج هذا التصحيح، طبقت الدولة نهاية سنة 1991 نظام الشبكة الاجتماعية، عن طريق تقديم علاوات نقدية لعديمي الدخل وذوي الدخل المحدود، وبحلول سنة 1993، أصبح هذا النظام يغطي أكثر من 60% من عدد السكان، وبلغت تكلفته حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992.[2]

خ- بهدف الحصول على إيرادات إضافية لمواجهة العجز والتخفيف من عبء المديونية وتفادي مشكل إعادة الجدولة، عمدت الدولة إلى تعديل قانون المحروقات رقم (86-14) المؤرخ في 19 أوت 1986 عن طريق القانون رقم (91-21) المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، والذي يسمح للشركات الأجنبية باستغلال باطن الأرض بمشاركة سوناطراك بنسبة 51% من أجل رفع الإنتاج، خاصة بقدوم الشركات الأجنبية، التي تملك التكنولوجيا العالية والقدرة المالية على الاستثمار، وهذا بالنظر لما تحتاجه عمليات البحث والتنقيب من مبالغ ضخمة تفتقر إليها الجزائر آنذاك.

[1] Hocine Benisaad, **Algérie: réstructuration et réformes économique (1979-1993)**, O.P.U, Algérie, 1993 ,P.155.

[2] كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص87.

د- بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، والتزاما بشرطية صندوق النقد الدولي من خلال الاتفاق والمتعلقة بالخوصصة، فقد تمت مراجعة وتعديل القانون التجاري الجزائري، بالمصادقة على المرسوم التشريعي رقم (93-08) المؤرخ في 25 أفريل 1993، والذي أصبحت بموجبه المؤسسات الاقتصادية العمومية قابلة للإفلاس كباقي الشركات الخاصة بعد أن كانت لا تخضع لهذه العملية كونها تمثل سيادة الدولة، فالمؤسسات العمومية التي يثبت توقفها عن دفع ديونها يمكن أن تتعرض لعملية التصفية في حال مطالبة دائنيها بذلك، ويعتبر هذا المرسوم خطوة أولية لتسهيل عملية الخوصصة، وذلك بإزالة الغطاء القانوني الذي كان يحميها من الإفلاس، و بهدف إحداث ميكانيزمات جديدة لتمويل وتقييم الاستثمارات في إطار سوق مالي يتم فيه تداول الأوراق المالية،و لتسهيل عملية الخوصصة، واستحداث مصدر جديد لتمويل الاستثمارات، تم إصدار مرسوم تشريعي آخر رقم (93-10) بتاريخ 23 ماي 1993 والمتعلق بسوق القيم المنقولة، ومن جهة أخرى، ولتسريع الإصلاحات الاقتصادية وإحداث ديناميكية جديدة في الاقتصاد، عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، تم إصدار المرسوم التشريعي رقم (93-12) المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بالاستثمار، وقد تضمن تنظيمات جديدة خاصة بالاستثمار، وكذا مختلف التحفيزات الجبائية المتعلقة به.

وبانتهاء برنامج الاتفاق الثاني في مارس سنة 1992 ورغم تحقيق بعض التحسن على مستوى التوازنات الكلية سنتي 1990 و1991، نظرا للتطبيق الصارم لشرطية صندوق النقد الدولي، إلا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام لم يعرف نتائج إيجابية تذكر، كما عرفت توجهات سياسة الإصلاحات المتبعة تراجعا في تطبيقها إبتداءا من سنة 1992، فقد كان لسياسة التقشف التي مارستها السلطات خلال سنتي 1990 و1991، في مقابل ارتفاع أسعار النفط نتيجة أزمة الخليج وانزلاق قيمة الدينار منذ 1988 وخفض قيمته في سبتمبر 1991،الأثر الإيجابي على الرصيد الإجمالي للخزينة، حيث تم تحقيق فائض في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.6 % و1.7 % خلال سنتي 1990، 1991 على التوالي، أما على مستوى السياسة النقدية، فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا خلال الفترة (1989-1991)، بحيث انتقل من 9.3% سنة 1989 إلى 16.6% سنة 1990، ثم إلى 25.5% سنة 1991، ويرجع ذلك إلى تحرير الأسعار وعدم استقرار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وهو الأمر الذي يعتبر عاملا سلبيا ومعيقا لتعزيز مناخ الاستثمار.[1]

[1] المرجع السابق ،ص31

وخلال الفترة (1992-1993)، وفي بيئة من عدم اليقين السياسي والصراع المدني وتضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي، عرفت الإصلاحات الاقتصادية تعثرا مفاجئا كان له الأثر البالغ في عودة الإختلالات للمتغيرات الكلية، نتيجة إتباع مسار آخر يتنافى ومسار الإصلاح السابق، بحيث عمدت الحكومة إلى انتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار ودعم السلع الاستهلاكية الأساسية، إلى جانب إعادة علاقة تبعية بنك الجزائر للخزينة العمومية، وفرض رقابة على التجارة الخارجية خاصة في مجال الواردات حيث قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي وتقليص حجم الواردات كما وضعت قواعد صارمة على التمويل بحيث المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100000 دولار أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة، وتم وضع حد أدنى لآجال القروض التجارية يتراوح ما بين 18 و 36 شهرا كما أصدرت السلطات تعليمات تحرم الواردات التي ليست لها أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي، وقد أدت هذه الإجراءات إلى اختلال في التوازن الداخلي، إذ سجلت سنة 1992 عجزا على مستوى الميزانية، قدر كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 1.2%، ليرتفع بعدها إلى 8.7% سنة 1993 ، وكان ذلك نتيجة ارتفاع الأجور والتحويلات الموجهة في إطار الشبكة الاجتماعية لحماية ذوي الدخل الضعيف،[1] كما كان لانخفاض أسعار النفط التي انخفضت من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 20.1 دولار للبرميل سنة 1992، ثم إلى 17.8 دولار للبرميل سنة 1993، دورا كبيرا في خفض الإيرادات العامة للميزانية، التي تراجعت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 32.3% سنة 1991 إلى 30.3% سنة1992 ثم إلى 27.6% سنة 1993، مما أدى إلى إحداث عجز على مستوى الموازنة العامة للدولة،إلى جانب هذا سجل معدل التضخم ارتفاعا كبيرا سنة 1992 إذ بلغ 31.7%، لينخفض إلى 20.5% سنة 1993، وهي معدلات مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه سنة 1989.

أما فيما يخص التوازن الخارجي فقد تمكنت الجزائر من تحقيق فائض في الميزان التجاري سنتي 1990 و1991، وارتفعت نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من عجز بمقدار 1.71% سنة 1990 إلى فائض بقيمة 5.59% سنة 1991، وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فقد بقي حجمها ثابتا على العموم دون تحسن، حيث بلغت 26.72 مليار دولار سنة 1990 و 27 مليار دولار في 1991 ثم 26.1 مليار دولار و26.4 مليار دولار خلال سنتي 1992 ،1993 على التوالي، كما لم تشهد الاحتياطات الرسمية هي الأخرى أي تحسن يذكر، وبقيت مستقرة عند 1.5 مليار دولار خلال سنتي 1992 و1993 على التوالي بعدما كانت تقدر بـ 0.8 مليار دولار في سنة 1990 و 1.6 مليار دولار في سنة 1990.

[1] المرجع السابق، ص88

ثانيا: برنامج الاستقرار الاقتصادي (1 أفريل 1994–31 مارس 1995).

في بداية عام 1994، طرأ تدهور آخر في أسعار النفط صاحبه تفاقم الوضع السياسي والاجتماعي، ونضوب التمويل الخارجي مما قاد الاقتصاد إلى حافة الأزمة في ميزان المدفوعات، واضطرت السلطات جراء هذا التدهور إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي وذلك من خلال عقد اتفاق للاستعداد الإئتماني مدته سنة (من 1 أفريل 1994–31 مارس 1995)، اتبع باتفاق مدته ثلاث سنوات(من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998) بموجب تسهيل الصندوق الممدد.[1]

وتم بموجب اتفاق الاستقرار الاقتصادي لسنة 1994 قيام الجزائر بعملية إعادة الجدولة الأولى لديونها مع نادي باريس في نهاية ماي 1994 ، والتي تم من خلالها إعادة جدولة 400.4 مليون دولار على مدى 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع وعليه فإن دفع خدمة الديون بمقتضى المبالغ المعاد جدولتها لا تستأنف إلا في شهر ماي 1998، وتعرف الطريقة المعتمدة بالطريقة المختلطة أو المشتركة، وتتمثل في سداد استحقاقين اثنين في السنة ، أحدهما في 30 ماي والثاني في 30 نوفمبر، وهي تدريجية لأن المبالغ المصروفة بمقتضى خدمة الديون عند انقضاء فترة الإعفاء سترتفع تدريجيا، وهكذا فإن نسبة 52 % من المبالغ سيوزع دفعها على مدى تسع سنوات ، ونسبة 48 % الباقية تدفع خلال الثلاث سنوات الأخيرة، ومن ناحية أخرى فإن صندوق النقد الدولي يقدم مبلغ 250.1 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات وفترة سدادها هي 5 سنوات، ثلاث منها معفاة من دفع خدمتها ، وعليه فإن مبلغ 240.5 مليون دولار هو الذي يحرر فورا لعملية سحب مبلغ 840 مليون دولار، وقد ساعدت عملية إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة الديون حسب جداول المديونية إلى 35.5 % بدلا من 96 % ولو أن هذا الإتفاق لم يبرم، وابتداءا من سنة 1995 ارتفع هذا القسط إلى 84% ، وعليه تقدمت الجزائر مرة ثانية أمام نادي باريس في جويلية 1995، وتقدمت للمرة الأولى أمام نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة إلا أن هذه الأخيرة لم تتحقق إلا في سنة جويلية 1996 ،أما موضوع إعادة الجدولة فيعادل 14 مليار دولار ،وساهمت عمليات التمويل الاستثنائية التي منحتها مختلف هذه المؤسسات المتعددة الأطراف في رفع هذا الرقم إلى قرابة 20 مليار دولار.

[1] سحنون فروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير ، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010، ص ص64-65

و يهدف إتفاق الاستقرار الاقتصادي لسنة 1994 إلى: [1]

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي بين 3% و6 %خلال الفترة (1994-1995).
- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%.
- مواصلة تحرير الأسعار و إلغاء دعمها.
- تعديل قيمة الدينار .
- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي و ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية والمؤسسات.
- تقليص عجز الميزانية وتوفير موارد لاعادة هيكلة المصارف.
- تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة.
- رفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك.
- إعطاء أهمية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها وإنعاش قطاع الصناعة عن طريق عمليات إعادة الهيكلة.

إن المتتبع للإجراءات المتخذة فعليا في الميدان يدرك تسارع تنفيذ الاتفاق المبرم مع الصندوق، هذا الأخير الذي عبر عن ارتياحه في عدة مناسبات لتنفيذ هذا الاتفاق وبلوغه الأهداف المسطرة.

أما أهم النتائج التي تم التوصل إليها بعد تطبيق هذه الإجراءات فتتلخص في:[2]

- بلغت نسبة الأسعار المحررة 85 % من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك وتم رفع أسعار النقل و الهاتف و الخدمات البريدية بنسب تتراوح من 20% إلى 30 % .
- تعديل أسعار الكهرباء و الحليب و السميد كل ثلاثة أشهر.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الاقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998 ، ص ص.24 ، 25 .

[2] الهادي خالدي ، مرجع سابق ، ص ص 212 ، 213 .

- كبح معدل التضخم في حدود 29 % .
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 4.4 % من الناتج الداخلي الخام مقابل 5.7 % المقررة في البرنامج.
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى 36 دج للدولار الواحد ، وهو ما يعادل تخفيضا قدره 50 % .
- تحرير سعر الصرف،الذي أصبح يتحدد سعره بالنسبة لسلة من العملات في إطار جلسات التسعير.
- إلغاء سقف 20 % المطبق على أسعار الفائدة المدينة للبنوك، ويهدف هذا الإجراء الى تحرير أسعار الفائدة الدائنة.
- فرض نسبة 3 % كاحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية.
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار دولار نهاية 1994، مما جعل المخزون الكلي يصل إلى 2.6 مليار دولار.
- تحقيق معدل نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي قدر بـ 0.4 % في نهاية سنة 1994 وبذلك لم يتحقق معدل النمو المقدر بـ3% وهذا راجع للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية وكذلك انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5%، كما أن الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج به إلى 2.5 %.
- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% في سنة 1994 مقابل زيادة قدرها 14.2 % كانت مقررة في البرنامج.

ثالثا: برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998

من مميزات اقتصاديات الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية وجود نظام تشريعي و تنظيمي للنظام المالي لا يتماشى مع التطورات المرفقة لسياسة الإصلاحات لذلك فإن برنامج التعديل الهيكلي يحتوي على تعبئة مدخرات المجتمع وتوجيهها نحو أكثر أنواع الاستثمار وخاصة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، التوافق بين تحرير القطاع المالي وأدوات المراقبة النقدية، وذلك بسن مجموعة من التشريعات تنظم حركة رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية من أجل الاستثمار الأجنبي. وتحسين نظام الأجهزة المصرفية و إدخال إصلاحات عصرية بحيث يخلف ميكانيزمات تحويلية جديدة تتماشى و مقياس العالمية على أن هذه الإصلاحات تمس، الاستقلالية

الذاتية للبنوك المركزية, مع تعزيز المنافسة في النظام المصرفي واستخدام أنظمة جديدة متطورة لأسواق المال والأوراق المالية لأن هذه الأخيرة تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال خلق للسيولة النقدية .

1- إصلاحات السياسة النقدية والنظام المالي: ارتكز برنامج التعديل في هذا الجانب على الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة أي تكاليف النقود إضافة إلى تنظيم القطاع المالي حيث تم تحديد الأهداف التالية: [1]

أ- التطهير الكلي للاقتصاد من خلال نظام جديد.

ب-إنشاء سقف معدل المديونية البنكي ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5% مع إنشاء معامل احتياط إجباري ب 3%على الودائع البنكية واحتياطات تعويضية حتى 11% سنويا مع مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك الدولي.

ت-الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة و حث هذه المؤسسات على رفع رأسمالها من الموارد لدى البنوك

ث-تنمية السوق النقدية وذلك بوضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي وسندات الخزينة ونظام عمليات السوق المفتوح و إعادة رسملة البنوك التجارية وذلك من خلال السماح للشركاء بالمساهمة و قد تم إنشاء عدة بنوك خاصة منها....union bank – citi bank

ج- إصلاح القطاع البنكي و ذلك بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة لتستجيب بشكل أفضل للاحتياطات الخاصة لبعض القطاعات .منها إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و إدماجه في النظام البنكي و تأسيس عدد من الهيئات المالية الجديدة التي من شأنها أن تدعم إمكانيات تحويل نشاطات البناء و كذلك شركة الضمان العقاري هدفها جعل البنوك أكثر اطمئنانا في منح قروض السكن و صندوق الضمان و الكفالة التعاونية للشرطية العقارية .و مشروع إنشاء شركات استثمارية مع العربية السعودية و الإمارات العربية وكذلك إنشاء صندوق المشاركة الفلاحية و جمعية البنوك و المؤسسات المالية حيث تهتم هذه الجمعية بالتخطيط من أجل تطوير الوظيفة البنكية وتم التحضير لإنشاء سوق مالية ابتداء من سنة 1996.

2- تحرير الأسعار: في سياق مواصلة إصلاح وتحرير الأسعار التي شرع في تطبيقها منذ 1989، يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية وجعلها مسايرة للأسعار العالمية، وقد حدد هذا البرنامج مدة

[1] بختة فرحات، **بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة دولية، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 102

ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع والخدمات، حيث تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقوية إلى ما يقارب 200 % تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و1996 بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة من قبل الدولة والتي وصلت نسبتها 5% من الناتج المحلي الإجمالي ، مما أدى إلى ظهور السوق الموازية وارتفاع أسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي، كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة مما أدى إلى الإخلال في تموين السوق المحلية. [1]

ومن أهم الإجراءات التي اعتمدتها الجزائر لتحرير الأسعار في إطار هذا البرنامج نذكر:[2]

- في أفريل 1994 تم إلغاء هامش الربح المقنن بالنسبة لجميع الأسعار باستثناء 5 مواد أساسية هي: السكر، الحبوب، الزيت، اللوازم المدرسية ، الأدوية.
- تحرير أسعار لوازم الإنتاج الفلاحي في ماي 1994.
- تبني ميكانيزم يسمح بتعديل أسعار بيع البترول الخام إلى معامل التكرير في جوان 1994 ومراجعة تعريفات الكهرباء و الغاز بدلالة تطور التضخم في أوت 1994.
- تحرير أسعار البناء و السكنات الاجتماعية في سبتمبر 1994.
- حصر أسعار الدعم للإنتاج الفلاحي في بذور القمح و البطاطا في سبتمبر 1994.
- إلغاء الدعم الاستهلاكي العام للمنتجات البترولية في سنة 1994 و للمنتجات الغذائية خلال الفترة (1994-1996) .
- إلغاء الضوابط على هوامش الأرباح وتحرير أسعار السكر والحبوب بخلاف القمح وزيت الطعام واللوازم المدرسية.
- زيادة إيجار السكن العمومي بنسبة 30 % .

3- إصلاحات السياسة المالية: تستهدف سياسة الإصلاح المالي أحد المحاور الرئيسية ضمن برنامج الاصلاح الإقتصادي ، حيث تستهدف السيطرة على عجز الميزانية العامة للدولة ، والذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري ، والذي كان يمول بصفة أساسية عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي كما يجاوز المدخرات المحلية وكذلك الاقتراض من الخارج مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية وإرتفاع معدلات خدمة الدين

[1] مدني بن شهرة ، مرجع سابق، ص146

[2] بختة فرحات، مرجع سابق، ص 103

الخارجي وكما إنعكس على زيادة حدة التضخم ، وزيادة أعباء خدمة الدين الداخلي والخارجي ومن ثم إنخفاض معدلات التنمية الإقتصادية .

اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات الفعالة لزيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام مع الأخذ في الاعتبار أن العلاج الحقيقي لعجز الميزانية يكمن في رفع مستوى الإنتاجية وزيادة النشاط الاقتصادي والانتاج الوطني، وفيما يلي نتناول أهم الإجراءات المالية التي تم إتخاذها خلال فترة الإصلاحات الهيكلية:[1]

- إدخال إصلاحات ضريبية على المنظومة الإقتصادية بهدف إنعاش الإقتصاد الوطني وذلك عن طريق إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة والذي تضمن أربع معدلات وهي 7%، 13 %، 21%، 40%، وكل معدل يطبق على قائمة معينة من المنتجات ولكن قانون المالية لعام 1995 ألغى المعدل المضاف (40 %)، كماتم تعديل المعدل المخفض إلى 14 % في قانون المالية لعام 1997 ، بينما في قانون المالية لسنة 2001 تم إعادة هيكلة معدلات الرسم على القيمة المضافة حيث أصبح يشمل معدلين فقط ، المعدل المخفض ب7% والمعدل العادي 17 % ويندرج هذا التعديل في اتجاه زيادة تبسيط الرسم على القيمة المضافة وتخفيض تكلفة الإستثمار وإقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص الإعفاءات الضريبية .
- إدخال الضريبة على الدخل الاجمالي بتطبيق جدول متصاعد .
- إدخال الضريبة على أرباح الشركات بتطبيق معدل عادي قيمته 42 % الذي أصبح فيما بعد 38% ثم خفض إلى 33% عام 1999 ، ومعدل مخفض 5% للأرباح المعاد إستثمارها ثم إرتفعت النسبة إلى 33% سنة 1995 نتيجة التهرب الضريبي إذ يصعب على إدارة الضرائب مراقبة تلك العملية. ولكن ذلك المعدل 33% إنعكس سلبا على مدى تحفيز المؤسسة لإعادة إستثمار أرباحها ولذلك تم تخفيض ذلك المعدل إلى 15% وفق المادة رقم 14 من قانون المالية لسنة 1999.

وفي إطار الحد من استهلاك بعض السلع تم رفع الضريبة على كثيرمن السلع مثل الدخان والخمور وذلك على أساس ثابت ومحدد خارج نطاق ضريبة المبيعات، كل هذه التعديلات ساهمت في تحسين إيرادات الرسوم على السلع والخدمات وتحقيق إيرادات إضافية عن طريق الرسوم الجمركية نتيجة إرتفاع المبادلات مع العالم الخارجي، وعرفت الضرائب المباشرة تحسنا ملحوظا نتيجة إنتعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،

[1] علي بطاهر، **اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص127

وكذلك تم إلغاء المعاملة التفضيلية للقطاع العام ، وخفضت الرسوم الجمركية تدريجيا من حد أقصى 60% إلى 50% ليصل 45% سنة 1997 بما يتوافق مع الإتفاقيات الدولية وبما يقلل من إختلال التسعيرة بالإضافة إلى مساعدة عمليات تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

أما في إطار تطور النفقات العمومية فيلاحظ مايلي :[1]

- إنخفاض نفقات التسيير خلال فترة الاصلاح الهيكلي حيث انتقلت النفقات من 33.6% من الناتج الداخلي الاجمالي سنة 1993 إلى 31.5% من الناتج الداخلي الاجمالي سنة 1998 , وإذا أخذنا بعين الإعتبار تخفيض العملة الوطنية و تأ ثيرها على الأسعار فإن الإنخفاض الفعلي لنفقات التسيير العمومية يقدر ب10.5% خلال الفترة الممتدة بين 1993- 1998، ومن النفقات التي تم تقليصها رواتب عمال الوظيف العمومي التي أصبحت تمثل40 %من ميزانية التسيير في سنة 1998 بعدما كانت تمثل 42% من الميزانية خلال سنة1993 ,بحيث تم تخفيض التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية، كذلك تم تخفيض نفقات التحويلات الجارية فبعدما كانت تمثل 39% من ميزانية التسيير خلال سنة 1993، أصبحت بعد ذلك تمثل 30% من الميزانية خلال سنة 1998 . حيث قامت الحكومة بتخفيض الدعم تدريجيا على كثير من السلع مثل القمح، الفرينة، الزيت، السكر، الغازوال... الخ .

أما بخصوص نفقات التجهيز فقد انتقلت من مبلغ 101.6 مليار دينار جزائري في سنة 1993 إلى مبلغ 211.9 مليار دينار جزائري في سنة 1998، لكن بالقيمة النسبية فقد إنخفضت نفقات التجهيز حيث كانت تمثل 26 %من ميزانية الدولة و8.7% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1993 وأصبحت بعد ذلك تمثل 24 %من الميزانية و7.6% من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 1998، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تخفيض الدينار الجزائري وتأثيره على الأسعار فان الإنخفاض الحقيقي لنفقات التجهيز يقدر ب 16% مقابل 10.5% لنفقات التسيير في سنة 1998 .

ويعتبر عجز الميزانية من العناصر الرئيسية في برنامج التثبيت المتبع من طرف الدولة، وقد تم تخفيض العجز في الميزانية من عجز يقدر 100.6 مليار دينارجزائري في سنة 1993 إلى فائض قدره 66.2 مليار دينار في سنة 1997 وبمعنى اخر تحول عجز الميزانية والمقدرب8.7 %من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1993 إلى فائض في الميزانية قدره 2.4% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1997، غير أن العجز في الميزانية عاد سنة 1998 بسبب التدهور الكبير في أسعار المحروقات، حيث انخفض سعر البرميل من 19.47 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12.95 دولار أمريكي سنة 1998، حيث إنخفضت إيرادات الجباية البترولية

[1] المرجع السابق، ص128

بمعدل 28% مما أحدث عجزا جديدا في الميزانية العمومية قدره 101.3 مليار دينار جزائري سنة 1998 أي حوالي 4% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهذا الوضع يبين هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي فهي تمثل موردا رئيسيا لخزانة الدولة، إلا أن هذا الوضع لايساهم في فعالية النظام الضريبي، بحيث أن تقديرات هذا المورد لاترتكز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع.

4- الخوصصة وإصلاح المؤسسات العمومية: إن بداية إصلاح القطاع العام خلال الأزمة كانت بإصدار القانون رقم 88-01 الذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الاستقلالية القانونية والمالية ووفر لها قدرا كبيرا من الحرية بهدف تحقيق اللامركزية في إتخاذ القرار (إلغاء الوصاية الوزارية) تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، وحرية تحديدأسعار منتوجاتها وأجور عمالها وإمكانية القيام بالاستثمار دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط)، وإمكانية إعلان حالة الإفلاس والمعاقبة إذا لم تقم بتسديد إلتزاماتها المالية، وفي نفس الإطار جاء القانون 88-02 ليسهل عملية الإنتقال إلى إقتصاد السوق وتجنب معوقات التسيير المركزي البيروقراطي، وتم تطهير العديد من المؤسسات ماليا لتكييفها مع معطيات إقتصاد السوق حيث مسحت ديونها وتحولت إلى التزامات على عاتق الدولة تجاه البنوك التجارية، ولكن هذه الإجراءات واجهت صعوبات عديدة:

- إستمرار تراكم خسائر المؤسسات لأنه لم تكن لها السلطة الكافية في تحديد أسعار منتوجاتها وكانت كل مرة تلجأ للبنوك التجارية لتغطية عجزها .

- إن إعادة الهيكلة لم تأخذ بعين الإعتبار الحجم الفيزيائي للمؤسسات.

وخلال سنة 1994 وبالموازاة مع إنطلاق برامج الإصلاح للإقتصاد الوطني حاولت السلطات معالجة هذه النقائص (وأنشئت لهذه الغاية وزارة كاملة هي وزارة إعادة الهيكلة)، ومن قبل تعرضت المؤسسات لقيود مالية صارمة بهدف تعويدها على الإعتماد على الذات في إحداث الموارد فتم تسقيف الائتمان المصرفي ل23 مؤسسة كبيرة عاجزة ، تمثل مساهمتها الانتاجية 15% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي وقطاع البناء.[1]

والملاحظ أن برنامج التعديل الهيكلي لعام 1995 تم تدعيمه بنصوص وأحكام كانت موجهة إلى إعادة هيكلة القطاع العام الإقتصادي وتطهير البنوك التجارية، وذلك بوضع مخطط يدعى مخطط (بنوك – مؤسسات)، تم تنفيذه بواسطة الشركات القابضة الوطنية وبدعم من الخزينة العمومية والبنك المركزي والبنوك

[1] المرجع السابق، ص ص139-140

التجارية. وهذا البرنامج تم وضعه لبعث الحيوية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى التي يمكن تأهيلها، وغلق وتصفية تلك التي لايمكن إنعاشها .

وفي هذا الاطار فإن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن حوالي 76 مؤسسة و 64 وحدة إنتاج مستها إجراءات الغلق والتصفية، وتم تسريح أربع مئة ألف عامل نحو البطالة، على أن يتم تطبيق نظام جديد للتأمين على البطالة يقضي بدفع منحة جزافية للعمال المسرحين، وأتخذت إجراءات من نفس الجنس بالنسبة للدواوين وشركات الخدمات العمومية .

وطبق أول برنامج للخوصصة بمساندة من البنك الدولي في أفريل 1996، وركز أساسا على المؤسسات العامة المحلية البالغ عددها 1300 مؤسسة، ومن بين 274 مؤسسة عامة جرت خوصصة أو تصفية 117 مؤسسة بنهاية سنة 1996 ، وبعد بداية بطيئة نسبيا ميزت عملية الخوصصة كلفت الشركات القابضة الأقليمية الخمسة بتنفيذ عمليات تحويل الشركات إلى القطاع الخاص وبحلول سنة 1998 صفيت 827 مؤسسة عامة، وقد نتج عن هذه التصفيات الاستغناء عن عدد كبير من العمال بعدما كانت في سنة 1991 نصف القوة العاملة يشتغلون في القطاع العام. الخوصصة كلفت الشركات القابضة الأقليمية الخمسة بتنفيذ عمليات تحويل الشركات إلى القطاع الخاص وبحلول سنة 1998 صفيت 827 مؤسسة عامة، وقد نتج عن هذه التصفيات الاستغناء عن عدد كبير من العمال بعدما كانت في سنة 1991 نصف القوة العاملة يشتغلون في القطاع العام.

5- تحرير التجارة الخارجية واصلاح نظام الصرف: قامت الحكومة بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء كثير من العوائق غير التعريفية مع ارتفاع الجمارك على كثير من الواردات . وبرنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ بشكل تدريجي , حيث جسده أولا قانون(88-29) الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج، وقد تدعم إتجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الإستيراد حيث أقر بنك الجزائر لكل شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالإستيراد في كل السلع دون إتفاق أو تصريح مسبق ماعدا القيام بتوطين العملة لدى بنك وسيط معتمد.

ولكن في سنة 1992 ونتيجة الاختلالات المالية قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الاجنبي وتقليص حجم الواردات، كما وضعت قواعد صارمة على التمويل، بحيث المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100000 دولار أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة، كما أصدرت السلطات تعليمات تحرم الواردات التي ليست لها أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي، ودائما في اتجاه تحرير التجارة الخارجية تم في سنة 1994

إلغاء نظام المراقبة الثقيل، كما ألغي نظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة المنشأ سنة 1992 وهذا لاستيراد المنتوجات المسموح بها وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة حسب احتياجاتهم واستيراد كل المواد ما عدا بعض المواد التي يكون استيرادها ممنوعا بصفة مؤقتة، غيرأن قائمة هذه المواد تم إلغاؤها مع نهاية سنة 1994 ويعتبر الآن نظام التجارة الخارجية معفى من كل القيود الكمية.

وتم تعديل هيكل التعريفة الجمركية لكي تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بجانب هدفها المالي بحيث بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام (1994-1995) تم تخفيض خلال سنة 1996 المعدل الأعظمي للرسوم الجمركية من 60 % إلى 50% ثم بعد ذلك إلى45% في أول جانفي 1997 كما خفض عدد هذه الحقوق، مع بقاء بعض السلع خارج هذا النطاق كالكحوليات والدخان وسيارات الركوب الفردية النفعية، ومن المتوقع الاستمرار في سياسة تخفيض التعريفة الجمركية في السنوات القليلة القادمة لتتوافق بالكامل مع مشروع الإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية (OMC).[1]

أما على مستوى نظام الصرف فقد انحصرت الأهداف الفورية لهذا البرنامج في تصحيح القيمة المغالى فيها للدينار الجزائري ، وفي 1994 وخلال السنة الأولى من بداية إستعمال برنامج التعديل الهيكلي تم حدوث إنخفاض لقيمة الدينار الجزائري كمايلي :

- الإنخفاض الأول وتم في أفريل 1994 وتقدر قيمته 50 % من قيمة الدينار بالنسبة للدولار الامريكي الذي انتقل من24 دينار إلى36دينار وذلك بهدف إيجاد التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى تحضيرالشروط الضرورية لتحرير التجارة الخارجية .
- ثم حدث تخفيض ثاني في الدينار في سبتمبر 1994 وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 41 دينار جزائري، وكذلك في غضون عدة أشهر العملة الوطنية فقدت 70% من قيمتها خلال فترة التعديل الهيكلي

كان عام 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الإستيراد خلال هذه السنة، وقابلية تحويل الدينار له اثر محسوس على تثبيت وتحديد سعر الصرف على ضوء العرض والطلب.

وفي عام 1995 أصبح من الممكن إستعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة ونفس الإجراء أتخذ بالنسبة لنفقات السياحة خلال 1997، وتم إنشاء في بداية 1996 سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم

[1] المرجع السابق، ص132

إلغاء نظام الحصص المحددة إبتداءا من جانفي 1996 وذلك يعد الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم الصرف والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996.

إن عملية تحويل الدينار ساعدت على ترقية محيط ملائم للإستثمار الأجنبي، في جو مستقر لسعر صرف فعلي وحقيقي بالإضافة إلى حصول المستثمرين الأجانب علىضمانات لتحويل أموالهم وأرباحهم إلى الخارج، وفي الخلاصة يمكن القول ان نظام الصرف عرف عدة تطورات متتالية منتقلا من نظام الرقابة الثابت إلى نظام التعويم الموجه ليصبح إبتداءا من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر صرف ما بين البنوك.[1]

المطلب الثاني: مواصلة الإصلاحات الإقتصادية بعد سنة 1998

اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحنى جديدا في سير السياسة الإقتصادية تجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يرتكز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الإقتصادي، وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة 2001-2014 في كل من مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والبرنامج التكميلي 2010-2014 وذلك كما يلي:

أولا: برنامج دعم الانعاش الإقتصادي 2001-2004:

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين اللإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسستية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، وضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الى أربعة برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، وكان يهدف بشكل رئيسي إلى: [2]

[1] المرجع السابق ،ص 126.

[2] بوفليح نبيل، **دراسات تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية ادارية، العدد 12، ديسمبر 2012، جامعة شلف، الجزائر، ص 252

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(02-01) : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المبلغ	المجموع (%)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: بوفليح نبيل، **دراسات تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية ادارية، العدد 12، ديسمبر 2012، جامعة شلف، الجزائر، ص 252

ارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الإقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي،إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الإجتماعية وتدعيم سبل التنمية الإقتصادية.

وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـ 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الإنفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الإقتصادي.

والجدول السابق يبين لنا:[1]

- أن **قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية** قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب: 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40,1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الإقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 و الإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية إستعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي الى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة وغير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.
- كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة **لقطاع التنمية المحلية والبشرية** 38,8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج النتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن جاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية الى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.
- أما **قطاع الفلاحة والصيد البحري** فلم ينل الا مبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعود ذلك الى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص إبتداءا من سنة 2000البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA" وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، بالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.

[1] المرجع السابق، ص 252

- فيما يخص المبلغ المخصص **لدعم الاصلاحات** فيقدر ب:45 مليار دج، أي نسبة 8,6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الاجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف الى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.[1]
- أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه ترتكز أساسا على سنوات: 2001، 2002، 2003 بقيمة 205,4 مليار دج، 185,9 مليار دج، 113,2 مليار دج على التوالي أي بنسبة: 39,12% ، 35,4% ، 21,76% ، من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا ب: 20,5 مليار دج أي نسبة 3,9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الإقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها إنعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي: 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الإقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقدرب: 4202,7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار ، وقد كان يهدف بالأساس إلى:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي،التعليمي والأمني .

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الإقتصادي والإجتماعي.

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الإقتصادي.

- رفع معدلات النمو الإقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

[1] المرجع السابق، ص 253

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:[1]

الجدول(02-02) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب(%)
1- تحسين ظروف معيشة السكان:	1908.5	45.5
-السكن	555	
-التربية،التعليم العالي،التكوين المهني.	399,5	
-البرنامج البلدية للتنمية.	200	
-تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250	
-تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز.	192,5	
-باقي القطاعات.	311,5	
2- برنامج تطوير الهيئات القاعدية:	1703.1	40.5
-قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300	
-قطاع المياه.	393	
-قطاع التهيئة العمرانية.	10,15	
3-**برنامج دعم التنمية الاقتصادية:**	337.2	8
-الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	
-الصناعة وترقية الاستثمار.	18	
-السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	7,2	
4-برنامج تطوير الخدمة العمومية:	203.9	4.8
-العدالة والداخلية.	99	
-المالية والتجارة وباقي الادارات العمومية.	88,6	
-البريد والتكنولوجية الحديثة للاعلام والاتصال.	16,3	
5-**برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للاعلام** والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: بوفليح نبيل، **دراسات تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث إقتصادية إدارية، العدد12، ديسمبر 2012، جامعة شلف، الجزائر ، ص 254

[1] المرجع السابق، ص 254

ارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات،خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للإستثمار والتنمية الإقتصادية.

يبين الجدول السابق أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في:[1]

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية:** استفاد من برنامج خاص يصل 1908,5 مليار دج ما يمثل نسبة 45,5% من إجمالي البرنامج التكميلي.
- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص له 1703,1 مليار دج أي 40,5% من إجمالي البرنامج.
- **قطاع الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري:** استفادت من 337,2 مليار دج وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.
- **القطاع الإداري الحكومي:** استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية، العدالة، المالية تصل قيمته 203,9 مليار دج ما يعادل نسبة 4,8% من إجمالي البرنامج.
- **قطاع التكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال:** استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1,2% من اجمالي البرنامج.

ثالثا: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014

استكمالا للبرامج المنتهجة منذ سنة 2001 لانعاش النمو الاقتصادي أعلن رئيس الجمهورية في ماي 2010 عن انطلاق برنامج خماسي للاستثمارات العمومية خلال الفترة (2010-2014) بقيمة 21214 مليار دج وهو ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بقيمة 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 156 مليار دولار .

[1] المرجع السابق، ص 255

مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيمايلي:[1]

الجدول(02-03) : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

(الوحدة: مليار دج)

البرنامج	المبالغ	النسب(%)
1-**برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:**	9903	45,42
-السكن	3700	
-التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
-الصحة.	619	
-تحسين وسائل وخدمات الادارات العمومية.	1800	
-باقي القطاعات	1886	
2-**برنامج تطوير الهياكل القاعدية:**	8400	38,52
-قطاع الأشغال العمومية والنقل.	5900	
-قطاع المياه.	2000	
-قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3-**برنامج دعم التنمية الاقتصادية:**	3500	16,05
-الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	
-دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.	500	

المصدر: بوفليح نبيل، **دراسات تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث إقتصادية إدارية، العدد12، ديسمبر 2012، جامعة شلف، الجزائر ، ص 255

يبين الجدول السابق أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:[2]

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية:** استفادة من برنامج خاص يصل 9903 مليار دج ما يمثل نسبة 45,42% من إجمالي البرنامج.
- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص ب 8400 مليار دج بنسبة 38,52% من اجمالي البرنامج.

[1] المرجع السابق، ص 255
[2] المرجع السابق، ص ص 256-257

- **قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري، التشغيل:** استفادت من 3500 مليار دج ما يمثل نسبة 16,05% من اجمالي المبلغ.

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

المطلب الثالث : أثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على الوضعية الاقتصادية في الجزائر

سنوضح فيما يلي الآثار المترتبة على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على الوضع الاقتصادي فيها وذلك من خلال تتبع مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2010):

جدول رقم (02-04): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1996-2010)

السنوات	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي(%)	3.3	4.6	2.2	4.7	5.2	2.0	2.4	3.4
رصيد الموازنة العامة (مليار دج)	100.5	(101.3)	400.1	52.6	337.9	1186.8	999.5	(74)
رصيد الميزان التجاري(مليار دولار)	4.13	1.51	12.31	6.7	14.3	34.1	40.6	18.2
مجموع الديون الخارجية(مليار دولار)	33.6	30.5	25.3	22.6	21.82	5.61	5.58	5.16
معدل التضخم (%)	18.7	5.0	0.2	1.4	3.6	2.5	4.5	3.9
سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي	56.2	60.6	75.29	79.68	71.78	72.64	72.0	74.3

المصدر: من إعداد اطالب بناءا على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2004
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2008
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2011
- http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html
- ONS, **Rétrospective Statistique du (1970- 2002)**, édition 2005.

ومن خلال قراءتنا لهذا الجدول يمكننا تدوين الملاحظات التالية:

1- حققت معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي خلال هذه الفترة قيم موجبة ،وهذا عكس السنوات السابقة حيث كانت في معظمها سالبة، و ترجع هذه النتائج في الأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات منذ النصف الثاني من سنة 1999 والذي أدى إلى انتعاش الميزانية العامة للدولة التي سمحت بتسارع وتيرة النمو الاقتصادي خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة ،وتبقى هذه المعدلات متذبذة صعودا وهبوطا حسب تذبذب أسعار النفط ، وعليه فإن النمو الاقتصادي في الجزائر ما يزال هشّا،لأنه لم يكن وليد القطاعات الإنتاجية بل يرتبط بأسعار النفط على المستوى الدولي .

2- تعتمد السياسة المالية للدولة والموازنة العامة في الجزائر بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية ، هذه الأخيرة التي تبقى مرهونة بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية وعليه تبقى ميزانية الدولة حساسة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعار هذه المادة سواءا بالارتفاع أو بالانخفاض، واستنادا إلى تجربة بعض الدول التي تعتمد ميزانيتها كذلك على إيرادات المحروقات قامت الجزائر وبموجب القانون 2000 –02 المؤرخ في 27 جوان2000 بإنشاء صندوق خاص سمي بصندوق ضبط الموارد (FRR) تتحدد مهامه في امتصاص الفوائض المالية في الميزانية والناتجة عن ارتفاع أسعار النفط واستعمالها في تسوية العجز الموازني الذي قد يحدث مستقبلا نتيجة انخفاض أسعار المحروقات أو لتسديد المديونية العمومية للدولة سواء الداخلية أو الخارجية ، وتبقى سياسة الجزائر الخاصة بالمالية العامة محتملة بفضل الوفرة التي يقدمها هذا الصندوق في ظل الانتعاش المالي منذ سنة 2000 (بلغت إيراداته الصافية 1064.5 مليار دج سنة 2008 مقابل 232.1 مليار دج سنة 2000)، وذلك بالرغم من قوة الطلب على الميزانية لتمويل المشاريع المدرجة ضمن برامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال هذه الفترة، حيث عملت الدولة خلال هذه الفترة على انتهاج سياسة مالية توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

3- تعززت الوضعية المالية الخارجية خلال هذه الفترة بفضل انتعاش ميزان المدفوعات الذي شكل قاعدة لهذه الوضعية، وقد ساهم في تعزيزها المحيط الخارجي الملائم المقرون بارتفاع أسعار المحروقات، وقد سمح هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي لا سيما من خلال الدفع المسبق للديون، وبتسجيل فائض معتبر على مستوى الميزان التجاري، كما شهدت هذه الفترة استقرار نسبي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار خاصة في ظل التقلبات الكبيرة التي عرفها الدولار خلال هذه المرحلة، حيث واصل بنك الجزائر خلال هذه الفترة تطبيق سياسة صارمة لتحقيق الاستقرار

في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينارمن خلال اتباع سياسة مرنة في إدارة سعر الصرف عن طريق تدخلاته في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك والذي يعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية المتاحة فيه، ويعمل بنك الجزائر على تصحيح التكافؤ في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وضمان استقرار سعر الصرف مقابل تقلبات العملات الأخرى بما يضمن التوازن الخارجي للاقتصاد وملائمة مناخ الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.

4- أدت التدابير المالية والنقدية المتشددة في ظل برنامج التعديل الهيكلي إلى هبوط كبير في معدلات التضخم الذي يشكل مؤشر إيجابي للاستثمار في السوق الجزائرية .

وعليه يمكننا القول بأن الجزائر قد نجحت إلى حد كبير في ضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية بما يشكل مؤشر ايجابي للمستثمر المحلي والأجنبي.

خلاصة الفصل :

قمنا من خلال هذا الفصل بالتعرف على مختلف المدارس الاقتصادية ووجهت نظرهم فيما يخص الاستقرار الاقتصادي وأسباب عدم الاستقرار بالإضافة إلى متطلبات برامج هذه الإصلاحات الاقتصادية.

ثم تعرضنا للإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر منذ سنة 1989 وانعكاس هذه الأخيرة على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه المرحلة ، حيث قامت الجزائر بقصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي عقد اتفاقين للاستعداد الائتماني الأول: من 1989 إلى 1990 و الثاني من 1991 إلى 1992 اتبعت من خلالهما سياسة صارمة لإدارة الطلب من خلال تخفيض قيمة العملة، كما قامت السلطات العامة في سنة 1994 بصياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي وذلك من خلال عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة ، ثم اتفاق مدته ثلاث سنوات إبتداءا من سنة 1995، وتم خلال هذه الفترة ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون، وبغرض تكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، قامت الدولة ببعث برنامجا للإنعاش الاقتصادي يمتد على فترة(2001-2004)، ثم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين (2005- 2009) واستكمالا لهذه البرامج تم انطلاق برنامج خماسي للاستثمارات العمومية خلال الفترة (2010-2014)، خصص له غلاف مالي كبير يستهدف تنمية الموارد البشرية و تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمات العمومية، وقد انعكست هذه البرامج على تحسن الأداء الاقتصادي الكلي مدعوما بالرخاء المالي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة .

الفصل الثالث:

واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تمهيد:

في إطار برامج الإصلاح المتبعة وبغية تكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، قامت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة، بتحديث التشريعات الناظمة للاستثمار في الجزائر، وتوفير المزيد من المزايا والحوافز، من أجل إستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونحاول في هذا الفصل تقييم مدى نجاعة هذه الإصلاحات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر خلال هذه الفترة من خلال تعرضنا للمباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- المبحث الثاني: تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية
- المبحث الثالث: تقييم المناخ الإستثماري في الجزائر

المبحث الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، عملت الجزائر على تنفيذ إصلاحات تشريعية وتبني قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار عموما والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا، وعيا منها بالفوائد التي يمكن تحقيقها من وراء تكريس الباب المفتوح أمام الشركات الأجنبية واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

المطلب الأول: الأطر القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر.

لقد صدر المشرع الجزائري عدة قوانين تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي ، تتمثل هذه القوانين فيما يلي:

أولا: قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

يمثل قانون النقد والقرض الذي تبنته الجزائر في 14 أفريل 1990 أداة جديدة للسياسة الاقتصادية في البلد، فهو يندرج في إطار الأحكام التشريعية الخاصة بتطبيق الإصلاح الاقتصادي ويهدف إلى تعديل النظام النقدي المالي وإعادة تنشيط الإنتاج بواسطة رؤوس الأموال الداخلية والخارجية وجاءت مبادئ هذا القانون كما يلي:[1]

- حرية الاستثمار: للمستثمر الأجنبي الحرية للقيام بأي نشاط استثمار غير أن هذا القانون وكما جاء في قانون 1966، ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يحدد ذلك بنص تشريعي كما أن القانون حدد شروط تدخل راس المال الخاص وهذا ما نصت عليه المادة 183.
- رفع القيود المفروضة من قبل القوانين السابقة و المرتبطة بحل تدخل رأس المال و الطبيعة القانونية للشريك فلقد تم إلغاء شرط 51/49 وللمستثمر غير المقيم الحرية المطلقة في إقامة الاستثمار بمفرده أو عن طريق الشراكة.
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بند الجزائر في مدة شهرين أي أنه يتم بعد ذلك بعد 60 يوم من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر .
- الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر تجدر الإشارة هنا أن في هدا التاريخ الذي صدر فيه القانون لم توقع و لم تصادق الجزائر على أيه اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.

1 المادة 2 من قانون 90-10 النقد و القرض.

- تبسيط عملية قبول عروض الاستثمارات وإخضاعها إلى الرأي بمطابقة أي يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض ثم يثبت في الملف خلال شهرين كما جاء في القانون و أعطى المستثمرين الأجانب الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع خلافات بينهم وبين المستثمرين المحليين.

ثانيا: المرسوم التشريع 12-93 لعام 1993:

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام1993، تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات.

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض، كما تضمن:[1]

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات، وامتيازات ضريبية وجمركية.
- الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.
- إنشاء هيئة" **وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات** "كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم، والقيام بالدراسات، وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية، وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

ولا تتعلق أحكام هذا المرسوم بالاستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدوره فقط، بل أعطى أهمية كبيرة للاستثمارات الجاري إنجازها أثناء وقبل صدوره، وقد هدف أساسا إلى توسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي، لإنجاز برامج الاستثمارات التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة والخاصة بخلق فرص عمل، وترقية الصادرات خارج المحروقات، وإشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية مما يمكن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية.

[1] Fodil Hussam, chronique de l`économie algérienne, vingt ans des réformes libérales, l'économiste d'Algérie, Alger, 2005, P 30-31

ثالثا: الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار:

في إطار التحولات الإقتصادية للسنوات الخمس الماضية ومع تحديد برنامج تنموي ذو إستراتيجية مستقبلية يعمل على الإصلاح الشامل للمؤسسات الإقتصادية والمالية.

ومن خلال ما سبق شرعت الدولة في إحداث الإصلاحات على جميع النواحي وهذا ما تم من رصد ما قيمته 55 مليار دولار كبرنامج خماسي إلى غاية 2009 تطلعا إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والدخول في معترك المنظمة العالمية للتجارة OMC، ومع كل هذه الرهانات لابد على الجزائر أن تهيئ وتلاءم سياستها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لضمان التنمية الاقتصادية خاصة في مجال الاستثمار، ونظرا لجميع الأسباب والتحديات المذكورة سابقا صدر الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي يتماشى مع الواقع الجزائري إتجاه الاستثمار ودعم المستثمرين والطموحات المستقبلية على أساس نظرة التغيير والرقي.

ومن خلال تفحصنا لهذا القانون أو الأمر الرئاسي إستنتجنا بعض النقاط أهمها:

- إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر 01-03 لا سيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار. ما عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات.[1] وبموجب المادة 35 من الأمر 01-03 تم إلغاء:

- الامتيازات والضمانات والمساعدات الممنوحة للمستثمرين التي جاء بها المرسوم التشريعي.

- تقسيم أنظمة التحضير حسب المناطق (المناطق الخاصة، المناطق الحرة، الجنوب الكبير، الطوق الثاني للجنوب) المعمول به في المرسوم التشريعي رقم 93-12.

الأمر 01-03 أعطى مفهوم جديد للاستثمار ويقصد به ما يلي:[2]

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

[1] المادة 35 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار – جريدة رسمية –رقم 47

[2] المادة 2 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001

– استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

– مبدأ حرية الاستثمار ومراعاة التشريع والتنظيمات بالنشاطات المقننة.[1]

– مبدأ عدم التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويون الأجانب مثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.[2]

– يحدد الأمر 01-03 الاستثمارات المنجزة في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات في إطار منح الامتياز والرخصة.[3]

– الملاحظ في الامر 01-03 زيادة الحوافز والامتيازات للمستثمرين خاصة وزيادة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية.[4]

– تقسيم نظام منح الحوافز والامتيازات إلى نظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي كل على حدا كمايلي:

المستثمرين يستفيدون من إعفاء والامتيازات والحوافز في النظام العام في مرحلة الاستغلال فقط،[5] واستفادتهم من الإعفاءات في النظام الاستثنائي وهذا في مرحلة الانجاز والاستغلال بشرط أن يكون الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدول وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.[6]

- استفادة المستثمرين من الامتيازات والإعفاءات والحوافز لمدة 10 سنوات.[7]
- ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وأن هذا المبلغ اكبر من رأس المال المستثمر في البداية.[8]

[1] – المادة 5 من الأمر 01-03
[2] – المادة 14 من الأمر رقم 01-03
[3] – المادة 1 من الأمر رقم 01-03
[4] – المادة 9 من الأمر رقم 01-03
[5] – المادة 9 من الأمر رقم 01-03
[6] – المادة 9 من الأمر رقم 01-03
[7] – المادة 10-11 من الأمر رقم01-03
[8] – المادة 30 من الأمر رقم 01-03

- يتم إنشاء بموجب الأمر 01-03 الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI لدى رئيس الحكومة وتكزن تحت وصاية وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات[1] ويتم تحديد صلاحياتها وسيرها وتنظيمها وفق المرسوم التنفيذي رقم01-282 مؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

- بموجب الأمر 01-03 تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة الحكومة [2] ويكلف المجلس على الخصوص بما يلي:

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها

- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة

- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات يحدد المجلس الوطني للاستثمار شروط الحصول على المزايا والحوافز.

- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات و تطويرها.

إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص يوجه هذا الصندوق التمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار ولا سيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار ويحدد المجلس الوطني للاستثمارات جدول النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب.[3]

للوكالة أجل أقصاه ثلاثون "30" يوما ابتداءا من تاريخ طلب المزايا من أجل:[4]

– تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الإستثمار.

– تبليغ المستثمر بقرار المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

وفي حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الإعتراض على قرارها يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها اجل أقصاه 15 يوما للرد.

ويمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء.

[1] – المادة 6 من الأمر رقم 01-03

[2] – المادة 19 من الأمر رقم 01-03

[3] – المادة 28/ من الأمر 01-03

[4] – المادة 7 من الأمر 01-03

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 تحل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI محل وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI طبقا للتشريع المعمول به وكل عناصر الذمة المالية المنقولة والعقارية التي كانت تحوزها وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI أو كانت مخصصة لها وكذلك المستخدمين العاملين بها.[1]

تحل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، زيادة على ذلك في الحقوق والواجبات محل وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها.

المرسوم التنفيذي رقم 01-282 يلغي المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في 1994/01/14 والمتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها المعدل والمتمم.

تنشأ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI على شكل الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزية للوكالة نفس مقر APSI وبدا نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في أفريل 2002.

رابعا: الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03:

ويهدف إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الأمر 01-03 حيث تم تعديل المواد التالية من الأمر 01-03:[2]

- **المادة 3** : والتي تحدد الإستثمارات التي تستفيد من المزايا التي يمنحها الأمر 01-03، حيث تم وفق الأمر الجديد إستثناء قائمة نشاطات وسلع وخدمات من الإستفادة من هذه المزايا وتحدد هذه القائمة عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للإستثمار؛
- **المادة 6** : والتي تقضي بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتم تعديل نصها من "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الإستثمار تدعى في صلب النص الوكالة" إلى "تنشأ وكالة وطنية لتطوير الإستثمار تدعى في صلب النص وكالة"، وهذا ما يضفي على الوكالة نوعا من الإستقلالية ويلغي الوصاية؛
- **المادة 7:** والتي تنص وفقا للأمر 01-03 على أنه للوكالة أجل أقصاه 30 يوم إبتداءا من تاريخ إيداع طلب المزايا من أجل تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الإستثمار وتبليغ

[1] – المادة 51 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 2001/09/24 يتضمن صلاحيات ANDI وتنظيمها وتسييرها، رقم 55 .

[2] الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.

المستثمر بقرار منحه المزايا من عدمه، وتم تعديلها إلى أن أقصى أجل يمنح للوكالة هو 72 ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز و10 أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإستغلال، كما يمكن للوكالة تحصيل إتاوة مقابل تكاليف دراسة الملفات تحدد حسب التنظيم؛

- **المادة 9:** والتي تنص وفق الأمر السابق على المزايا الممنوحة للإستثمارات المنجزة وفق النظام العام خلال فترة الإنجاز فقط ، ليضاف إليها وفق الأمر الجديد وفي المادة السابعة منه مزايا جديدة خلال فترة الإستغلال ولمدة 3 سنوات بعد معاينة الشروع في الإستثمار والذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر تتمثل في:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

- **المادة 11:** والتي تخص المزايا الممنوحة للاستثمارات المنجزة وفق النظام الإستثنائي في الأمر السابق خلال مرحلة الإنجاز، حيث تم وفق الأمر الجديد إلغاء حقوق التسجيل فيما يخص عقود التأسيس والزيادات في رأس المال والتي كانت تطبق بنسبة منخفضة قدرها 0.2%وفق الأمر 01-03 ، وكذا الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج هذا إضافة إلى المزايا المقررة في القانون السابق وهذا خلال فترة انجاز لا تتجاوز 5 سنوات، أما خلال مرحلة الإستغلال ولمدة أقصاها 10 سنوات ابتداءا من تاريخ معاينة الشروع في الإستثمار والذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يتمتع المستثمر بالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

- **المادة 18 :** والمتعلقة بإنشاء المجلس الوطني للاستثمار، حيث ينص الأمر الأخير على " ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الإستثمارات مجلس وطني يدعى في طلب النص " المجلس" ويوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة ويكلف بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمار وعموما بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر وتحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره وصلاحيته عن طريق التنظيم.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بمتابعة وترقية الاستثمار

و من أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم و تطوير الاستثمار استحدث القانون الجديد الهيآت التالية:

- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI)

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعاتها، وتضمن المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415هـ صلاحيات الوكالة، حيث تعتبر هذه الوكالة حسب المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه هي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر لاسيما بعد إنشاء الشباك الوحيد وتتمثل مهامها أساسا في:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية
- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفذ كل التدابير التنظيمية
- تضمن تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بفرض الاستثمار
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار
- تجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصاءه
- تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمار التي استفادت من امتيازات
- تنسيق بين الوكالات في المناطق الحرة
- تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه
- تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار.[1]

[1] منصوري الزين ، **آليات التشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتمويل والتنمية** الاقتصادية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : مالية ونقود، جامعة الخزائر ، 2005-2006 ص87.

2- لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها (CALPI)

ولقد أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لمشكل العقار الصناعي، حيث أنه من ضمن العناصر الأساسية لإنجاز الاستثمار الاقتصادي الحصول على حصة عقارية متلائمة مع المشروع المرغوب في تكوينه، ففي إطار تدعيم وتحفيز الاستثمارات من هذه الناحية فإن مسألة العقار أوكلت إلى اللجنة الولائية لدعم مواقع الاستثمار المحلية وترقيتها المعروفة بـ (CALPI).

تأسست لجنة (CALPI) بناءا على التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الأراضي للمستثمرين وترتكز مهمته الأساسية على العنصر الإعلامي والتشاور المحلي، حيث أن هذه اللجنة تتشكل من الوالي أو ممثله رئيسا ومدير للدراسات وتهيئة الإقليم، مدير الصناعات والناجم، مدير مكلف بالمجال الحضري، مدير الفلاحة، مدير المناطق الصناعية، ممثلو مؤسسات الترقية العقارية، رؤساء البلديات والدوائر، مديري الوكالات العقارية الذين بحوزتهم مناطق النشاط، ممثلو كل الفرق التجارية والحرف الصناعية والزراعية، ممثلو الجمعية الوطنية للمقاولين في الولاية... وتتمثل مهام لجنة CALPI في:

- تشكيل ومسك الدليل العام للمساحات الموجهة لفرض العقارات للمستثمرين مع توفرها على القائمة الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية تبعا للنموذج المرفق والمصنف بالمجموعات الصناعية للنشاط الحر.
- كما هي مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمارات والتي تعمل كل اللمسات اللازمة للاستثمار وخاصة في الميادين التالية:
- الوضعية العامة للأرض: فيما يخص المساحات المهيأة وغير المهيأة وضعية المساحات مثل ظروف الاتصالات، النشاطات المعروفة وخاصة المتعلقة بالبيئة.
- الوضعية القانونية للأرض: تعريف نوعيتها، مالكيها، أو مسيريها وطريقة الاستفادة
- قواعد وطرق البناء: فيما يخص رخص البناء واحترام قواعد تعمير
- الإشراف على المستثمرين المرتبطة باكتساب الأرض للاستثمار[1]

[1] - المرجع السابق، ص94.

3- الوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار (ANDI)

وهي بديل عن الوكالة الوطنية للترقية ومتابعة دعم الاستثمار المستحدث، بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993، تتمثل مهامها في:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها
- إستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- التأكد من إحترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار
- تسيير صندوق دعم الاستثمار
- تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار.

4- المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، ويضطلع بالمهام التالية:

- صياغة إستراتيجية، أوليات الاستثمار
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية
- إقرار الإجراءات والمزايا التحضيرية
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار

5- الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

من أجل التخلص من متاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب ثم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية

6- الهياكل التقنية المختصة لدعم ومتابعة انجاز المشاريع:

- شبكات معلومات وطنية ودولية
- صندوق لدعم الاستثمار
- حافظة عقارية للمستثمرين
- مساهمة خبراء ومختصين وطنيين وأجانب
- إدارة في خدمة المستثمرين والتنمية الوطنية

7- الوزارة المنتدبة لدى الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار: وتضطلع بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة.
- اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

وبموجب هذه القوانين والهياكل والهيئات والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أصبح مجال الاستثمار أكثر وضوحا.

المبحث الثاني: تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر، والتوزيع القطاعي وأهم الدول المستثمرة في الجزائر، وكذلك آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الإقتصادية.

المطلب الأول: تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2012

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى دراسة حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر وتطور مخزون الإستثمارات وكذلك مقارنة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين الجزائر ودول شمال إفريقيا.

أولا: حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (1990-2012):

يوضح الجدول الموالي حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2012 وذلك كما يلي:

الجدول رقم (03-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة: (1990-2012)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
حجم الإستثمار	40.0	80.0	30.0	0.0	0.0	0.0	270.0	260.0	606.6	291.6	280.1	1107.9
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
حجم الإستثمار	1065	633.7	881.9	1081.1	1795.4	1661.8	2593.6	2746.4	2264	2571	1484	

Source: Agence Nationale de développement de l'investissement (ANDI), (page consultée le 20-04- 2014), **le dispositif de soutien à l'investissement**, (en linge), www.andi.dz/ mesures/ mesures.htm.

إستنادا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي:

شكل رقم (03-01): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة(1990-2012)

الوحدة: مليار دولار

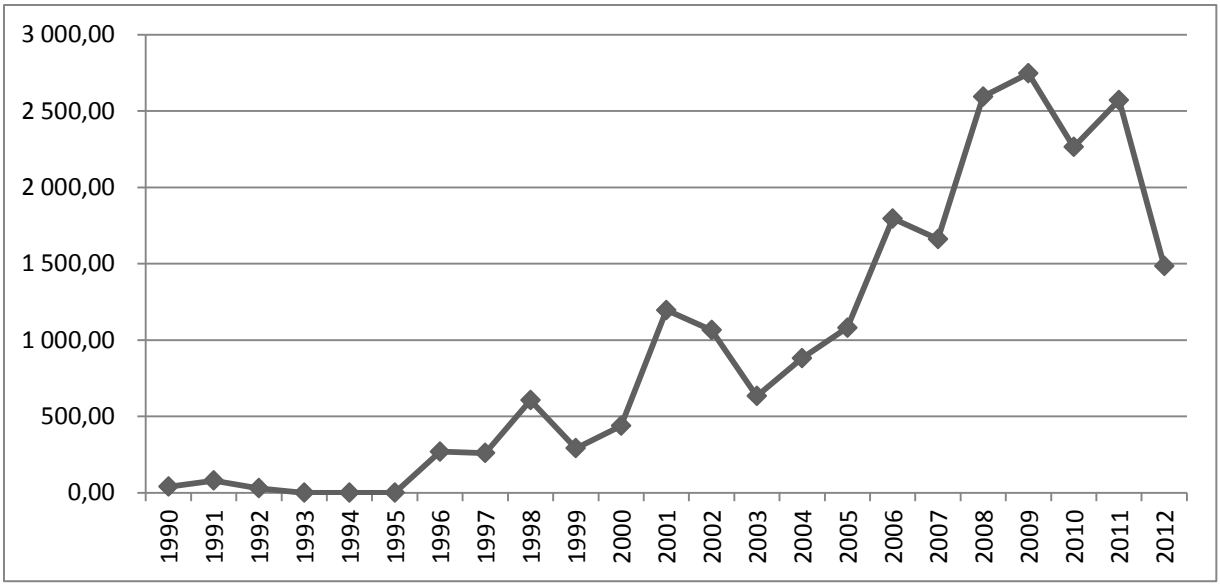

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لمعطيات الجدول السابق.

بغرض تحليل حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من المفيد الإشارة إلى مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: من 1990 إلى 1995:

تميزت هذه الفترة بغياب شبه تام لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا يعود إلى عدة عوامل من بينها غياب الإستقرار الإقتصادي والسياسي، وهذا ما أدى إلى إمتناع الشركات الأجنبية من الإستثمار في الجزائر، حيث قبل سنة 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص (أي لحساب هذه الشركات)، إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج، أو بعقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سونطراك، وقد شهدت هذه الفترة بداية تنفيذ الإصلاحات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لمعالجة الإختلالات المختلفة.

المرحلة الثانية: إبتداءا من 1995:

تميزت هذه المرحلة بإرتفاع واضح لحجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر وهذا نتيجة للإصلاحات الإقتصادية التي تم تنفيذها وما نتج عنها من إستقرار إقتصادي وسياسي، بالإضافة إلى قانون

الإستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بالأمر01-03 لسنة 2001، حيث إستهدفت الجهات الوصية إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الإقتصادي على أسس من الكفاءة والفعالية، بالإضافة إلى إعتماد جملة المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين، كما أن لبرنامج الإنعاش الإقتصادي المعلن سنة 2001، دورا في تشجيع الإستثمار، وإستقطاب رأس المال الوطني والأجنبي.

ثانيا: تطور مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2012:

الشكل رقم (03-02): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (1990-2012)

الوحدة: مليون دولار

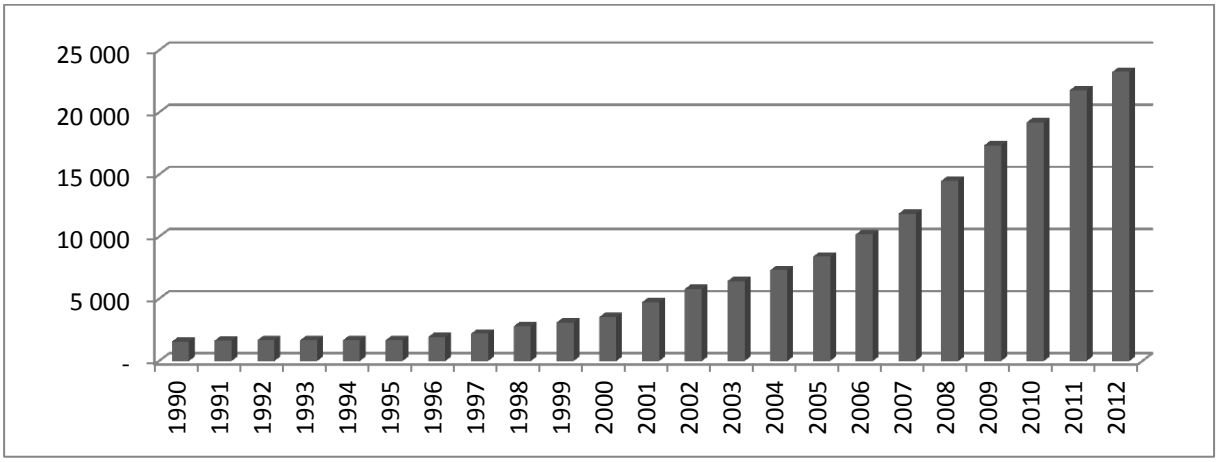

Source:Agence Nationale de développement de l'investissement (ANDI), (page consultée le 20-04- 2014), **le dispositif de soutien à l'investissement**, (en linge), www.andi.dz/ mesures/ mesures.htm.

بالرغم من تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة الأخيرة إلا أن نصيب الجزائر منه يبقى ضعيفا مقارنة بدول المنطقة، حيث تصنف الجزائر من بين الدول الأقل نشاطا بالنظر إلى الفرق بين القدرات الموجودة والنتائج المحققة.

ثالثا: مقارنة قدرة الجزائر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مع بعض دول شمال إفريقيا:

بالرغم من تطور حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر إلا أنها تصنف الجزائر من بين الدول الأقل نشاطا مقارنة بدول شمال إفريقيا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-02): مقارنة قدرة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2012):

البلد	تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد									مخزون الاستثمار الأجنبي الوارد (بالمليون دولار)				
	بالمليون دولار					كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي								
	1990	2000	2006	2011	2012	1990	2000	2006	2011	1990	2000	2006	2011	2012
الجزائر	40	280	1.795	2571	1484	0.1	0.5	1.5	1.4	1.561	3.379	9.944	21.780	23264
مصر	734	1.233	10.043	(483)	2798	2	1.3	9.3	(0.2)	11.043	19.955	38.925	72.612	75410
المغرب	165	422	2.449	2.568	2836	0.6	1.1	3.7	2.5	3.011	8.842	29.939	44.516	48176
تونس	89	779	3.308	1.148	1918	0.7	3.6	9.6	2.5	8.067	11.545	21.832	31.414	33634

المصدر: دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 351

إستنادا إلى الجدول السابق يتبين لنا أن مصر أقدر دولة على إستضافت الإستثمارات الأجنبية المباشرة تليها كلا من تونس والمغرب، بينما تبقى الجزائر صاحبة أقل نصيب في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

إلا أن الجزائر في سنة 2011 أكدت عن قدراتها على جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية، حيث وصلت إلى 2571 مليون دولار، وبذلك فقد صنفت في المرتبة الأولى بالنسبة لدول شمال إفريقيا، وتراجع كلا من مصر وتونس حيث قدر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر(483) مليون دولار، 1.148 مليون دولار وذلك نتيجة للمشاكل السياسية والأمنية التي تعاني منها، وإن زيادة تدفق رأس المال الأجنبي إلى الجزائر قد يؤدي إلى التحسن النسبي لمناخ الإستثمار من جهة، وإلى جاذبية بعض القطاعات الإستثمارية، خاصة قطاع المحروقات، والإتصالات، والتعدين، بالإضافة إلى بعض الأنشطة في قطاع الخدمات، أما في سنة 2012 فقد تراجع نصيب الجزائر في إستضافت الإستثمارات الأجنبية المباشرة حيث قدر ب1484 مليون دولار.

وبالرغم من هذا يبقى مخزون الجزائر من هذه الإستثمارات قليل مقارنة بدول المنطقة، كما تبقى مساهمة هذه الإستثمارات في تكوين الناتج المحلي جد منخفضة.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي وأهم الدول المستثمرة في الجزائر:

بعد التعرف على مخزون وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، ومكانة الجزائر بالنسبة لدول شمال إفريقيا، لابد من معرفة نصيب كل قطاع من هذا التدفق وقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك التطرق إلى أهم الدول المستثمرة في الجزائر.

أولا: التوزيع القطاعي:

إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي المقدر ب 1.5 مليون كم^2 غير مستغل في معظمه، كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة وقدرات إنتاجية كبيرة، هذا وقد عرف القطاع تطورات هامة منذ إعتماد القانون رقم 91-21 الصادر في 04 ديسمبر 1991 المعدل للقانون 86-14المتعلق بالمحروقات والذي يكرس إنفتاح القطاع على الاستثمار الأجنب ، هذه خطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة، حيث تم التوقيع على أزيد من 60 عقد إستكشاف منذ 1992بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك و شركات أجنبية، تعمل في نشاطات الإستكشاف و الإستغلال على أساس تقاسم الإنتاج، حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد، إنما تمتد إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات، الصيانة، الهندسة.

كما تدعم هذا التحرير لقطاع المحروقات الذي تم توسيعه للأنشطة البترولية الأمامية منذ صدور القانون 05-07 حول المحروقات الصادر في 28 افريل 2005 وهو القانون الذي أنهى إحتكار الدولة للقطاع.

تتركز غالبية مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في قطاع المحروقات اما بقية القطاعات فلا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر فيها محدودا رغم المؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع.

وفي الجدول الموالي سنحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.[1]

[1] كريمة قويدري، **الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 77

جدول رقم(03-03): تقسيم المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2012)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)
الزراعة	6	1.42	2.391	0.11
البناء والأشغال العمومية	64	15.13	41.083	1.94
الصناعة	239	56.5	978.702	46.15
الصحة	6	1.42	13.573	0.64
النقل	16	3.78	9.531	0.45
السياحة	10	2.36	481.304	22.70
الخدمات	81	19.15	504.522	23.79
الاتصالات السلكية واللاسلكية	1	0.24	89.441	4.22
المجموع	423	100	2.120.549	100

Source: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement, la date: 26/04/2014. Le temps: 20:45

1-الإستثمار في قطاع الصناعة:

يعد قطاع الصناعة أهم قطاع استحوذ على معظم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2012 حيث تم التصريح ب239 مشروع إستثماري أجنبي بقيمة 978.702 مليون دينار جزائر قدرت نسبته ب 46.15% من اجمالي التدفقات المصرح بها.

ومن بين الصناعات التي تم الاستثمار فيها في مجال السكك الحديدية الذي تتولاه المجموعة الأمريكية (جنرال موتورز) وصناعة الأغذية التي عرفت انتعاشا كبيرا بدخول شركة (دانون) إلى السوق الجزائرية سنة 2002، ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات الثقيلة نجد المشروع الجزائري الألماني الإماراتي لإنتاج مركبات عسكرية من نوع "فورزفاقن"، بالإضافة إلى مشروع مصنع السيارات "رونو-الجزائر" بالشراكة مع الشركة الفرنسية لإنتاج السيارات.

2-الإستثمار في قطاع الخدمات:

إحتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح ب 81 مشروع بقيمة 504.522 مليون دينار جزائري مقدرة بنسبة 23.79% من إجمالي

التدفقات المصرح بها، ويحوي هذا القطاع على فرص ومجالات إستثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك.

3- الإستثمار في قطاع الفلاحة:

يعاني قطاع الفلاحة تهميش حيث لم يستقطب سوى 6 مشاريع بمبلغ 2.391 مليون دينار جزائري قدرت ب 0.11% من إجمالي التدفقات المصرح بها خلال الفترة 2002-2012، بالرغم من الإمكانيات المتاحة في الجزائر في هذا المجال ويرجع هذا إلى ضعف الحوافز القانونية والمتعلقة بالمردودية.

4- قطاع السياحة:

بلغ عدد المشاريع المصرح بها في هذا القطاع 10 مشاريع مقدرة بمبلغ 481.304 مليون دينار جزائري قدرت ب 22.70% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ومن أهم المشاريع السياحية نجد مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج و مشروع مجمع سيدار السعودي لتأسيس قريتين سياحيتين بالجزائر العاصمة.

5- قطاع الإتصالات:

حيث تم التصريح بمشروع واحد بمبلغ 89.441 مليون دينار جزائري قدرت نسبته ب4.22% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ومن أهم الشركات المستثمرة في هذا القطاع نجد الشركة المصرية أوراسكوم والشركة الكويتية الوطنية.

6- القطاعات الأخرى:

لم تخص القطاعات الأخرى كالصحة والنقل والبناء والأشغال العمومية بالمستويات المرغوبة رغم دورها في الإقتصاد، حيث تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنقص المشاريع في كل من هذه القطاعات، وهو ما يتطلب من السلطات الحكومية إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر:

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، والجدول الموالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012):

جدول رقم (03-04) :أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)

الإقليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
أوروبا	228	364.501
منها الاتحاد الأوروبي	185	323.298
آسيا	27	493.406
أمريكا	9	59.504
الدول العربية	153	1181166
افريقيا	1	4510
استراليا	1	2974
مشروعات متعددة الجنسيات	4	14.487
المجموع	423	2.120.549

Source: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement. La date: 28/04/2014. Le temps: 23:35

نلاحظ من خلال الجدول أن الدول الأوروبية تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2012) بـ228 مشروع منها 185 مشروع تابع لدول الاتحاد الأوروبي تمتلك فرنسا العدد الأكبر منها، تليها كل من إيطاليا واسبانيا ، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 153 مشروع ثم الدول الآسيوية بـ 27 مشروع ومن أهمها الصين واليابان و أمريكا بـ 9 مشاريع أما الإستثمارات المتدفقة من كل من إفريقيا، أستراليا تحتل المرتبة الأخيرة بمشروع واحد لكل منهم.

أما من حيث قيمة الإستثمار فقد تصدرت الدول العربية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012) بقيمة استثمار قدر بـ 1.181.166 مليون دينار جزائري حسب احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، حيث تعتبر كل من مصر، الكويت ،البحرين، المملكة العربية السعودية من أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر، فيما احتلت الدول الأوروبية المرتبة الثانية بإستثمارات قدرها 364501 مليون دينار جزائري منها 323298 مليون دينار جزائري مصدرها دول الإتحاد الأوروبي، تليها الدول الآسيوية بـ 27 مشروع ثم دول أمريكا الشمالية والجنوبية بـ 9 مشاريع.

المطلب الثالث: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الإقتصادية:

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الإقتصادية، حيث سيتم التطرق إلى أثره على رأس المال والناتج المحلي الإجمالي وكذلك أثره على التكنولوجيا وعلى التشغيل، وأيضا أثره على ميزان المدفوعات.

أولا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الثابت:

يوضح الجدول الموالي مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

جدول رقم (03-05): مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة (%)	3.87	9.57	7.64	3.88	4.30	4.68	6.63	4.71	5.58	5.90	4.37

Source: World investissements Rapports: 2010

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت تبقى متواضعة ففي سنة 2000 كانت النسبة تقدر ب3.87%, ثم شهدت هذه النسبة زيادة في سنة 2001 حيث بلغت 9.57 % لتنخفض بعدها إلى 7.64 % عام 2002 ثم 3.88% سنة 2003 لترتفع سنة 2004 لتصل إلى 4.30 % و 4.68% في عام 2005 ولترتفع في سنة 2006 وتصل إلى 6.63 % بعدها انخفضت سنة 2007 ووصلت إلى 4.71% لتعاود الارتفاع في سنة 2008 و2009 تسجل 5.58 % و5.90 % على التوالي، لتنخفض في سنة 2010 وتصل إلى4.37 %.

ثانيا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الجدول الموالي مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2009).

جدول رقم (03-06): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة المئوية(%)	0.8	2.17	1.87	0.93	1.03	1.05	1.53	1.24	1.55	2.02

Source: World investissement Rapports: 2010

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبية المباشرة في الجزائر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تبقى جد ضعيفة وهذا راجع إلى ضعف قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فبالرغم من إرتفاعها في سنة 2001 حيث وصلت إلى 2.17 % مقارنة مع سنة 2000 والتي كانت 0.8 %، عاود الانخفاض في سنة 2002 ليبلغ 1.87 % ثم 0.93 % سنة 2003 ثم يبلغ سنة 2004 نسبة 1.03 % ثم 1.05 % في سنة 2005 ويبقى في حدود النسبة خلال السنوات التالية ثم يعاود التحسن في سنة 2009 ليبلغ 2.02 %، وتبين الارقام السابقة أن الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري لا يزال ضعيفا، على الرغم من أنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار تأخر الانفتاح الحقيقي الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا تزال هناك امكانيات هائلة غير مستغلة للاستثمار في الجزائر.

ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا:

إن نقل التكنولوجيا بواسطة الإستثمارات الأجنبية، يرتبط بمدى نجاح على حيث الشركات الأجنبية على الإستثمار في البحث والتطوير محليا، ودعم الشركات الوطنية للإستفادة من هذه النشاطات، لتصبح فيما بعد قادرة على القيام بالجهود البحثية والتطويرية بصفة مستقلة.

على الرغم من صعوبة إجراء قياس كمي لأثر الإستثمار الأجنبي على توريث التكنولوجيا وتأهيل الكفاءات البشرية، إلا أن معظم الإستثمارات الأجنبية تتركز في قطاع المحروقات، وما يتصل به من إكتشاف،

وإنتاج، ونقل، وصيانة، إضافة إلى بعض الصناعات في البتر وكيماويات، والأسمدة، الأمر الذي يسهل أحيانا عملية الحصول على أنسب أنواع التقنية المتطورة.

لكن المؤسسات الصناعية التي ينشئها رأس المال الأجنبي، عادة، ليس من بين أولوياتها تطوير ونقل التقنية إلى البلد المضيف، بل همها الأساسي استخدام تلك التقنية داخل مؤسساتها الخاصة.[1]

تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الشواهد الميدانية تفيد بأن بعض الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع المحروقات مثل: Anadarko, BP ،اعتمدت في السنوات الماضية، على استراتيجية جديدة تتعلق بضمان تكوين مكثف لإطارات جزائرية في الخارج (عادة في بريطانيا والولايات المتحدة)، وذلك بغرض تأهيلهم على إستيعاب التكنولوجيات المتطورة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركة ذات الأصل الألماني والعاملة في الجزائر تحت اسم " Schneider Electric Algérie "، قد عمدت خلال شهر أكتوبر 2002 إلى فتح مدرسة للتكوين على بعض التقنيات مثل: المراقبة الصناعية، توزيع الكهرباء...الخ.

كما أن سلسلة التكوينات التي اعتمدتها شركة Henkel سمحت لعمال وإطارات الشركة من اكتساب معارف جديدة، أهلتهم لتطوير آدائهم، والتكيف الإيجابي مع ما هو متاح من تكنولوجيا.

ثم إن الاستثمارات الأجنبية المتزايدة في الصناعات الالكترونية، أو في الاتصالات، سواء مع القطاع العام أو القطاع الخاص، سمحت بنقل نسبي للتكنولوجيا والمعارف التنظيمية والتسييرية.[2]

إن قدرة الجزائر على جذب إستثمارات أجنبية، مصحوبة بنقل للتكنولوجيا التي تراعي قوانين البيئة، وتحافظ عليها، وتنمي مهارات الإطارات الوطنية، يتوقف بالأساس على قدرتها التفاوضية مع الشريك الأجنبي حال التصديق على المشروع الإستثماري، إضافة إلى ضرورة تحديث التشريع الخاص بالملكية الفكرية، وبراءات الإختراع، على النحو الذي يحفز الشركات المتعددة الجنسية من أجل التكيف مع البيئة الجزائرية.

[1] قويدري محمد، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في الدول النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 236

[2] المرجع السابق، ص 238

رابعا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على مشكلة البطالة:

يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرحة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012) بحسب احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

جدول رقم (03-07): عدد وظائف المشاريع الأجنبية المصرحة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)	عدد الوظائف	النسبة (%)
الاستثمارات المحلية	47.170	99.1	4.813.063	69	664.057	88
الشراكة	208	0.4	879.370	12.7	27.400	4
الاستثمار الأجنبي المباشر	215	0.5	1.241.179	17.9	63.713	8
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	**423**	**0.9**	**2.120.549**	**30.6**	**91.113**	**12**
المجموع العام	47.593	100	6.933.611	100	755.170	100

Source: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement. La date: 30/04/2014. Le temps: 14:30

بحسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه نجد أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في الجزائر تبقى محدودة ، حيث بلغ العدد الإجمالي من العمال المشغلين في إطارالاستثمارات الأجنبية المصرح بها في الجزائر نحو 91.113 عامل خلال الفترة (2002- 2012) و هذا من إجمالي755.170 منصب شغل محقق خلال نفس الفترة أي بمعدل 12 % فقط من الاجمالي ، إلا أن هذه النسبة قد تبدو معقولة إذ ما قورنت بعدد المشاريع الأجنبية المصرحة خلال هذه الفترة والتي لم تصل إلى 1% من اجمالي المشاريع المصرحة، حيث أن عملية إجراء القياس تفيد بأن للاستثمار الأجنبي المباشر إمكانيات كبيرة في توفير الأحجام المرغوب فيها من مناصب العمل في الجزائر، إذ أن نسبة 0.9% من إجمالي المشروعات الاستثمارية وفرت ما نسبته 12% من مجموع مناصب العمل ، فإذا تم تصور ارتفاع عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية إلى نسبة تصل 10% من مجموع الاستثمارات القائمة فإن ذلك قد يرفع من مساهمتها في توفير مناصب شغل قد تصل إلى نسبة 30% من مجموع المناصب التي قد توفرها مجموع هذه الاستثمارات ، لذلك كان منطقيا أن تكثف الجهود أكثر من أجل تحسين بيئة الاستثمار و تهيئتها من أجل استقطاب و جلب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.[1]

[1] مرداوي كمال، **الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 426.

المبحث الثالث: تقييم المناخ الإستثماري في الجزائر.

من أجل تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر، سيتم التطرق في هذا المبحث إلي أهم المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار، و إلى أهم المعوقات التي تقف أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر

المطلب الأول: تصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويلاحظ المتتبع لهذا المجال، أن هناك عددا متناميا من هذه المؤشرات، وسوف ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي وتصنيف الجزائر فيها.

أولا: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار

قامت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بالكويت منذ عام 1996، بتأسيس مؤشر يقيس درجة المناخ الإستثماري، و قد تم تضمينه لأول مرة في تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 1995.

تستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية (أوعدم وجوده)، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية من التضخم و سعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

وعليه فالمؤشر المركب يتكون من المؤشرات الفرعية التالية:[1]

1. **مؤشر سياسة التوازن الداخلي** :ويقيس العجز أو الفائض في الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
2. **مؤشر سياسة التوازن الخارجي:** ويقيس العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
3. **مؤشر السياسة النقدية:** ويستخدم لقياس درجة تطور السياسة النقدية .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2002، ص28.

ويعرف المؤشر حسابيا، بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية ومتوسط السياسة النقدية ومتوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية).

ويتم قياس تطورات في مناخ الإستثمار باستخدام دليل المؤشر كما يلي :

- أقل من 1 : عدم تحسن في مناخ الاستثمار
- من 1 إلى 2 : تحسن في مناخ الاستثمار
- من 2 إلى 3 : تحسن كبير في مناخ الاستثمار

وبناءا على ذلك نقوم باحتساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الجزائر في سنة 2010 كما يلي:

جدول رقم (03-08): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2010

البيـان	2009	2010	التغير في المؤشر(النقاط المئوية)	درجة المؤشر
مؤشر التوازن الداخلي	(6.8)	(2.7)	4.10	3
مؤشر التوازن الخارجي	0.3	9.4	9.40	3
مؤشر السياسة النقدية	5.70	4.30	1.40	1

المصدر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2011، ص ص235- 239.

وعليه المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2010 = 3+3+1 /3 = 2.33 وهو ما يعني تحسن كبير في مناخ الاستثمار لهذه السنة .

ثانيا : المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية، من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- **مؤشر تقويم المخاطر السياسية:** يضم 12 متغير هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية.

- **مؤشر تقويم المخاطر المالية** :يتضمن 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، درجة استقرار سعر الصرف.

- **مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية:** تندرج فيه 5 متغيرات هي معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

و يقيم المؤشر الدول على مقياس من 0 إلى 100 نقطة أي الدولة التي تحصل على 100 نقطة تكون خالية من المخاطر و كلما اقتربت الدولة من الصفر ارتفعت المخاطر فيها.

و بحسب هذا مؤشر يتم تصنيف الدول ضمن خمس مجموعات كالآتي:

- دول ذات درجة مخاطر منخفظة جدا (من80 إلى100) ؛
- دول ذات درجة مخاطر منخفظة (من 70 إلى 79.9) ؛
- دول ذات درجة مخاطر معتدلة (من 60 إلى 69.9) ؛
- دول ذات درجة مخاطر مرتفعة (من 50 إلى 59.5) ؛
- دول ذات درجة مخاطر مرتفعة جدا (من 0 إلى 49.9).

وحسب مؤشر جوان 2011، تم تصنيف الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات درجة مخاطر منخفظة محافظة بذلك على تصنيفها في مؤشر عام 2010. [1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، 2011، مرجع سابق، ص62.

ثالثا : مؤشر التنافسية العالمية

يعتبر هذا المؤشر واحدا من أبرز وأهم المؤشرات انتشارا ، يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتمد هذا المؤشر على عدد من المحددات لقياس القدرة التنافسية للدول، تدور في مجملها حول تقييم حزمة من السياسات الاقتصادية والمؤسسية المساندة لعملية التنمية الاقتصادية على المدى المتوسط، حيث يعتمد هذا المؤشر على تحليل اقتصاد القطر من خلال ثلاثة أركان رئيسية: [1]

- البيئة الاقتصادية الكلية (معدل النمو، التضخم، الأداء المصرفي...)؛
- كفاءة المؤسسات العامة والأجهزة الحكومية و فعالية النظام القانوني والقضائي وموقعه من حماية الملكية الفكرية؛
- التطور التكنولوجي.

دليل المؤشر:

يتراوح من 1 إلى 7 درجات بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط على مستوى أعلى من التنافسية. [2]

ولقد تضمن مؤشر التنافسية العالمي 2013/2012: 12 دولة عربية من أصل 144 شملها المؤشر، وقد احتلت الجزائر المرتبة 110 عالميا و العاشرة عربيا فيما احتلت قطر الصدارة بـ 5.38 نقطة والمرتبة 11 عالميا، تليها السعودية بـ5.19 نقطة والمرتبة 18 عالميا، ثم الإمارات بـ5.07 نقطة والمرتبة 24 عالميا ، والجدير بالذكر أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر قد تراجع مقارنة بسنة 2011 أين احتلت المرتبة 87 عالميا و التاسعة عربيا، ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن اقامة استثمارات موجهة للتصدير للسوق الخارجية.

رابعا : مؤشرات الفساد والشفافية "مدركات الفساد"

يدرس هذا المؤشر الذي تصدره مؤسسة الشفافية الدولية، أوضاع الأجهزة المؤسسية والحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية في عملها ،حيث يعرف الفساد على أنه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية لا علاقة لها بمتطلبات الوظيفة، ولقد بدأ العمل بهذا المؤشر منذ

[1] رضا عبد السلام، **مكانة الدول العربية في المؤشرات العالمية**، دون دار نشر، مصر،2004 ، ص23.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والإئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**،2005 ، ص177 .

سنة 1995 وهو عبارة عن ملخص لجملة استفتاءات والتي تعكس آراء الأكاديميين ورجال الأعمال ومحللي المخاطر في البلدان متعددة. [1]

وكان المؤشر يقيم الدول على مقياس من 0 إلى 10 نقاط، فالدولة التي تحصل على 10 نقاط هي الدولة التي تتمتع بالشفافية الكاملة ومن ثم لا مكان للفساد فيها، أما الدولة التي تحصل على أقل من نقطة واحدة فهي دولة ذات مستوى مرتفع من الفساد وتنخفض فيها معدلات الشفافية بشكل كبير وقد تكاد تنعدم، أما في سنة2012 فقد اتبعت مؤسسة الشفافية الدولية طريقة جديدة لاحتساب مدركات الفساد باعتبار النقاط من 100 أي الدولة التي تحصل على 100 تكون خالية من الفساد و كلما اقتربت الدولة من الصفر ارتفع الفساد فيها، و يغطي التقرير 176 دولة في العالم ، منها 53 دولة حصلت على 50 نقطة وأكثر والباقي وعددها 123 دولة وهي أغلبية هذه الدول حصلت على أقل من 50 نقطة.

وبالنسبة للجزائر فقد حصلت على 34 درجة واحتلت بذلك المرتبة 105 عالميا والعاشرة عربيا ، في حين سجلت كل من قطر والإمارات، ترتيبا متقدما من حيث انخفاض معدلات الفساد، وتواجدت هذه الدول ضمن مجموعة الخمسين الأوائل، حيث حصلت كل واحدة منهما على 68 درجة واحتلتا بذلك المرتبة 27 عالميا و الأولى عربيا.[2]

ويعكس هذا المؤشر تفشي مستويات الفساد في الجزائر والدول العربية ، وعند مقارنة أداء الجزائر عام 2012 بأدائها عام 2011، نجد أنها حققت تحسنا كبيرا وملحوظا في مجال الشفافية حيث احتلت في مؤشر عام 2011 المرتبة 112 عالميا، وبالتالي فالسنوات القادمة تتطلب من الجزائر بذل جهود أكثر جدية لمحاربة الفساد وذلك بإصدار تشريعات محاربة الفساد والسهر على تنفيذها وتطبيقها وكذا إعطاء أكثر استقلالية للنظام القضائي، إضافة إلى تطوير الجهاز الإداري وتخفيف البيروقراطية وتوفير الشفافية في الأداء.

خامسا : مؤشر الحرية الاقتصادية

يقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك في الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند هذا المؤشر إلى 10 عوامل تشمل: تشمل السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود

[1] رضا عبد السلام، **مكانة الدول العربية في المؤشرات العالمية**، مرجع سابق، ص34.

[2] Transparency international, **Corruption perceptions index 2011**, http:// Transparency.org/cpi 2011, 07/04/2014, 20 :30 h

الحواجز غير الجمركية، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفكرية ، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء ، و تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

دليل المؤشر:

- 1 – 1.95 يدل على حرية اقتصادية كاملة
- 2 – 2.95 يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة
- 3 – 3.95 يدل على ضعف الحرية الاقتصادية
- 4 – 5.00 يدل على انعدام الحرية الاقتصادية

وحسب مؤشر سنة 2009 احتلت الجزائر المرتبة 124 عالميا من أصل 141 دولة مما يدل على ضعف الحرية الاقتصادية فيها.

المطلب الثاني: عوائق الاستثمار في الجزائر:

إن عملية الكشف عن هذه العوائق، تعد خطوة أساسية ضمن إستراتيجية تهيئة مناخ الاستثمار أمام رجال الأعمال الوطنيين والأجانب، للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة.

وفيما يلي تحليل لأبرز عوائق الاستثمار في الجزائر:

1- مشكلة التمويل:

يتشكل النظام البنكي في الجزائر من 28 مؤسسة بنكية ومالية منها:[1]

- 06 بنوك عمومية، بما فيها الصندوق الوطني للادخار؛
- تعاضدية مالية معتمدة للقيام بالعمليات البنكية؛

[1] Banque d'Algérie**, Rapport 2002**, op.cit., p.51.

- 12 بنكا خاصا؛
- 05 مؤسسات مالية، من ضمنها مؤسستين عموميتين؛
- مؤسستين(2) للتأجير؛
- بنكا للتنمية في طور إعادة الهيكلة؛
- وبنكا خاصا معتمدا لم يبدأ في النشاط بعد.

على الرغم من هذه التشكيلة، إلا أن صورة النظام البنكي لدى المستثمرين لا زالت قائمة، خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة (بنكا خاصا)، ونزع اعتماد البنك الصناعي والتجاري الجزائري (BCIA)(وهو الآخر بنكا خاصا).

ثم إن إمكانية الحصول على تمويل مصرفي، سواء كان في صورة قرض إستغلال أو قرض إستثمار، يعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و فيما يلي، يمكننا الإشارة إلى أهم القيود التي تعيق تأهيل القطاع البنكي:

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض، وتقييم المخاطر؛
- ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية، مع بطء أنظمة المدفوعات؛
- مركزية القرارات، وبطأها حال منح القروض؛
- نظرا لتعقد النظام القضائي، وبطئه في تنفيذ الأحكام، غالبا ما تفرض البنوك ضمانات ورهون عقارية، قد تفوق أحيانا مبلغ القرض؛
- غياب آليات بنكية لتغطية التذبذبات في معدلات الصرف، ومعدلات الفائدة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مستوى إحجام المستثمرين على توطين مشاريعهم؛
- عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية؛
- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر؛

- بطء إجراءات تحويل الأجور والأرباح إلى الخارج.[1]

2- مشكلة العقار الصناعي:

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين، الوطنيين والأجانب؛ ولطالما تعثرت مشروعات، ونفر المستثمرون لهذا السبب؛ ويتجلى هذا العائق ضمن العناصر التالية:[2]

- صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط إستثماري؛
- تعدد وتعقد الإجراءات الإدارية، والقضائية؛
- جمود سوق العقار؛
- الإرتفاع الفاحش في أسعار الأراضي بسبب جشع الوسطاء والمضاربين؛
- عدم مواءمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية ،واجتماعية، وليست اقتصادية؛
- عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية، الأمر الذي يعيق خوصصتها، أو شراكتها مع متعاملين أجانب.

3- مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي:

على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية، وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية، رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين، يمكننا إجمالها فيما يلي:[3]

[1] قويدري محمد، مرجع سابق، ص206.

[2] علي همال، فاطمة حفيظ ، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة الاقتصاد والمناجمانت، الجزائر، العدد 4 ، مارس2005، ص385

[3] قويدري محمد، مرجع سابق، ص 207

- عدم وضوح بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة بين منطقة وأخرى؛
- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط؛
- تداخل الصلاحيات بين الهيئات، وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة؛[1]
- صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين، مثل: الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهواتف، قنوات الصرف الصحية؛
- تعقد وطول الإجراءات الجمركية، حيث إن عملية جمركة آلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن أغلب الواردات تصل إلى ميناء الجزائر العاصمة، الذي يتوقف عن العمل بعد الرابعة مساء، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (إدارة الجمارك، إدارة الميناء، المكاتب الخاصة المكلفة بتسوية إجراءات العبور...الخ)؛
- عدم كفاءة معدات وتجهيزات الشحن والتفريغ، لكونها لا تزال عمومية، الأمر الذي قد يتسبب في مكوث الباخرة في عرض البحر مدة قد تصل إلى 7 أيام حتى يتسنى لها الدخول إلى الميناء، و7 أيام أخرى للتفريغ؛
- تعدد الرسوم، وثقلها، وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات.

4- مشكلة الفساد:

يعد الفساد ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب، حيث غدت من أسباب انتشار الجريمة، وتشويه صورة البلد، فضلا عن كونها أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار، وبالتالي إبطاء معدل التنمية.

وتتجلى أبرز مظاهر الفساد فيما يلي:[2]

- الانحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية؛
- استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، بواسطة الاحتيال، والاختلاس، والابتزاز، والرشوة؛
- الاعتداء على المال العام، كسحب قروض من البنوك العمومية بفوائد مخفضة، وتسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد مخفضة، ودون ضمانات، مقابل الحصول على جزء من القرض.

[2] المرجع السابق، ص 208

- الاستيلاء على الممتلكات العامة عن طريق تزوير الأوراق الرسمية، واستئجارها لفترات زمنية طويلة بمبالغ زهيدة؛
- تسريب معلومات وبيانات رسمية لقاء الحصول على رشاوى؛
- شيوع ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي؛
- ضعف أخلاقيات المهنة، واضطراب منظومة القيم؛
- غياب مفهوم المساءلة وتحديد المسؤوليات، نظرا لتمتع كبار المسؤولين، ورجال السياسة بحصانة تحميهم من المتابعات.

5- مشكلة النظام القضائي:

رغم المجهودات الكبيرة التي تبذل لترقية النظام القضائي، وتأهيله لمتطلبات اقتصاد السوق، إلا أن هناك العديد من الثغرات التي تسيء إليه، وتضفي انطباعا مزعجا لدى المستثمرين.

هناك مشكلات أخرى نوردها على النحو الآتي:[1]

- غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري والاقتصادي؛
- عدم قدرة المحاكم على حماية حقوق الملكية الفكرية، نظرا لقصور في التشريعات، وندرة في التخصص؛
- غياب ثقافة التحكيم؛
- تفشي ظاهرة الفساد وعدم الشفافية.

6- تعثر إجراءات الخوصصة:

لقد شرعت الجزائر في عمليات الخوصصة، بوضع الإطار القانوني والمؤسسي من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994، والذي سمح ولأول مرة بالتنازل عن المؤسسات العمومية لصالح مسيرين خواص، ومساهمتهم في رأس مالها بحدود 49%. ومع صدور الأمرين 95-22[2] و95-25[3] تعمقت تدريجيا إجراءات الخوصصة، حتى شملت أزيد من 800 مؤسسة مع نهاية 1997.

[1] المرجع السابق، ص 209

[2] الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، **والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية**، الجريدة الرسمية رقم 48.

[3] الأمر 95-25 المؤرخ في 26 أوت 1995، **والمتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة**، الجريدة الرسمية رقم 48.

ويعد الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية، وتسييرها، وخوصصتها، أحدث تشريع، حيث سمح بنقل الملكية إلى أشخاص تابعين للقانون الخاص.

بالرغم من وجود هذه النصوص القانونية، إلا أن عمليات الخوصصة لم تكن كافية لتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وقد يرجع ذلك إلى الأسباب التالية:[1]

- البطء في تعيين المجلس الوطني للخوصصة، بصفته الهيئة المكلفة بمتابعة إجراءات الخوصصة، إذ لم يتم ذلك إلا في شهر جوان 1998؛
- التأخر الكبير في الإعلان عن القائمة الأولى للمؤسسات القابلة للخوصصة؛
- التداخل في الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة، والمجلس الوطني لمساهمة الدولة، والشركات القابضة؛
- عدم كفاءة السوق المالي.

7- مشكلة الوصول إلى المعلومات:

تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن كسبها يساعد على رسم الاستراتيجية المستقبلية، واتخاذ القرارات على أسس موضوعية. إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة، فضلا عن جهلهم بعدد المنافسين. إذ أن قرارات الاستثمار، رغم ما تجرى عليها من دراسات جدوى، إلا أنها تخضع أساسا للزيارات الميدانية للمستثمرين الأجانب، وتقديرهم لمستوى نجاح الشركات الأجنبية الأخرى التي دخلت السوق الجزائري.

هذا، وتتجلى أهم مشكلات الإعلام الاقتصادي فيما يلي:

- عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من القوانين والتشريعات؛
- عدم كفاءة شبكات الاتصال؛
- صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات؛
- ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري، والفرص الاستثمارية المتاحة.

[1] قويدري محمد، وصاف سعيدي، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08 ، 2008، ص485

8- عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية:

إن وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر تفتقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمة، ويبرز ذلك من خلال:

- عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من فرص استثمارية، فضلا عن عجزهم عن مرافقة المستثمرين؛
- عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الترويج للاستثمارات؛
- عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لبناء انطباع إيجابي، وجذاب للقطر وللمشروعات الاستثمارية.[1]

[1] المرجع السابق، ص 490

خلاصة الفصل :

إنّ عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال التشريعات الصادرة في تلك الفترة والتسهيلات التي تضمنتها و بالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات، كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار و صدور الأمر رقم: 01-03 في أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث قدم العديد من الحوافز و التسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وقد تأسست بموجبه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار، ومهمتها تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار إلى أقصى الحدود الممكنة، و بالرغم من ذلك لم يتجاوز حجم الاستثمارات المستوى المطلوب، حيث تصنف الجزائر من بين الدول الأقل نشاطا بالنظر إلى الفرق بين القدرات الموجودة والنتائج المحققة ، كما تركزت غالبية مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في قطاع المحروقات نظرا لارتفاع معدل الربحية فيه وقلة المخاطرة، في حين يبقى نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيف بالرغم من الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع و قد عانى المناخ الاستثماري في الجزائر من عدة معوقات اهمها : مشكلة العقار الصناعي ، الفساد الإداري، مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي.

الخاتمة

I. خلاصة عامة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الأنشطة الاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة للدور الذي يمكن أن يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو الإقتصادي خاصة بعد زيادة حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي في نهاية الستينات والسبعينات من القرن العشرين، والتي إعتبرت أن الإستثمار الأجنبي المباشر عائقا للتنمية، وأمام المتاعب الإقتصادية والإجتماعية التي هزت الدول النامية في بداية عشرية الثمانينات نتيجة أزمة المديونية وإنحصار مصادر التمويل الخارجي خاصة القروض، أدت بها إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الشاملة ترمي إلى دعم الإستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور في نقل تكنولوجيات حديثة ومتطورة وقدرات إدارية عالية فضلا عن إسهامه في تراكم رأس المال ودفع عجلة النمو الإقتصادي.

وإنطلاقا من هذا المنظور سعت الجزائر وباقي الدول إلى محاولة توفير بيئة ملائمة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وإقامة مشاريع تنموية، خصوصا بعد قيامها بعدة إصلاحات والتي شملت الجانب الإقتصادي والإجتماعي والسياسي.

وقد حاولت هذه الدراسة تحديد ما إذا كانت الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة كافية لجعل الجزائر سوق أكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما أقحمنا منهجيا إلى التطرق إلى تحليل الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر وسياسة الإصلاح الإقتصادي ثم الوقوف على أهم مراحل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر والسياسات الإقتصادية المتبعة من خلالها لنصل في الأخير إلى واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل هذه الإصلاحات ومحاولة تقييم مناخ الإستثمار فيها.

II. نتائج إختبار الفرضيات:

1. بالنسبة للفرضية الأولى وجدنا أن الإستثمار الأجنبي المباشر تتحكم فيه عوامل إقتصادية مثل درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي، القوة التنافسية للإقتصاد القومي، عوامل سياسية والعوامل التشريعية والقانونية، العوامل المتعلقة بالنظام الإداري والعوامل المتعلقة بتنمية العوامل البشرية.
2. بالنسبة للفرضية الثانية والمتعلقة بالآثار الناتجة عن المستثمر الأجنبي المباشر توصلت الدراسة أن الإستثمار الأجنبي المباشر يوفر العديد من المنافع للدول المضيفة من بينها توفير التمويل والتنمية الإقتصادية ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وتنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، فالمكاسب عديدة خاصة إذا ما تم توجيه هذه الإستثمارات حسب التصور التنموي الشامل للبلد، وفي المقابل ينتج

عن الإستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية تتمثل في تلوث البيئة، ارتفاع معدلات التضخم، ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية.

3. أما الفرضية الثالثة فترى أن الإصلاحات الاقتصادية تؤدي إلى نتائج إيجابية على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، توصلت الدراسة أن عمليات الإصلاح التي باشرتها الجزائر قد سمحت إلى حد ما بإعادت التوازنات الكلية وتحرير الإقتصاد وإنعكست بالإيجاب على الناتج الداخلي الإجمالي وعلى تطوير وضعية ميزان المدفوعات، كما أدت إلى تحسين وضعية الموازنة العامة للدولة وإنخفاض معدلات التضخم.
4. بالنسبة للفرضية الرابعة والتي ترى أن المناخ الإستثماري في الجزائر محفز لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، نجد أنه لا يزال المناخ الإستثماري في الجزائر غير مؤهل بصفة كبير لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للأسباب التالية:
   - إستمرار إرتباط أداء الإقتصاد الجزائري بأسعار النفط.
   - ضعف آداء النظام المالي بفعل ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية، وضعف آداء بورصة الجزائر.
   - ثقل الجهاز الإداري وضعف إستجابته لرغبات المستثمرين.

III. نتائج الدراسة:

- لا يمكن إعتبار أي إستثمار أجنبي مباشر إلا بتحقيق الشروط التالية: المشاركة في أخذ القرار، التسيير والمراقبة إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى كالتكنولوجيا ورأس المال وتقنيات الإنتاج، إضافة إلى الإدارة الحديثة.
- تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات إحدى أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر والتي عملت على توسيع الإطار لهذا الإستثمار.
- الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره وجه من أوجه حركة رؤوس الأموال على المدى الطويل هو بمثابة ميكانيزم أساس تستخدمه الدول الصناعية الكبرى لإختراق الأسواق الأجنبية ومن ثم إحتكارها وبالتالي التحكم في إقتصاديات الدول النامية.
- تتوقف التأثيرات الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات البلدان المضيفة على مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر.

- تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي إستطاعت تغيير موقفها إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر فبعد ما كانت تتميز بالموقف المتشدد والمقيد الذي يعارض كل محاولة أو كل إرادة لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر أصبحت تسعى إلى إيجاد السبل الكفيلة لإجتذابه وتشجيعه.
- إبتداءا من سنة 1989 حدث تحول جذري في مجال الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر حيث عززت الحكومة من جهودها في تصحيح الإقتصاد الكلي عندما شرعت في تنفيذ برامج للإصلاح بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين والمتمثلة في إتفاقين الإستعداد الإئتماني ثم إتفاق للتصحيح الهيكلي في سنة 1994، وثم الإتفاق مع صندوق النقد الدولي على تطبيق جملة من التدابير السياسة الإقتصادية والإصلاحات الهيكلية إنعكست على تحسن الآداء الإقتصادي في هذه الفترة.
- تمكنت الجزائر من تجاوز حالات الإنفلات الأمني وتحقيق تحسن في الإستقرار السياسي، أدى إلى العودة للإستقرار الإقتصادي عام 2000 والذي عزز الإستقرار المالي الكلي الذي ميز العشرية الأخيرة.
- أدت برامج الإنعاش الإقتصادي المعتمدة منذ 2001 إلى تعزيز التوازنات الإقتصادية الكلية إلا أن الإقتصاد الجزائري يواصل تبعيته للريع البترولي.
- على الرغم من التحسن الملحوظ في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر الناتجة عن تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي وفعالية قوانين الإستثمار المعتمدة خلال هذه الفترة وما تضمنته من مزايا وحوافز،إلا أن نصيب الجزائر من هذه الإستثمارات ضعيف مقارنة بدول المنطقة رغم الإمكانيات المتاحة.
- بين المؤشر المركب لمناخ الإستثمار تحسن كبير في مناخ الإستثمار في الجزائر وهذا يدل على فعالية السياسات الإقتصادية المتبعة خلال هذه الفترة في الجزائر في تحسين مناخ الإستثمار.
- إن ترتيب الجزائر في مؤشرات الإستثمار الدولية الأخرى يعكس عجزها في إنتهاج السياسات الملائمة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- وجود بعض المعوقات التي تواجه تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، من بين هذه المعوقات مشكلة العقار الصناعي، مشكلة التمويل، البيروقراطية والمنافسة الغير الشرعية.

IV. التوصيات:

إنطلاقا من دراستنا لموضوع الإستثمار الأجنبي المباشر وبناءا على النتائج المستخلصة يمكن وضع التوصيات التالية:

- تعزيز الإنفتاح الإقتصادي والإندماج الإقليمي والدولي وذلك لتسريع وتيرة المباحثات التي باشرتها الجزائر مع جامعة الدول العربية بخصوص تفكيك حماية التعريفة الجمركية، المشاورات مع الإتحاد الأوروبي من أجل إقامة منطقة للتبادل الحر، ومواصلة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة بإعتبار أن الإنظمام إليها يوفر للجزائر إمكانية الدفاع عن مصالحها والإستجابة للإجراءات الممنوحة للدول النامية ويساعد على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- مواصلة دعم الإستقرار الإقتصادي الكلي بمواصلة الإصلاحات الإقتصادية مع ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية.
- تنمية العنصر البشري وتوعيته والإرتقاء بمستوى مهاراته وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، وتنمية مهارات الترويج لفرص الإستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم خدمات الإستثمارات وإنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الإستثمارات في مختلف أنحاء العالم.
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للإستثمار و تبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الإحتكار وحماية الملكية وبراءات الإختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الإستثماري.
- توجيه الحوافز الضرورية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.
- ضرورة توفير البيئة التحتية اللازمة للإستثمار وتطوير الأسواق المالية للعمل المصرفي.
- توفير الإستقرار السياسي والأمني.
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخالي من البيروقراطية والرشوة.

وفي الأخير ما يمكن قوله أنه مهما تكن المعلومات والبيانات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل فهو ليس إلا جهد يبقى دائما قابل للإنتقاد والتحسين، ثم أن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا.

قائمة المراجع

أولا: <u>المراجع باللغة العربية:</u>

❖ **قائمة الكتب:**

1. أبو قحف عبد السلام، **إدارة الأعمال الدولية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1998.
2. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة ،مصر، 2003.
3. أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.
4. بن شهرة مدني، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
5. حافظ علي، الصفتي منصور أحمد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار الثقافة العربية، بدون ذكر بلد النشر، 1996
6. حسب الله أميرة، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعة، مصر، 2005.
7. حسب الله أميرة، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر وغير المباشر**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002.
8. حسب الله أميرة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في بيئة الاقتصاد العربي** ، الدار الجامعية، مصر ، 2005.
9. خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** ، دار الهومة للنشر، الجزائر، 1996.
10. السامرائي دريد محمود، **الاستثمار الأجنبي "المعوقات والضمانات القانونية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
11. عبد الخالق أنور، عباس محمد، **المناطق الحرة**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مصر ،1978.
12. عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2001.
13. عبد السلام رضا، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر**، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
14. عبد السلام رضا، **مكانة الدول العربية في المؤشرات العالمية**، دون دار نشر، مصر، 2004.
15. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسيات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي** ، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2002.

16. عبد المقصود مبروك نزيه، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية** ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، مصر ، 2008.
17. علوان قاسم نايف، **إدارة الاستثمارات بين النظرية و التطبيق**، درا الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن ، 2009.
18. الفولي أسامة محمد، مجدي محمود شهاب، **مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية الدار الجامعية الجديدة** . الإسكندرية . 1997.
19. قبلان فريد أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات** ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية، بيروت، 2008.
20. قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسيات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجزائرية ،الجزائر، 2003.
21. لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.
22. المقبلي محمد علي، **سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012.
23. النشاشيبي كريم وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

❖ **قائمة الرسائل والأطروحات:**

1. بطاهر علي، **اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.
2. بن حافظ حمزة، **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر _ دارسة حالة الجزائر 2008/1998**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، فرع التمويل الدولي و الهيئات المالية والنقدية الدولية ، السنة الجامعية 2011/2010.
3. بن سمينة دلال، **تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
4. حبري لبنى، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية ، كلية الإقتصاد ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.
5. سحنون فروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، في علوم التسيير ، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010.
6. فرحات بختة، **بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة دولية، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
7. فضيل فارس، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة بين الجزائر،مصر،المملكة العربية السعودية)** أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.
8. قويدري كريمة، **الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
9. قويدري محمد، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في الدول النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005.
10. مرداوي كمال، **الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004.
11. منصوري الزين، **اليات التشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتمويل والتنمية** الاقتصادية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : مالية ونقود، جامعة الجزائر ، 2005-2006.

❖ **قائمة الملتقيات والمؤتمرات:**

1. بلوناس عبد الله، بوهدة محمد، **آثار و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية – حالة الجزائر** ، كلية العلوم الإقتصادية– مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي – حالة بعض الدول النامية – جامعة بومرداس. يومي 22 و 23 أكتوبر 2007.
2. الجوزي جميلة، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي ومهارات الأداء الاقتصادي. حالة بعض الدول النامية. جامعة بومرداس. يومي 22 و 23 أكتوبر 2007.
3. خليفة الثعيلب محمد مسعود، أحمد كاجيجي خالد علي، **الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد**، مؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، الشارقة، 2006.

❖ **قائمة المجلات والدوريات والدراسات:**

1. بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد 01، 2004.
2. بوفليح نبيل، **دراسات تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية ادارية، العدد 12، ديسمبر 2012، جامعة شلف، الجزائر.
3. قويدري محمد، سعيدي وصاف، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08، 2008.
4. الكواز ساعد محمود، العبادي عمر غازي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر. دراسة لعينة من الدول العربية** – بحث في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الموصل. العراق 2007.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الاقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والإئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2002.
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والإئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2011.
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005.

9. همال علي، فاطمة حفيظ ، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة الاقتصاد والمناجمانت، الجزائر، العدد 4، مارس2005.

❖ **قائمة القوانين والمراسيم:**

1. الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، **والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية**، الجريدة الرسمية رقم 48.
2. الأمر 95-25 المؤرخ في 26 أوت 1995، **والمتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة**، الجريدة الرسمية رقم 48.
3. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.
4. المادة 1 من الأمر رقم 01-03.
5. المادة 10-11 من الأمر رقم01-03.
6. المادة 14 من الأمر رقم 01-03.
7. المادة 19 من الأمر رقم 01-03.
8. المادة 2 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.
9. المادة 2 من قانون 90-10 النقد و القرض.
10. المادة 213 من القانون 90 – 10.
11. المادة 28/ من الأمر 01-03.
12. المادة 30 من الأمر رقم 01-03.
13. المادة 35 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار – جريدة رسمية –رقم 47.
14. المادة 5 من الأمر 01-03.
15. المادة 51 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 2001/09/24 يتضمن صلاحيات ANDI وتنظيمها وتسييرها، رقم 55 .
16. المادة 6 من الأمر رقم 01-03.
17. المادة 7 من الأمر 01-03.
18. المادة 78 من القانون 90 – 10.
19. المادة 9 من الأمر رقم 01-03.

❖ **قائمة المواقع الإلكترونية:**

1. http:// Transparency.org/cpi 2011 /Transparence international, **Corruption perceptions index 2011**
2. http://islamfin.go-forum.net/1826-topic
3. http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement
4. http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html
5. http://www.ulum.nl/b97.htm

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

❖ **Ouvrage** :

1. Chainais François, La mondialisation du capital, édition Syros, collection Alternatives économique, Paris,1994 .
2. Fodil Hussam, chronique de l`économie algérienne, vingt ans des réformes libérales, l'économiste d'Algérie, Alger, 2005
3. Hocine Benisaad, **Algérie: réstructuration et réformes économique (1979-1993)**, O.P.U, Algérie, 1993.

❖ **Rapports** :

1. Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002.
2. Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2004.
3. Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2008 .
4. Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2011.
5. ONS, **Rétrospective Statistique du (1970- 2002)**, édition 2005.

الملخص:

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في الوقوف على واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية خلال الفترة (1990-2012).

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة قد أدت إلى تحسن آداء الإقتصاد الجزائري والذي إنعكس بشكل إيجابي على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال هذه الفترة، غير أنها تبقى غير كافية مقارنة بالإمكانيات المتاحة والحوافز المقدمة كما ظلت منحصرة في قطاع المحروقات، وتؤكد مكانة الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية للإستثمار أن المناخ الإستثماري في الجزائر لا يزال غير محفز لإستقطاب هذه الإستثمارات نتيجة جملة من المعوقات أهمها: الرشوة، الفساد، البيروقراطية، مشكلة العقار الصناعي، مشكلة التمويل...إلخ.

الكلمات المفتاحية:

الإستثمار الأجنبي المباشر، السياسة الإقتصادية، الإصلاح الإقتصادي، المناخ الإستثماري.

Abstract:

The main objective of this study was to analyze the reality of foreign direct investments in the period between strayed reforms 1990 to 2012.

The study found that the economic reforms adopted have led to improved performance of the Algerian economy , which reflected positively on the flows of foreign direct investment coming into Algeria during this period, But they remain insufficient compared to potential befallen

It also still confined in the hydrocarbon sector and confirms the status of Algeria in international and regional indicators for investment.

The investment domain in Algeria is still not a catalyst to attract these investments as a result of a number of obstacles, including: bribery , corruption, Problem of industrial property , and the funding problem….etc.

Key words:

Foreign direct investment, Economic Policy, Economic reform, Investment climate.